

جامعة مولود معمري تيزي - وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

بتيزي وزو

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالب:

د/ عزوق نعيمة

مصباح أمين

لجنة المناقشة

الأستاذة:.....رئيسا

الأستاذة:د/عزوق نعيمة.....مشرفا ومقررا

الأستاذة:.....عضوا مناقسا

السنة الجامعية:2020/2019

كلمة شكر وتقدير

الحمد و الشكر الله و الصلاة و السلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا و بالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا. و عليه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة: "عزق نعيمة" التي أنارت دربي بنصائحها و توجيهاتها القيمة، و إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة موضوع المذكرة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

و أشكر جميع أساتذة العلوم السياسية الذين ساهموا ولو بإرشاداتهم في إنجاز هذا البحث وأخيرا أشكر كل الاطارات العاملة في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" على كل المعلومات التي قدموها لنا وجزاكم الله خيرا

مصباح أمين

الإهداء

إلى أعز ما نملك في الوجود، إلى الوالدة الكريمة حفظها الله لنا وأطال في عمرها و إلى كل

أفراد عائلتي .

إلى كل من جمعتني به الأقدار خلال المراحل الدراسية.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

أمين مصباح

الخطة :

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة التقنية والقطاع الصناعي

المبحث الأول: ماهية البطالة التقنية

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة التقنية: تعريفها، شروطها، أسبابها وأهدافها.

المطلب الثالث: نماذج إجراءات ومزايا تطبيق البطالة التقنية.

المبحث الثاني: ماهية القطاع الصناعي

المطلب الأول : مفهوم الصناعة وأهميتها الاقتصادية

المطلب الثاني: بنية القطاع الصناعي و تصنيف الصناعات

المطلب الثالث: استراتيجيات التصنيع

الفصل الثاني: واقع البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

المبحث الأول: هيكلية القطاع الصناعي الجزائري.

المطلب الأول :تطور وبنية القطاع الصناعي الجزائري

المطلب الثاني:المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

المبحث الثاني:تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

المطلب الثالث: تطور العمالة في القطاع الصناعي الجزائري.

المطلب الثالث: نماذج تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

المطلب الثالث: تقييم القطاع الصناعي وانعكاسات ومعوقات تطبيق البطالة التقنية في

القطاع الصناعي الجزائري

الفصل الثالث : دراسة حالة البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام

المبحث الأول: التعريف بحالة الدراسة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"
المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

المبحث الثاني: أزمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" وواقع البطالة التقنية
في المؤسسة

المطلب الأول: تطور أزمة مؤسسة أونيام وتجربتها في تطبيق البطالة التقنية

المطلب الثاني: جهود الدولة لمعالجة أزمة أونيام: مخطط إنعاش أونيام

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات ونتائج الاستبيان.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة البحث وبيانات الاستبيان

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات الاستبيان

المطلب الثالث: نتائج الاستبيان والحلول المقترحة لمعالجة البطالة التقنية.

خاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

يعد القطاع الصناعي مصدرا أساسيا للمواد المصنعة وأداة للإحداث الإقلاع الاقتصادي، ومصدرا أساسيا للعملة الصعبة والإنتاج الصناعي ، لكن ونتيجة لتقلب الأسواق الدولية وسوق التمويل ، فإنه معرض لأزمات مالية، تطيح بالمؤسسات وتؤدي لتسريح العمال مما يجعل الإقتصاد منكمشا.

مما جعل الحلول تنحصر في إعادة الهيكلة والاستحواذ علي أسهم لشركات أخرى ، مع العمل علي تخفيض العمال كما يتم اللجوء إلى البطالة التقنية كحل مؤقت لإنقاذ الشركات من الإفلاس.

وقد عملت بعض المؤسسات الاقتصادية، مثل أونيام علي إحالة عمالها على البطالة التقنية علي فترات ، مرات بداعي نقص التمويل بالمواد الأولية ومرات لمشاكل في الميزانية، للإيجاد حلول لحالة المؤسسة وإعادة هيكلة عملها ، وتجاوز المشكلة المالية .

أولا-أسباب اختيار الموضوع:

01-الأسباب الذاتية: تتمثل في:

-إنجذابنا للموضوع بإعتباره مميز وموضوع الساعة

-رغبتنا في دراسة الموضوع كوننا إداري في المجال الاقتصادي في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام".

-معاشتنا عن قرب أزمة مؤسسة "أونيام" وتجربة الإحالة على البطالة التقنية لمواجهة أزمة المؤسسة.

02-الأسباب الموضوعية:

-قلة البحوث الأكاديمية المتعلقة بالبطالة التقنية لاسيما في المؤسسات الصناعية.

-يعتبر الموضوع جديرا بالبحث العلمي وله علاقة مباشرة بتخصص الموارد البشرية.

-إبراز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصناعية بصفة عامة و الشركة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام بصفة خاصة.

ثانيا-أهداف الدراسة:من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة ما يلي:

-إبراز أهداف وظروف تطبيق إجراء البطالة التقنية في القطاع الصناعي .

-التعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية للبطالة التقنية على القطاع الصناعي.

-معاينة آثار الأزمة المالية والاقتصادية على المؤسسة العمومية الصناعية.

-دراسة الأزمة المالية التي عرفت المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية"أونيام" وتجربتها

-دراسة تجربة المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية"أونيام" في تطبيق البطالة التقنية ودورها في مواجهة الأزمة المالية التي مرت بها.

ثالثا-الدراسات السابقة: كل بحث أكاديمي يحتاج إلى مراجع تساعد على فهم واستيعاب موضوع الدراسة وإثرائها،وقد اعتمدنا على الدراسات التالية:

01-دراسة للباحث احمد خير الموسومة:تطور التشغيل و إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية،مذكرة ماجستير،تطرق فيها إلى الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تبنتها الدولة من أجل الحد من ظاهرة البطالة بكل أنواعها بما في ذلك البطالة الجزئية والمقنعة والتقنية،ودرس أثر هذه الإصلاحات والأجهزة البديلة المستحدثة على العمالة ودورها في الحد من البطالة،وقام بدراسة قياسية لسوق العمل والعمالة في الجزائر.وتوصل إلى أن هذه الإصلاحات لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي واعتماده أساسا علي النفط ما أثر سلبا على سياسات التشغيل¹.

02- مخضار، دراسة تحليلية لتنافس القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية 1962-2015،أطروحة دكتوراه،تعرضت الدراسة لمفهوم المنافسة والتنافسية ومفهوم الصناعة وآليات دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وواقع القطاع الصناعي في الجزائر مع تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية. وتوصل إلى نتيجة مفاجئة أنه بالرغم من السياسات الحكومية الهادفة إلى حماية المنتج الصناعي الوطني من المنافسة الحادة للشركات الأجنبية والمتمثلة في فرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على

¹ احمد خير، تطور التشغيل و إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2005/2006.

المنتجات المستوردة التي تنتج محليا إلى أن المؤسسات الصناعية الوطنية لم تتمكن من استغلال تلك الفرص والرفع من إنتاجيتها وتطوير منتجاتها وتحسين جودتها وفق المتطلبات العالمية. وأن ذلك أثر سلبا على استقرار القطاع الصناعي واستقرار العمالة بالقطاع.¹

الملاحظ قلة الدراسات المتناولة للبطالة التقنية في القطاع الصناعي، لذلك فإن الربط بين هذين المتغيرين والدراسة الميدانية للظاهرة البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية هو جديد بحثنا.

رابعا- إشكالية الدراسة:

عرف القطاع الصناعي الوطني أزمات اقتصادية ومالية في فترات وظروف متباينة ومتغيرة منها نقص التموين بالمواد الأولية والكوارث والمخاطر كوباء كورونا، حيث وجدت المؤسسات الوطنية نفسها في ضائقة مالية، فلجأت السلطات العمومية إلى إجراءات هيكلية، قانونية ومالية، وصولا إلى إحالة العمال علي بطالة تقنية ريثما تجد لها حولا مستديمة.

ومن هذا المنطلق اعتمدنا الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة البطالة التقنية في إنقاذ القطاع الصناعي من الإفلاس والحفاظ على مناصب الشغل ، وما هو أثر تطبيق البطالة التقنية على أزمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام".

تتدرج ضمن الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالبطالة التقنية؟ ما المقصود بالقطاع الصناعي؟
- فيما تتمثل بنية القطاع الصناعي الجزائري؟
- كيف تساهم البطالة التقنية في مواجهة الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجهها المؤسسات الصناعية؟
- هل القطاع الصناعي معرض أكثر من غيره من القطاعات للبطالة التقنية ؟

¹ سليم مخضار، دراسة تحليلية لتنافس القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية 1962-2015، أطروحة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2018.

➤ كيف طبقت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" إجراء البطالة التقنية لمواجهة أزمتها ؟

خامسا-مجالات الدراسة :

يعتبر مجال الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي لأي بحث علمي كونه يساعد على قياس و تحقيق المعارف النظرية في الميدان، وقد اتفق العديد من مستعملي مناهج البحث أن لكل دراسة مجال زمني و مكاني.

01-المجال المكاني: أجريت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية"أونيام"، الكائن مقرها في واد عيسي دائرة تيزي راشد التي تبعد عن مقر ولاية تيزي وزو بحوالي 10 كلم ، و تضم هذه المؤسسة العديد من الوحدات وقد تم اختيار هذه المؤسسة بالذات كمجال الدراسة لأنها تخدم موضوع بحثنا بالدرجة الأولى، و تعتبر من أهم المؤسسات الرائدة في مجال الصناعات الكهرومنزلية على الصعيد الوطني،ولكوننا إطارا بالمؤسسة ما مكننا من معايشة الأزمة المالية التي مرت بها المؤسسة عن قرب وتجربتها في تطبيق الإحالة على البطالة التقنية وتداعياتها على المؤسسة والعاملين.

02-المجال الزمني: تم تطبيق إجراء البطالة التقنية بالعديد من المؤسسات الصناعية الجزائرية وفي فترات مختلفة ومنها المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية"أونيام". وقد ركزت دراستنا الميدانية على سنة 2020 أين عرفت مؤسسة أونيام أزمة حادة بسبب نفاذ المواد الأولية من المستودعات،دفعها إلى إحالة عدد كبير من العمال على البطالة التقنية، وفي فترتين مختلفتين:الفترة الممتدة من 2020/02/02 إلى 2020/09/03 والفترة الممتدة من 2020/12/01 إلى 2021/01/06.

سادسا-فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملاً في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- أدت الأزمات المالية ونقص المواد الأولية إلى غلق العديد من المؤسسات الصناعية وتراجع الأداء الاقتصادي.
- البطالة التقنية هو إجراء تلجأ إليه المؤسسة الصناعية لمواجهة الأزمات المختلفة.
- القطاع الصناعي معرض أكثر من غيره من القطاعات للبطالة التقنية.
- أدت الأزمات المالية ونقص المواد الأولية بالمؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية "أونيام" إلى اللجوء لتطبيق إجراء الإحالة على البطالة التقنية.

سابعا-منهجية الدراسة:

01-مناهج الدراسة :

من بين القواعد العلمية المعتمدة في البحث العلمي تحديد المنهج الذي يعرف بأنه الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته وبالخطوات المتبعة من أجل اكتماله و تبيينه، و هو بذلك الطريق الذي يسلكه الباحث في جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة.¹

و نتناول دراستنا مفهوم البطالة التقنية في القطاع الصناعي مع دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية "أونيام"، أما المنهج المستخدم هو منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي.²

أ-منهج دراسة الحالة : هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، ويستخدم من أجل الحصول على المعلومات، والحقائق التفصيلية بفرد ما، أو موقف معين، أو فريق من الفرق الرياضية. لقد انتشر استخدام هذا الأسلوب في المجال الرياضي، والطبي، والقانون، وعلم النفس. وعلى ذلك فإن طريقة دراسة الحالة تعتبر طريقة ناجحة ومؤثرة من أجل تشكيل التصميم التجريبي الذي يهتم بالفرد، أو بالجماعة ذات التشابه المميز في بعض المظاهر الهامة.

وتتمثل خطوات دراسة الحالة في:

¹ عقيق حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1999، ص120.

² أحمد بن مرسل، محاضرات في الدراسات النظرية، وحدة منهجية العلوم الاجتماعية، قسم الماجستير، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005، 2004، ص125

-تحديد الظاهرة، أو المشكلة، أو الحالة المراد دراستها.

-تحديد المفاهيم، ووضع الفروض العلمية.

-اختيار العينة الممثلة للحالة.

-تحديد وسائل جمع البيانات: كالملاحظة، والمقابلة، والوثائق الشخصية، وغيرها.

-جمع البيانات، وتسجيلها، وتحليلها.

-استخلاص النتائج، ووضع التوصيات¹..

و قد اخترنا هذا المنهج حتى نضبط مجال دراستنا في حيز يمكننا من دراسة جوانبه و التحكم في العوامل المؤثرة فيه للخروج بنتائج مضبوطة يمكن تعميمها، حيث أتاح لنا منهج دراسة الحالة التعرف على الإجراءات المتبعة في مؤسسة أونيام لمواجهة الأزمة المالية أثناء تطبيق البطالة التقنية، و فهم الإجراءات المتبعة و غايتها و أثرها على المؤسسة بحد ذاتها و على العمال بصفة عامة، وذلك من خلال جمع بيانات كافية و دقيقة على الموضوع و تحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة و المؤثرة في الموضوع المدروس من خلال الاعتماد على المقابلة و الملاحظة و كذا تحليل بيانات ونتائج الاستبيان .

ب-المنهج التاريخي: هو عبارة عن عملية إحياء للماضي، وذلك عن طريق جمع الأدلة والتعديل عليها وتقويمها، يتم بعدها تمحيص تلك الأدلة، وفي النهاية تبدأ مرحلة تأليفها في عملية عرض للحقائق بشكل دقيق وصحيح في المدلولات².

يتبع الباحث الذي يرغب بدراسة ظاهرة معينة حدثت في الماضي بوساطة المنهج التاريخي مجموعة من الخطوات، هي:

¹الجامعة السعودية الإلكترونية، عمادة البحث العلمي: <https://www.manaraa.com/post>

² المنهج التاريخي ، موقع موضوع: <https://mawdoo3.com>

- إلقاء الضوء على ماهية المشكلة في البحث، (تحديد المشكلة) وفيها يتناول الباحث خطوات الأسلوب العلمي في بحثه، وهذه الخطوات هي: التمهيد لموضوع البحث وتحديده، وصياغة عددٍ من الأسئلة إضافة إلى الالتزام بالفروض وأهداف البحث وأهميته، والإطار النظري له وحدوده، وتحديد جوانب القصور فيه ومصطلحاته،

- تحديد الحادثة أو الظاهرة التاريخية التي يودّ دراستها، يتمّ تحديد مشكلة البحث وفق نسقين محدّدين، هما البعد الزمني والمكاني، ويشترط هنا توافر عدد من النقاط، ومنها أهمية ومناسبة المنهج التاريخي، إضافةً إلى توافر الإمكانيات اللازمة للقيام به، وأهمية النتائج التي سيتمّ التوصل إليها.

- جمع المعلومات والبيانات اللازمة: تتطلب هذه الخطوة مراجعة جميع المصادر سواء كانت أولية أم ثانوية، ثمّ اختيار البيانات المرتبطة بالمشكلة.

- نقد مصادر المعلومات: في هذه الخطوة يفحص الباحث جميع البيانات التي جمعها، وذلك عن طريق نقدها ليتأكد من نسبة أهميتها للبحث، ويقسم النقد هنا إلى نوعين، هما: النقد الخارجي والنقد الداخلي.

- تسجيل وتفسير نتائج البحث: أين بقية الشرح هنا؟

وقد وظفنا المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي للقطاع الصناعي في الجزائر.

ج- المنهج الإحصائي: هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

وقد وظفنا المنهج الإحصائي لتفريغ جداول الاستبيان وتحليل بياناته ونتائجه والوصول للاستنتاجات المنطقية حول أثر البطالة التقنية على النسيج الصناعي وعلى مؤسسة أونيام تحديداً.

02- إقتربات الدراسة:

الإقتراب المؤسسي: هو المقترب المؤسسي كرد فعل على المقترب التاريخي والقانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسية أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية و الدستورية، ومن تم حدث تحول في بؤرة التركيز و أصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية، كما تركزت الدراسة في هذا المقترب على المؤسسة كوحدة للتحليل¹.

وقد وظفناه في بحثنا في الدراسة الميدانية أي في دراسة مؤسسة صناعية والمتمثلة في المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية "أونيام".

الاقتراب القانوني: هو الإقتراب الذي يسمح لنا بمقارنة محتوى النصوص القانونية ومدى مطابقتها للممارسات الواقعية والتغطية لمحتوي النصوص². وقد ساعدنا على دراسة بعض المواد المنظمة لإجراء البطالة التقنية وطنيا ودوليا.

03-أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في دراستنا على المصادر الميدانية للحصول على المعلومات و تتمثل في:

أ-الملاحظة: نعرف على أنها تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة بهدف أخذ معلومات كافية من أجل فهم المواقف و السلوكيات³. ويعرف أحمد بن مرسلي الملاحظة العلمية بأنها "مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية، حيث يتمكن الباحث من مراقبة تصرفات و تفاعلات المبحوثين، وهي عملية مقصودة تسير وفق الخطة المرسومة للبحث في اطار المنهج المتبع، وهدفها ينحصر في مشاهدة الجوانب الخاضعة للدراسة " ⁴

¹ الإقتراب بأنواعه في دراسة الظاهرة السياسية : <https://www.politics-dz.com>

² مصطفى حميد الطائي ، مناهج البحث وتطبيقاته في الإعلام والعلوم السياسية ، الإسكندرية :دار الوفاء ، 2007، ص 146

³ مورييس انجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية ،(ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف وسعيد سبعون)، الجزائر: دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص304.

⁴ أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 203.

و قد استخدمنا الملاحظة البسيطة في جمع المعلومات خاصة ما تعلق منها بالبطالة التقنية ،
و كذا الأزمة المالية في مؤسسة أونيام و دور الإدارة المركزية في التعامل معها، أي ملاحظة
ومراقبة الإجراءات المتخذة لتطبيق البطالة التقنية ميدانيا بهدف وصفها و تحليلها.

ب-المقابلة:تعرف المقابلة على أنها : " وسيلة مستقلة شأنها شأن الاستقصاء و الملاحظة
وهي دليل يشمل مجموعة من الأسئلة المحددة و المرتبة ترتيبا منهجيا تتضمن عدة مواضيع
فرعية و مقصودة تتعلق بموضوع البحث " ¹ . تعرف كذلك بأنها: " التبادل اللفظي الذي يتخذ
وجهها لوجه بين القائم بالمقابلة و بين شخص آخر أو اشخاص آخرين " ².

و تعتبر مقابلة البحث من ضمن تقنيات جمع البيانات في العلوم الاجتماعية التي يفضلها
يتم جمع البيانات و المعلومات بكميات هائلة حول آراء، اتجاهات ، تصورات، معايير
المبحوثين، هذه الجوانب النفسية و العقلية التي يصعب التعرف عليها و تسجيلها عن طريق
الملاحظة المباشرة وحتى استمارة الاستبيان في بعض الأحيان.

و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على المقابلة غير المقننة المباشرة، وفيها "لا تكون الأسئلة
موضوعة مسبقا، بل يطرح الباحث سؤالا عاما حول مشكلة البحث ، و من خلال إجابة
المبحوث يتسلل في طرح الأسئلة الأخرى، ويستخدم هذا النوع من المقابلة الاستطلاعية عندما
يكون الباحث غير ملم بالمشكلة أو الظاهرة و ليس لديه خلفية كاملة حولها " ³ ، و ذلك
لمعرفة بعض المعلومات و الأفكار حول البطالة التقنية.

و قد تمت المقابلة مع رئيس قسم الموارد البشرية لوحدة التبريد في مؤسسة أونيام السيد "عيوني
عمران"، باعتباره المسؤول عن تطبيق التعليمات القادمة من مديرية الموارد البشرية، و لقد
زودنا بأهم المعلومات المتعلقة بتطبيق البطالة التقنية في المؤسسة.

¹ فضيل دليو و آخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري-جامعة قسنطينة،
199، ص190.

² محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالم الكتب ، القاهرة، 2001، ص55.

³ جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، عمان: دار الثقافة للنش و التوزيع، 2007، ص112.

ج-الإستبيان: الإستبيان لغة كلمة مشتقة من الفعل استبان، يقال استبان الأمر بمعنى أوضحه وعرفه، والاستبيان بذلك هو التوضيح والتعريف لهذا الأمر. أما اصطلاحاً فالإستبيان هو تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث في إطار الخطة الموضوعية، لتقدّم إلى المبحوث من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة وتعريفها من جوانبها المختلفة. ويعرّف كذلك بأنه "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معيّن، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها"¹.

يتضمن الإستبيان الأنواع التالية:

الإستبيان المقتن: هو الاستبيان الذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة الدقيقة والتي يضعها الباحث بعناية كبيرة للحصول على معلومات في غاية الدقة حيث تكون الإجابة عليها وفق الصيغة التي قدّمت فيها وعادة ما يستخدم الباحث في هذا النوع الأسئلة المغلقة التي يقوم فيها المبحوث باختيار إجابة واحدة وأكثر من ذلك من الإجابات البديلة التي وضعت للسؤال المطروح. إنّ استخدام الاستبيان المقنعادة ما يتم في جمع المعلومات الكمية التي لها علاقة بقياس درجات الاهتمام بموضوع ما لدى جمهور معيّن².

الإستبيان غير المقتن: هو الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة العامة في شكل عناوين رئيسية لأهم القضايا المبحوثة باستخدام الأسئلة المفتوحة ليفسح المجال للمبحوث بالتكلم بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإجابات.

ومن حيث طرح الأسئلة، هناك من يقسم الاستبيانات إلى:

¹ زين الدين بكوش، بحث حول الإستبيان: تعريفه، أنواعه، إيجابياته، في 07/2019:

<https://www.ta3limkom.com/Questionnaire.html>

² نفس المرجع.

- الاستبيانات المغلقة: تكون الإجابة فيها على الأسئلة في العادة محددة بعدد من الخيارات مثل: (نعم) (لا) أو (موافق) (غير موافق) ... إلخ¹.

- الاستبيانات المفتوحة: ويتميّز هذا النوع من الاستبيانات بأنه يتيح الفرصة للمجيب على الأسئلة الواردة في الاستبيان أن يعبر عن رأيه بدلا من التقيّد وحصر إجابته في عدد محدود من الخيارات.

- الاستبيانات المفتوحة- المغلقة: وهي نوع من الاستبيانات تكون مجموعة من الأسئلة منها مغلقة تتطلب من المفحوصين اختيار الإجابة المناسبة لها، ومجموعة أخرى من الأسئلة مفتوحة وللمفحوصين الحرية في الإجابة، ويستعمل هذا النوع عندما يكون موضوع البحث صعبا وعلى درجة كبيرة من التعقيد².

وقد وظفنا الاستبيان في الدراسة الميدانية، من خلال توزيع الاستمارات على عينة الدراسة في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"، تتضمن أسئلة مغلقة و أخرى مفتوحة وأسئلة تدمج بينهما حول أزمة "أونيام" وتطبيق البطالة التقنية بالمؤسسة وتداعياتها على استقرار المؤسسة ومستقبل العمال.

ثامنا- صعوبات الدراسة:

خلال إنجاز هذا البحث واجهنا العديد من الصعوبات سواء خلال أعداد الجانب النظري، أو أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

01- صعوبات نظرية: نظرا لحدائث الموضوع وقلة مراجعه فقد وجدنا صعوبات في الحصول على مراجع تتناول هذا الموضوع خاصة الأكاديمية.

02- صعوبات ميدانية: تتمثل في صعوبة القيام بالدراسة داخل المؤسسة في الوقت المطلوب نظرا لتداعيات جائحة كورونا.

¹ نفس المرجع.

² محمد بن مرسل، مرجع سابق، ص ص 107 - 203 .

تاسعا-هيكلية الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وفقا لتسلسل منطقي وتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، حيث سيتم تخصيص الفصل الأول للجانب النظري للدراسة من خلال التعريف بالمتغيرين الأساسيين في العنوان وهما البطالة التقنية و القطاع الصناعي. حيث يعالج المبحث الأول ماهية البطالة التقنية ، أما المبحث الثاني فيعالج ماهية القطاع الصناعي.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري حيث تم تقسيمه إلى مبحثين،يتناول المبحث الأول هيكلية القطاع الصناعي الجزائري.في حين يتناول المبحث الثاني واقع البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري. بينما خصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية، المبحث الأول يتناول التعريف بالمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام وهيكلها التنظيمي أما المبحث الثاني فخصص لدراسة واقع البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" في حين خصصنا المبحث الثالث لعرض و تحليل بيانات ونتائج الاستبيان لنستخلص في الأخير الحلول المقترحة لمعالجة البطالة التقنية.

وختمنا البحث بخاتمة تتضمن أهم استنتاجات البحث.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبطالة التقنية والقطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية لاسيما في الدول المتقدمة، إلا أن هذا القطاع قد يواجه أزمات مختلفة مالية ،اقتصادية ،هيكلية،تموينية بسبب نقص المواد الأولية،أزمة صحية،كارثة طبيعية وغيرها من الظروف الاستثنائية التي قد تؤدي إلى توقف الإنتاج ما يهدد مؤسسات القطاع بالإفلاس.

ولمعالجة الوضع كثيرا ما تلجأ المؤسسات الصناعية إلى إحالة العمال على البطالة التقنية لتخفيف الأعباء المالية المترتبة عن كتلة الأجور ولتجنب التسريح النهائي للعمال وإنقاذ المؤسسة من الإفلاس.وسنحاول في الفصل الأول تناول الإطار المفاهيمي لكل من البطالة التقنية والقطاع الصناعي وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية البطالة التقنية.

المبحث الثاني: ماهية القطاع الصناعي

المبحث الأول

ماهية البطالة التقنية

عرف العالم توقف عديد المؤسسات لظروف اقتصادية و وبائية محضة كظرف وباء كورونا أو ظروف مالية نتيجة نقص التموين والمواد الأولية، انجر عنها تسريح العمال أو إحالتهم البطالة تقنية .وسنحاول في هذا المبحث تناول ماهية كل من البطالة التقنية والقطاع الصناعي.

المطلب الأول - مفهوم البطالة:

أولاً-تعريف البطالة:

01-البطالة لغة: حسب معجم لسان العرب،لفظ البطالة مشتق من الفعل بَطَلَ وبَطُلَ، وله معاني عديدة منها:التعطّل،وقال بَطَلَ الاجير،أي تعطل فهو بطال¹.

02- مفهوم البطالة في الشريعة الإسلامية: فطنت الشريعة الإسلامية الغراء إلى مشكلة البطالة ، وبيّنت مفهومها وطرق الوقاية منها ومنهج الحد منها في إطار دقيق عز أن نجد له مثيل،فلقد حث الإسلام أهله على العمل والكسب ونهى عن البطالة بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو هريرة "لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره ، فيتصدق منه ، فيستغني به عن الناس خير من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك،فإن اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول"

03-البطالة اصطلاحاً: تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المستخدم وحجم العمل المعروض في المجتمع خلال فترة زمنية معينة،أي الفرق بين كل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى من الأجور² . وتعرف كذلك: " وجود أشخاص في

¹محمد عبد الله الظاهر،ضرورات سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2004،ص287.

²إيتسام سويد ، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر : ولاية بسكرة نموذجا"، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية، لمجلد 2 ، ع 12 ، 2015 ، ص 130

مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه باحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة²، ونلاحظ أن هذا التعريف هو المتفق عليه دولياً.

وتعرف البطالة أيضاً بأنها: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع قوة العمل فيه استخدام كاملاً أو جزئياً، و يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه"².

ومن هذا التعريف يمكننا أن نميز بين بعدين للبطالة:

-البعد الأول -يتمثل في عدم الاستخدام التام للقوة العاملة، سواء في حالة البطالة السافرة أو الجزئية، ففي حالة البطالة السافرة نجد أفراد قادرين عن العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرص العمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج. وفي حالة البطالة الجزئية، نلاحظ وجود أفراد يعلمون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل¹.

-البعد الثاني -يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه إنتاجية متوسطة أو ضعيفة للفرد، أي إنتاجية أقل من الحد المتعارف عليه.

وحسب منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. أي أن المتعطلين عن العمل هم: "الأشخاص الذين هم في سن العمل و الراغبون فيه و الباحثون عنه لكنهم لا يجدونه". و عليه ،قد عرفت البطالة بأنها: "حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته"².

و تفترض أن تتوافر المعايير الثلاثية الآتية كي يعد الفرد عاطلاً عن العمل هي:

¹ نفس المرجع، ص 132 .

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص 14.

- أن يكون الفرد بدون عمل: يدخل ضمن هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحدد لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.

- أن يكون الفرد متاحاً للعمل: يتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر لحسابهم الخاص خلال فترة زمنية معينة.

- أن يكون الفرد باحثاً عن عمل: أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحساب الخاص، مثل: التسجيل في مكاتب العمل سواء خاصة أو حكومية.

تهدف المعايير الثلاثة السابقة الذكر إلى تقديم تعريف دقيق وأكثر تعميماً للبطالة يصلح للتطبيق على مختلف دول العالم، ويمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات.

ثانياً-أسباب البطالة: يمكن إجمالها فيما يلي:

- ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كالاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الإدخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني دون أن يوازيها نمو اقتصادي ينشأ عنه خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل ، وزيادة نمو القوى النشطة المعطلة عن العمل¹.

- ندرة الموارد الاقتصادية والتي أدت إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية .

¹ هاشمي بريقل ، "البطالة و أثرها علي الفرد و المجتمع"، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 03، أكتوبر

- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة .

- انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل طفرة التكنولوجيا.

- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة لا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة .

- انتشار ثقافة احتقار العمل¹ اليدوي العضلي والخط من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.

- الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الاعفاء من الخدمة العسكرية².

- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار ،لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ،ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم.لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية .

ثالثا-أنواع البطالة:تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وكذلك تسميات هذه الأنواع بين الباحثين³ ومنها نذكر :

¹ نفس المرجع ، ص166

² عيسى آيت عيسى، سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011 ، ص61.

³ سميرة العابد ، زهية عبا ز ، " ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012 ، ص77

01-البطالة الدورية: تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود و هبوط و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين، يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية و لها خاصية التكرار و الدورية.¹ و تنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة إلى مرحلتين: مرحلة الرواج أو التوسع ، و التي من مميزاتها الأساسية اتجاه التشغيل نحو التزايد إلى أن تصل إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج. ومرحلة الهبوط أو الانكماش أين يتجه النشاط الإقتصادي نحو الهبوط بما في ذلك التشغيل، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش،و تبعا لدورية النشاط الإقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية².

02-البطالة الاحتكاكية: تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، فقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى كإعارة الأطفال، السفر، الدراسة..إلخ، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فإن ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة.

وتعرف كذلك على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل .وبالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص العمل من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عنه فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر³.

03-البطالة الهيكلية: يقصد بالبطالة الهيكلية ، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل

¹هاشمي بريقل ،المرجع السابق،ص147

²إبتسام بولقراس،آليات مكافحة البطالة:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا"،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة الحاج لخضر-باتنة،يومي 17/18 جوان،2014،ص 08.

³سمية قنيدرة،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة:دراسة حالة ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية،كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري-قسنطينة،2009/2020،ص 16.

والباحثين عنه،بعبارة أخرى تنتج البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى¹ .

وهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات مزدهرة ، فالبطالة التي تنتجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب .

كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، فمن النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي تسريح العمال وبأعداد كبيرة مما يضطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثا عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة. بالإضافة للأسباب السابقة يمكن أن تحدث بطالة بسبب تغير محسوس في قوة العمل والنتاج أساسا عن النمو الديمغرافي و ما ينجم عنه من دخول الشباب و بأعداد كبيرة إلى سوق العمل وما يترتب عنه من عدم توافق بين مؤهلاتهم و خبراتهم من ناحية، و ما تتطلبه مناصب الشغل المتاحة في السوق من ناحية أخرى.²

04-البطالة المقنعة: تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد. و تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل وتصبح سالبة³. فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة و التي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج، و بالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة.

¹مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :تجربة الجزائرية،الأردن:دار الجامعة للنشر والتوزيع،2009، ص234.

²هاشمي بريقل،المرجع السابق ، ص148.

³حسين عمر،الموسوعة الاقتصادية،ط04،القاهرة: دار الفكر العربي،1992،ص 88.

05-البطالة التقنية:وتسمى كذلك بالبطالة الفنية الناتجة عن التقدم العلمي و التقني والاستخدام الواسع للآلة وللتكنولوجيات الحديثة، ما يتسبب في تسريح أعداد كبيرة من العمال أو إحالتهم على البطالة الجزئية أو الفنية.وسنفصل في البطالة التقنية لاحقا كونها موضوع بحثنا.

06-البطالة السافرة: يقصد با لبطالة السافرة،حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني .وآثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية ،حيث العاقل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى ، في حين تتعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاقل في الدول النامية¹.

07-البطالة الاختيارية: تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ،إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب، في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري².

08-البطالة الإجبارية: في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة إجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال والطرده بشكل قسري،و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد، كما أن البطالة الاجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية .

09-البطالة الموسمية: غالبا ما تظهر في الأنشطة الإقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة ،كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات، ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية³.

¹أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 09.

²فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي: دار القلم، 1985، ص 114.

³مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 193.

رابعاً-الآثار البطالة:

تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده. وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول النامية كانت البطالة المتفشية فيها العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها¹. ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

01-الآثار الاجتماعية للبطالة:

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معا ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية- الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية².

إذ تترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية، حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطلهم، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش والكسب أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في

¹ هاشمي بريقل ،المرجع السابق ،ص 142 .

² نفس المرجع ، ص 149

بحبوة من العيش. ومما هو جدير بالذكر أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيما حيث تؤثر تأثيرا سلبيا على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية إلى إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم إلى التفكير جديا بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضا يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جديا بالهجرة إلى مجتمعات أخرى¹.

02- الآثار النفسية للبطالة:

أ- **الاعتلال النفسي:** تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن أغلب العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلا، يشعر البطالين عامة بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية، كما يلاحظ أن العاطلين عن العمل الذين تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز، وعليه تعد البطالة من أهم أسباب الاعتلال النفسي الذي قد يصاب به العاطلين عن العمل.

ب- **الاكتئاب:** تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك الذين يلتزمون بأداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معاشية واقعه المؤلم وكثيرا ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

ج- تدني اعتبار الذات: يخلق العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي مما يبعث نوعا من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل ، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها¹ .

03-آثار البطالة المرتبطة بالصحة الجسمية والبدنية:

إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل سواء بصفة دائمة أو جزئية تكون سببا للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم وارتفاع الكولسترول، والذي من الممكن أن يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية.

04-الآثار الأمنية و السياسية للبطالة:

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعد والآمال المعطاة لها ترفع شعار التململ والتمرد وتنظم حركات احتجاجية تطالب بإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية وحق العمل والعيش الكريم والحفاظ على كرامة المواطن وإنسانيته في وطنه والتي تعد من حقوق المواطنة المكفولة دستوريا.

وقد تعرض هذه الاحتجاجات أمن واستقرار البلاد للانزلاق وممتلكات العامة والخاصة للنهب خاصة إذا استغلتها جهات معادية أو مجموعات منحرفة، و مع ذلك لا يمكن لومهم وهذا لا يعني تشجيعهم على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادية، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل الحركة الاحتجاجية للعاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة ما ينعكس سلبا على استقرار البلاد الأمني والسياسي².

¹ نفس المرجع، ص150.

² حنان سايح،فاطمة الزهراء بوعناني،سياسة التشغيل في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس،تخصص تسيير الموارد البشرية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،2010/2011، ص44.

05-الآثار الاقتصادية للبطالة:

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة¹، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10 و 15 % من عدد المهاجرين في العالم، البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي² فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الانتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدلات البطالة، وهكذا فإن الوضع في الدول النامية بصفة خاصة تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة، كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التشغيل في هذه الدول³.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة التقنية: تعريفها، شروطها، أسبابها وأهدافها أولا-تعريف البطالة التقنية:

تسمى أيضا البطالة الفنية و البطالة الجزئية⁴ أو النشاط جزئي.و هي حالة يعاني فيها موظفو الشركة من انخفاض في النشاط أقل من ساعات العمل القانونية ،بسبب انخفاض مؤقت في النشاط لأسباب عديدة أبرزها:إعادة هيكلة الشركة ،فقدان أداة الإنتاج ، والوضع الاقتصادي الدقيق ،نقص التموين ... إلخ). يتم الاحتفاظ بعقود العمل كما هي ويتلقى الموظفون

¹ ناجي بن حسين ،"البطالة في الجزائر:دراسة تحليلية"،مجلة اقتصاد ومجتمع،العدد01، 2002، ص129.

³ هاشمي بريقل ،المرجع السابق ،ص 149.

⁴ chomage-technique-definition-conditions-et-indemnisation :

تعويضًا من صاحب العمل عن البطالة التقنية في بعض الدول تصل إلى 70 ٪ من مبلغ الساعة من أجرهم الإجمالي. من جانبها تحصل الشركة على تعويض من الدولة للحفاظ على القوى العاملة لديها.

تحدث البطالة الفنية عندما تواجه الشركة انخفاضًا مؤقتًا وجزئيًا في نشاطها¹ لأسباب مالية أو هيكلية أو أسباب أخرى، ما يدفعها إلى خفض نشاط القوى العاملة عن طريق خفض ساعات العمل القانونية مع الاحتفاظ بالقوى العاملة. فبدلاً من اللجوء إلى الاستغناء عن العمال نهائياً، تحتفظ الشركة بموظفيها في وظائفهم لكن يتم تقليل ساعات عمل الموظفين إلى ما دون ساعات العمل القانونية لفترة زمنية محدودة مع تخفيض تكاليف أجور موظفيها. ويمكنها أيضاً اختيار حلول مختلفة تهدف إلى تقليل تكاليفها ، مثل العمل عن بُعد لبعض الموظفين.

وعليه، تسمح البطالة التقنية للشركات بإدارة انخفاض أو تعليق مؤقت للأنشطة بشكل عقلائي يجنبها الإفلاس، ودون الحاجة إلى تسريح الموظفين. هذا الإجراء يمنع الموظفين من أن يكونوا معدمين تماماً مادياً، ويقلل من تكاليف الأجور التي تدفعها الشركات بفضل البديل أو التعويض الذي تدفعه صناديق البطالة والضمان الاجتماعي².

ثانياً-شروط الإحالة على البطالة التقنية:

اختلفت القوانين حول تفاصيل تطبيق البطالة التقنية لكنها اتفقت عموماً على الشروط التالية:

- يجب أن ينتج عن خسارة جزئية للنشاط التجاري، ففي فرنسا لا يمكن تطبيقه إلا للأسباب المذكورة في قانون العمل المادة R5122-1.

-الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة منها: فقدان عميل رئيسي ، مورد ، صعوبات في التوريد .

¹ definition de chômage technique :

<https://jobphoning.com/dictionnaire/chomage-technique>

² عفيف بن بدر، "مدى تأثير المنافسة الاقتصادية على الحق في العمل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 04، ديسمبر 2014، ص 159-160.

- يجب أن تكون البطالة الفنية جماعية ،بمعنى أنه لا يمكن تطبيقها على موظف واحد.
- يجب أن يتم العمل بها بشكل مؤقت وغير متكرر ولبس بصفة دائمة.
- ضرورة تعويض العمال المحالين على البطالة التقنية.
- يجب أن يخضع قرار الإحالة على البطالة التقنية أو النشاط الجزئي لترخيص إداري، إذا لم تتمكن الشركة من إثبات أنها في إحدى الحالات المعنية بالبطالة التقنية ، فلا يجوز للإدارة الموافقة على طلبها وبالتالي لا تتلقى أي بدل أو تعويض.
- يتم تعليق عقد عمل المحالين على البطالة التقنية ولكن لم يتم فسخه¹.

ثالثا-أسباب الإحالة على البطالة التقنية:

- من أسباب البطالة التقنية معاناة الشركة المعنية من خسارة جزئية للنشاط بسبب حالة دورية تتمثل في:
- تحويل الشركة أو إعادة هيكلتها أو تحديثها.
 - أزمة اقتصادية أو مالية وصعوبات تمويلية.
 - عدم القدرة على تسديد ديون المؤسسة للبنوك.
 - قوة قاهرة، كارثة استثنائية أو طقس سيء، حدث معين (حريق ، فقدان عرضي لأدوات الإنتاج ، إلخ).
 - انخفاض دوري وهام في الطلبات.
 - فقدان عميل أو مورد مهم.
 - صعوبات التوريد المؤقتة، وصعوبات في تسويق المنتج، وضعف القدرة التنافسية.

¹ chomage-technique-definition-conditions-et-indemnisation ,op.cit

-أزمة صحية مثل أزمة كوفيد19.

-نقص المواد الأولية وصعوبات الإمداد بالمواد الخام أو الطاقة

-أي ظروف استثنائية أخرى¹.

إن قوانين العمل هي التي تؤطر وتحدد شروط اللجوء إلى الإحالة على البطالة التقنية ،
وتتيح لصاحب العمل إمكانية أن يضع موظفيه في موقع نشاط جزئي عندما تكون الشركة
اضطرت إلى تقليص نشاطها أو تعليقه مؤقتاً لأحد الأسباب المذكورة أعلاه.

رابعاً-أهداف تطبيق البطالة التقنية: أبرزها:

-التعويض عن خسارة الدخل بسبب تخفيض ساعات عمل الموظفين عن مدتها القانونية ،
سواء كانت تعاقدية أو تقليدية .

-مساعدة أصحاب العمل في تمويل هذا التعويض.

-المحافظة على مناصب الشغل وتجنب التسريح النهائي للعمال.

-إنقاذ المؤسسة من الإفلاس ومن تبعات الأزمة المالية أو الاقتصادية.

-مواجهة ظرف طارئ واستثنائي².

المطلب الثالث: نماذج ،إجراءات ومزايا تطبيق البطالة التقنية

أولاً-نماذج تطبيق البطالة التقنية في العالم:

01-البطالة التقنية في فرنسا:

حسب القوانين الفرنسية يجب أن تثبت الشركة المعنية بالبطالة التقنية أنها في إحدى الحالات
المذكورة في قانون العمل الفرنسي والقوانين المنظمة للبطالة التقنية، وأن تطلب تفويضاً إدارياً

¹ Ibid.

² Tout sur le chômage partiel : <https://www.dossierfamilial.com/emploi/chomage>

قبل التقدم بطلب للتسريح.و يجب تقديم طلب التنشيط الجزئي أي الإحالة على البطالة التقنية عبر الإنترنت على الموقع [/activitepartielle.emploi.gouv.fr/apart](http://activitepartielle.emploi.gouv.fr/apart).

أما الإدارة المسؤولة عن إصدار الترخيص بذلك هي الوحدة الإدارية في المديرية. إن الرأي الإيجابي للإدارة يسمح للشركات بالحصول على بدل حكومي أي تعويض العمال المحالين على البطالة التقنية من صناديق الضمان الاجتماعي. لذلك ، يحق للموظف العاطل عن العمل تقنيًا حسب القانون الفرنسي الحصول على تعويض يجب على صاحب العمل دفعه له في الوقت المعتاد لدفع راتبه،و يجب على صاحب العمل بعد ذلك تقديم طلب سداد شهري إلى الوكالة المختصة.في حالة الاحتيا ل ، يواجه صاحب العمل عقوبة بالسجن لمدة عامين وغرامة قدرها 30 ألف يورو.

للتعويض عن الأجور المفقودة خلال فترات البطالة الفنية ، يدفع صاحب العمل عادةً تعويضًا يعادل 70٪ من إجمالي التعويض عن الساعة، يتم زيادة هذا التعويض إلى 100٪ من صافي الراتب إذا اتبع الموظف إجراءات التدريب في غير ساعات العمل.

بسبب الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا، حدد التعويض المستحق للموظف بـ 70٪ من الأجر الإجمالي لكل ساعة لم يعمل فيها منذ يونيو 2020 ، أي ما يقرب من 84٪ من صافي أجر الساعة ، في حدود لا تقل عن 4.5 الحد الأدنى للأجور لكل موظف ، وتدفع الشركة 15٪ من الباقي. وقد دخلت معدلات التعويض الجديدة حيز التنفيذ اعتبارًا من 01 أكتوبر 2020 على الشكل التالي: 72٪ من صافي تعويضات الساعة للموظف و 40٪ من المصروفات الشخصية للشركة¹.

خلال فترة الحجر الصحي، كان دعم النشاط الجزئي 100٪ ، ولا يزال كذلك للقطاعات الأكثر تضررا من الأزمة مثل السياحة والرياضة والثقافة والطيران والفنادق والمطاعم.علما بأن الساعات التي لم يتم العمل فيها خلال فترة البطالة الفنية لا تعتبر وقت عمل فعلي، وبالتالي لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب الإجازة مدفوعة الأجر. فإذا كان العامل في إجازة أمومة أو في إجازة مرضية أو في إجازة بسبب حادث عمل أثناء البطالة التقنية ، فلن يؤثر ذلك على

¹ عفيف بن بدرة، "مرجع سابق، ص 160.

دفع استحقاقاته بواسطة الضمان الاجتماعي. من ناحية أخرى ، لا يمكنه الحصول على بدل تعويضي في إطار البطالة التقنية ، لأن أجره يجب ألا يتجاوز أجر الموظفين الآخرين المتأثرين بالبطالة بنفس الطريقة التي تحصل عليها.

في حالة التعليق الجزئي لأنشطة الموظفين، وإذا تجاوزت المدة المحال فيها العامل على البطالة التقنية أكثر من ستة 06 أسابيع ، يمكنه التسجيل كباحث عن عمل والاستفادة من مساعدة العودة إلى العمل (ARE) التي تدفعها شركة pole emploi. أما في حالة التوقف الكلي للأنشطة ، فإن المدة القصوى لبرنامج البطالة الفنية تقتصر على ستة 06 أسابيع، بعد هذه الفترة ، يعتبر العامل عاطلاً ويمكنه البحث عن وظيفة جديدة¹.

إن الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها في فرنسا في يوليو 2020 ، فيما يتعلق بالأزمة الصحية، تجعل من الممكن تقليل وقت العمل بنسبة تصل إلى 40٪ على مدى عامين بدلاً من 06 أشهر. لذلك يمكن العمل لدى شركة أخرى خلال فترة بطالة فنية، خاصة إذا كانت تنتمي إلى قطاعات نشاط تحتاج إلى عمالة، الشرط الوحيد هو عدم العمل في شركة منافسة.

وفقاً للإجراء، يجب على العامل المعني إبلاغ صاحب العمل الحالي باسم صاحب العمل الجديد وكذلك المدة المتوقعة للنشاط الجديد. ومن خلال العمل في شركة أخرى خلال فترة البطالة الفنية، يمكن للعامل الجمع بين إعانة البطالة الجزئية والأجر الذي يدفعه صاحب العمل الجديد².

02-البطالة التقنية في سويسرا:

لجأت المؤسسات السويسرية إلى تطبيق إجراء البطالة التقنية والعمل بتوقيت جزئي لمواجهة مختلف الازمات المالية والاقتصادية، وصعوبات التمويل ونقص المواد الأولية، كما طبقتها

¹ ماري فويومييه، الوفاء يدفع المزيد من الشركات للاستفادة من آلية البطالة الجزئية، 02 افريل 2020:

<https://www.swissinfo.ch/ara>

² عفيف بن بدرة، مرجع سابق، ص161.

لمواجهة تداعيات الازمة الصحية في ظل جائحة كورونا¹ وذلك لتجنّب التسريح الجماعي للعمال.

فقد ألحق الوباء أضراراً فادحة بالعديد من القطاعات الاقتصادية في سويسرا كالفنادق والمطاعم والصناعة والسياحة بسبب إغلاق المؤسسات العامة والمحلات غير الضرورية، وكذلك إغلاق الحدود وفرض القيود على السفر. بسببه سجلت الشركات السويسرية تراجعاً ملفتاً في إيراداتها المالية ما دفعها إلى زيادة حالات العمل بتوقيف جزئي والإحالة على البطالة التقنية لتجنّب تسريح العمال. وهنا إضاءة على نظام البطالة الجزئية².

وتسمح القوانين السويسرية الشركات عندما تجد نفسها في وضع صعب، خفض ساعات عمل موظفيها مؤقتاً والإحالة على البطالة التقنية واللجوء إلى النشاط الجزئي. في هذه الحالة، يدفع صاحب العمل راتباً أقلّ، ويقوم صندوق التأمين ضد البطالة بإكمال بقية الراتب للعاملين فيها.

ويحصل العمال بمقتضى هذه الآلية على تعويض بنسبة 80% من الدخل المفقود. وهذا يعني أنه إذا خفّضت الشركة معدّل العمل من 100% إلى 50%، فإن صاحب العمل يدفع 50% من إجمالي الراتب، ويغطي صندوق التأمين ضد البطالة من 50% إلى 80% المتبقية. وبذلك يحصل الموظّف على 90% من راتبه الأصلي. ويدفع صندوق البطالة حصته إلى صاحب العمل الذي يستخدم هذا المبلغ لدفع رواتب موظفيه.

عليه، وحسب قانون العمل السويسري يمكن أن يؤدّي انخفاض الطلبات أو أزمة مالية أو انتشار وباء إلى إعاقة عمل شركة ما مؤقتاً ودفعها إلى إحالة موظفيها على النشاط الجزئي، مع العودة إلى العمل بالشكل المعتاد بعد فترة معينة وعندما يعود الوضع المالي للمؤسسة إلى المعتاد، فالهدف من البطالة الجزئية أو التقنية هو الحفاظ على مناصب الشغل في ظل الأزمات المختلفة البتي تمر بها المؤسسات.

ولتطبيق إجراء الإحالة على البطالة التقنية، يجب على صاحب العمل إخطار السلطات في الكانتون الذي توجد به شركته قبل عشرة أيام من بدء تخفيض ساعات عمل موظفيه. ويقوم

¹ ماري فويومييه، مرجع سابق.

² نفس المرجع.

الكانتون بعد ذلك بالتحقق من قانونية ما أقدم عليه صاحب العمل، وما إذا كان الهدف من التخفيض الحفاظ على مناصب الشغل فعلا.

يحق الاستفادة من آلية البطالة الجزئية الموظفون الحاصلون على عقود غير محدودة في الزمن، لكن هذه المزايا لا يمكن أن يحصل عليها المتدربون والعمال المؤقتون والموظفون الذين تربطهم بمشغلهم عقود محدودة المدة. هؤلاء يستمرون في تلقي أجورهم، ولا يُمكن من حيث المبدأ فصلهم عن وظائفهم.

ولإحداث تخفيض في ساعات العمل¹، يتوجب على الشركة الحصول على موافقة كتابية من موظفيها، ولكل فرد الحرية في رفض هذا التدبير، والاستمرار في تلقي دخله المعتاد، لكن خطر الفصل من الوظيفة التسريح النهائي ومن ثم خسارة منصب العمل يصبح في هذه الحالة أكثر احتمالا.

وليس للبطالة التقنية أي تأثير على مدة إعانة البطالة المعتادة، كما يجب على أصحاب العمل والموظفين أيضا الاستمرار في دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالكامل. ويُمكن إنهاء عقد العمل في أي وقت مع احترام المواعيد النهائية للإحالة على البطالة، يتعين على صاحب العمل في هذه الحالة دفع الراتب كاملا حتى مغادرة الموظف.

ولمواجهة تداعيات وباء كورونا على المؤسسات و الشركات،قررت الحكومة السويسرية تخفيف الإجراءات ومنح تسهيلات كما يلي:

- يُمكن للشركة إبلاغ الكانتون على الفور، ولا يجب عليها الانتظار عشرة أيام.
 - تم تمديد المدة الأساسية المصرح بها لتطبيق البطالة التقنية من ثلاثة إلى ستة أشهر.
 - يحق للمتدربين والعمال المؤقتين والموظفين بعقود مؤقتة الاستفادة من مزايا البطالة التقنية.
- هل لجأت الكثير من الشركات إلى البطالة الجزئية بسبب وباء كوفيد-19؟

¹ نفس المرجع.

وفي هذا الصدد، تلقت السلطات السويسرية 1.17 مليون طلب بالموافقة على إحالة عمال على البطالة التقنية أو الجزئية وهو ما يمثل حوالي 20% من إجمالي اليد العاملة النشطة في البلاد. وخلال الأزمة الاقتصادية لعام 2009¹، عانت الصناعة السويسرية كثيرا، وتم إحالة 90.000 موظفا حينها على البطالة الجزئية والتقنية. وحسب دراسة أجراها مركز أبحاث الظرفية الاقتصادية التابع للمعهد التقني الفدرالي العالي بزيورخ (KOF) بين عامي 2009 و2015 حول الآثار الإيجابية للبطالة التقنية. توصلت إلى أنها حالت دون تسريح جماعي للعمال وبشكل دائم ونهائي، ومكنت الشركات من الحفاظ على 10% من مناصب الشغل مع الاحتفاظ بالخبرة التي راكمتها. أما تكلفة البطالة التقنية فقد تم التعويض عنها إلى حد كبير بالفوائد التي حققها صندوق التأمين ضد البطالة في الأوقات العادية.

03-البطالة التقنية في تونس:

أفاد وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي أمام جلسة عامة بمجلس نواب الشعب خصصت للحوار مع أعضاء من الحكومة، ان عدد العمال المحالين على البطالة الفنية خلال التسعة أشهر الاولى من سنة 2020 بلغ أكثر من 10 الاف عامل موزعين على 73 مؤسسة اقتصادية. وأقر الطرابلسي، في رده على استفسارات النواب خلال الجلسة، بأن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء كوفيد-19، كانت وخيمة على العمال² وعلى عديد المهن الحرة والقطاعات ما نتج عنه وضع هش للعمال، مشيرا بالخصوص الى الغلق الفجائي لعديد المؤسسات المشغلة، والالتجاء إلى لتقليص من عدد العمال ومن ساعات العمل.

ولفت إلى أن القطاع غير المنظم كان أيضا من أكبر المتضررين من تداعيات هذه الجائحة، رغم صعوبة القيام بإحصائيات تخص هذا القطاع. كما قامت مؤسسات معنية بالتسريح القانوني

¹ نفس المرجع.

² هاجر الحناشي، أكثر من 10 آلاف عامل في تونس أحيوا على البطالة الفنية جراء كورونا، 06 نوفمبر 2020:

<https://www.ifm.tn/ar/article>

الجزئي، بتسريح 2626 عاملا خلال التسعة أشهر الاولى، من بين 32 ألفا و 891 عاملا، وقامت 48 مؤسسة بالغلق الفجائي مما تسبب في فقدان 2275 عامل لمناصب شغلهم، حسب ما صرح به الطرابلسي لافتا إلى وجود عديد المؤسسات التي لم تسرح عمالها بل قلصت في حجم العمل، ما انعكس سلبا على الوضع المادي لحوالي 14 ألفا و 603 عامل.

وفي ذات السياق، أوضح الطرابلسي أن العديد من أصحاب المقاهي والمطاعم، لا يقومون بالتصريح بجميع العاملين لديهم، ولا يقومون بدفع الضرائب رغم أنه واجب وطني، مطالبا إياهم، بالتصريح بعدد العمال كي يتسنى لهم الانتفاع من تدخلات الدولة، باعتبار أن الضمان الاجتماعي من حق أي عامل، وواجب محمول على كل مؤسسة مشغلة، كما أنه يمكن الدولة من التمييز بين العمل النظامي وغير النظامي، والتدخل بالشكل السليم لجذب القطاع غير النظامي نحو النظامي بشروط يسيرة، وتوفير الحماية القانونية للنشاط الجزئي والمحاليين على البطالة الجزئية والتقنية.

وعليه، تستخدم المؤسسات والشركات في معظم البلدان لاسيما الصناعية منها آلية البطالة الجزئية أو التقنية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية والظروف الاستثنائية، وقد اعتمدتها بالفعل على نطاق واسع خلال الأزمة الاقتصادية لعام 2009. والآن مع انتشار وباء كورونا المستجد، تزايد استخدام الدول لهذه الآلية. والعديد منها خفف شروط الإحالة على البطالة التقنية لمواجهة تداعيات الوباء والحجر الصحي على المؤسسات الاقتصادية أبرزها سويسرا، ألمانيا، إيطاليا وهولندا¹.

ثانيا- إجراءات التعويض على البطالة التقنية:

تختلف الدول في إجراءات التعويض حسب الظروف المالية لكل بلد ، ففي فرنسا غير قانون الأمن الوظيفي شروط دفع الأجور في حالة النشاط الجزئي أو البطالة التقنية. بحيث يتلقى الموظف العاطل تقنياً²، من صاحب العمل ، بدلاً تعويضاً للساعة أي دخل بديل يساوي

¹ماري فويومييه ، مرجع سابق.

² chomage-technique-definition-conditions-et-indemnisation,op.cit

70% من إجمالي راتبه العادي أي في حالة العمل بدوام كامل. يصل التعويض إلى 100% من صافي الراتب إذا نفذت الشركة إجراءات تدريبية في غير ساعات العمل.

في جميع الأحوال ، يجب على صاحب العمل أن يضمن أجرًا يساوي على الأقل الحد الأدنى للأجور لموظفيه عن البطالة الجزئية. نلاحظ أن النظام القديم كان يقتضي دفع مكافأة من قبل صاحب العمل تساوي 60% على الأقل من إجمالي الراتب.

يخضع البديل أو التعويض لضريبة الدخل ولكن ليس للمساهمات الاجتماعية ، باستثناء CSG CRDS، بحيث يجب على صاحب العمل تضمينها في قسيمة الراتب ، وبالتالي تطبيق ضريبة الاستقطاع في ظل الظروف التقليدية.

من جانبه ، يتلقى صاحب العمل الذي يفرض نشاطاً جزئياً على القوى العاملة لديه تعويضات مالية من الدولة علماً أن التعويض المدفوع للشركة في حالة النشاط الجزئي لا يمكن أن يتجاوز التعويض المستحق ، لا سيما للموظف بموجب عقد تدريب مهني أو عقد مهني. وقد دفعت الظروف الاستثنائية المرتبطة بأزمة فيروس كورونا الدولة إلى الإعلان عن تغطية 100% لتكلفة الإجراء لأصحاب العمل ، بحد أقصى 4.5 SMIC لكل موظف.

بالنسبة لتأثير البطالة التقنية على الإجازة مدفوعة الأجر ، لا تعتبر ساعات البطالة التقنية ساعات عمل فعلية، و لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب الإجازة مدفوعة الأجر.

بالنسبة لتأثير البطالة التقنية على استحقاقات المرض والأمومة، العمال في إجازة أمومة أو إجازة مرضية أو في إجازة بسبب حوادث مرتبطة بالعمل يتلقون استحقاقاتهم من الضمان الاجتماعي في ظل الظروف المعتادة. و لا يتلقون تعويضات إضافية من صاحب العمل بسبب الانخفاض الجزئي في النشاط ، لأنهم لا يستطيعون الحصول على مكافأة أعلى من تلك التي حصل عليها العمال المسرحين فعلياً.

ثالثاً-مزايا تطبيق البطالة التقنية:

01-مزايا البطالة التقنية للموظفين والعمال:

-المحافظة على مناصب العمل وتجنب التسريح النهائي.

-الاستفادة من التعويضات: ففي فرنسا مثلاً يدفع صاحب العمل تعويضاً عن كل ساعة يساوي 70% من أجر العامل الإجمالي في الساعة (أي حوالي 84% من صافي راتبهم في الساعة) ، وليس Pôle emploi هو الذي يدفع التعويضات.

-يُغفى بدل النشاط الجزئي أو التعويض على البطالة التقنية¹ من اشتراكات الضمان الاجتماعي للموظف وصاحب العمل.

- يمكن للموظفين الذين يعانون من البطالة الجزئية الاستفادة من إجراءات التدريب، ففي فرنسا يحصل على تعويض يعادل 100% من صافي أجره في الساعة.

02-مزايا البطالة التقنية لأصحاب العمل:

-كتعويض عن الرواتب المدفوعة، يتلقى صاحب العمل بدلاً من الدولة و Unédic الذي يغطي عملياً أجر الموظف المدفوع بالحد الأدنى للأجور. فمثلاً في فرنسا وفي الأوقات العادية، في شركة تضم من 01 إلى 250 موظفاً ، يتلقى صاحب العمل 7.74 يورو لكل ساعة غير عمل ولكل موظف. ومن 251 موظفاً فما فوق ، يكون التعويض 7.23 يورو لكل ساعة غير عمل ولكل موظف. وبسبب وباء كوفيد19 ، رفعت الدولة و Unédic هذا التعويض لكل ساعة غير عمل ولكل موظف ، من 7.74 يورو ، إلى 8.04 يورو.

-إنقاذ المؤسسة من الإفلاس بسبب أعباء كتلة أجور العمال.

-إنجاح عملية إعادة هيكلة المؤسسة أو تحديثها.

-المحافظة على التوازن المالي للمؤسسة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية أو في ظل كارثة إنسانية أو أزمة صحية كأزمة كوفيد 19.

الشركات الأوروبية التي تعتزم تخفيض الوظائف لديها بسبب كوفيد-19.

-تجنب التسريح الجماعي لعمالها والمحافظة على إطاراتها وقوتها العاملة والحيلولة دون هروبها إلى مؤسسات منافسة.

¹ Tout sur le chômage partiel ,op.cit

المبحث الثاني

ماهية القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي عماد التنمية الإقتصادية، نتيجة لدوره في تمويل الأسواق والمستهلكين بمنتجات متعددة تخدم المصلحة العامة وتخدم حياتهم، كما يعد من أكثر القطاعات تطبيقاً للبطالة التقنية ، وعليه، سنتعرض في هذا المبحث لماهية الصناعة والقطاع الصناعي من خلال التطرق لتعريفه وأهميته الإقتصادية، تصنيف الصناعات، واستراتيجيات التصنيع.

المطلب الأول : مفهوم القطاع الصناعي وأهميته الإقتصادية:

أولاً- مفهوم الصناعة:

تعود أصل كلمة الصناعة إلى كلمة لاتينية والتي تعني الاجتهاد، أو العمل الصعب، وقد عُرِّفت الصناعة وفق قاموس كامبردج بأنها مجموعة الشركات، والعمليات المعنية بإنتاج السلع من أجل بيعها، ومن الأمثلة على الصناعة:

- الصناعة النسيجية التي تقوم على تصنيع النسيج، وإنتاج الملابس.
- الصناعة السياحية التي تشتمل على كل ما يتعلق بالسياحة.
- صناعة السيارات التي تقوم بتصنيع السيارات وقطعها.
- الاعانة الغذائية ومصانع خدمات الطعام التي تقوم بإعداد الطعام وتوصيله¹.

ثانياً- أهمية الصناعية في التنمية:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية² والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الإقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى،

¹ فيكتوريا الخزاعلة، تعريف الصناعة وأنواعها، 18 جوان 2019، <https://mawdoo3.com>

² سليم مخضار، مرجع سابق، ص 79.

كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي .

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل".

كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية .وانطلاقا من أن عملية التصنيع هي عملية تنموية لا تختلف في جوهرها عن التنمية الاقتصادية، فإنه يمكن اعتبار التصنيع تلك العملية التنموية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف مكونات الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها في شتى المؤسسات الإنتاجية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد¹.

المطلب الثاني-بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات:

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخدامات، وعموما يمكن تصنيف الصناعة وفق ما يلي:

01-على أساس العملية الإنتاجية: إذا كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى:

¹ حميدة بن نية ، الإستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، 2014 ، ص 05.

أ-صناعات إستخراجية: فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها.

ب-الصناعات التحويلية: تتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية.¹

02-حسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية: يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهي:

أ- القطاع العام: المؤسسات الصناعية العمومية المملوكة من الدولة.

ب-القطاع الخاص: المؤسسات الصناعية الخاصة المملوكة للمستثمرين الخاص.

ج-القطاع المختلط: المؤسسات الصناعية التي تملك فيها أسهما كل من الدولة والقطاع الخاص.

03-من حيث الحجم: يتشكل القطاع الصناعي من:

أ- الصناعات الكبيرة:المؤسسات الصناعية الكبرى.

ب-الصناعات الصغيرة والمتوسطة:المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة.

ج-الصناعات المصغرة والناشئة وحاضنات الاعمال.

04- حسب أهمية المنتج: إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتج فإنه يمكننا التمييز بين نوعين وهما :

أ- الصناعات الثقيلة: وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيمائيات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات .

¹ مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 12-18.

ب-الصناعات الخفيفة: وتشمل صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.

05-حسب التكنولوجيا المستخدمة: حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2005)، فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي:

أ- الصناعات المنخفضة التكنولوجيا: والتي تتميز بعمليات إنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال. وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر .

ب-الصناعات المتوسطة التكنولوجيا: والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة، وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

ج- الصناعات العالية التكنولوجيا: تتميز بكثافة رأس المال والتكنولوجيا معا، ويتمثل هذا النوع في الصناعات الكيميائية، وصناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية، إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل¹.

06-التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية: حسب التصنيف القياسي الدولي ISIC الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية، فإن القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية وهي :

¹ نفس المرجع، ص 22.

أ-التعدين والمقالع (المحاجر): وتضم هذه المجموعة أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري، والنفط الخام والغاز الطبيعي، والمعادن النفسية، واستخراج المواد المعدنية الخام.²

ب-الكهرباء والماء والغاز¹: وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والماء والغاز.

ج-الصناعة التحويلية: وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية على مستوى الرقمين digits two وهي كالآتي:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
- صناعة المنتجات والملابس والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث.
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ماعدا النفط والفحم.
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- صناعات تحويلية أخرى وتضم صناعة المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة².

المطلب الثالث-استراتيجيات التصنيع:

تجعلنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتباين من دولة لأخرى أمام استراتيجيات للتنمية الصناعية بعدد دول العالم مهما كبر أو صغر حجمها، إلا أن هناك من الاقتصاديين من وضعوا استراتيجيات للتنمية للدول النامية لاسيما في المجال الصناعي انطلاقا من بعض المظاهر العامة والمشاركة بين هذه الدول. فقد جاءت هذه الاستراتيجيات كما يلي:

¹ سليم مخضار، مرجع سابق، ص 82.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص 24- 25.

أولاً- إستراتيجية إحلال الواردات

01-تعريفها ومراحلها:تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل؛ وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية؛ ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى تعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً.

تمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث هي:

أ-المرحلة الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي) .

ب-المرحلة الثانية : إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهربومنزلية، ... الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات.

ج-المرحلة الثالثة: إنتاج المواد الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.¹

يهدف لجوء الدول النامية إلى التصنيع أساساً إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لأن المتتبع لمراحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقاً وبالتالي تبعية، وذلك نظراً للصعوبات التي واجهتها، منها:

أ - انتقال استيراد هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.

ب- اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.

¹ حميدة بن نية، ص 07.

ج - ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود الصناعات محدودا في الزمان والمكان، إلا أن هذه المعضلة يمكن أن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره (قاري، إقليمي، ... الخ.

02-أهدافها: لم تتمكن مثل هذه الإستراتيجية من التخفيف من حدة مشكل البطالة الذي تعانيه الدول النامية، نظرا للطبيعة المرسلة للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الإستخراجي والزراعي والتصدير. إن إقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية قوبلت بالتشجيع من طرف الدول المتقدمة، وكذا الدول النامية، ولكلا الطرفين أهداف من إقامتها نبرزها فيما يلي:

أ- أهداف البلدان المضيفة المتبينة لهذه الاستراتيجية: تمثل هدفها من عملية النقل هذه الاستراتيجية إليها بشكل رئيسي في:

-إحلال هذه الصناعات محل الاستيراد، أي أنها تقيم هذه الصناعات في بلدانها لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد على استيرادها من الخارج ؛ خاصة أنها تمثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا، ويكون هذا على العموم من أجل تصنيع مواد خام متوفرة في البلد المعني بدلا من تصديرها خاما، ومن ثم استيرادها سلعا مصنعة. فبدلا من تصدير القطن والجلود كمواد خام إلى البلدان الأجنبية، واستيراد الألبسة والأحذية المصنعة، يتم تحويل المواد الخام في البلد المنتج لهذه المواد.

- إقامة هذه الصناعات من أجل التخصص في التصدير وهي الحالة التي أخذت في الشيوع أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة . فتقام صناعات تحويلية كاملة لا علاقة لها بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط في التصدير وخاصة في البلدان المتطورة أي الاستفادة من قوة العمل الرخيصة وتوفر المواد الخام المحلية¹.

ب- أهداف البلدان الطاردة لهذه الصناعات : يتلخص هدفها في التخلص من تكنولوجيا بائرة، وهي النوع من التكنولوجيا التي أصبحت إمكانية تطوير تقنياتها محدودة، وبالتالي فهي تحتاج لقوة عمل كثيرة العدد ذات كفاءة محدودة، وهو عنصر غير مرغوب فيه في ظروف

¹ محمد زوزي ، "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، المجلد 08، العدد 2010، ص 08

قوة الحركة النقابية وازدياد مطالبها المادية والاجتماعية، وهذا يفرض على المؤسسات أجور عالية أكثر من البلدان المتخلفة، ينبغي على العامل في مقابل ذلك أن يقدم إنتاجا يحتاج لمهارة توازي الأجور العالية نسبيا، لذلك يجب تحويله إلى صناعات أكثر تطورا، وأن يحل محله عامل أقل كفاءة.¹

03-أشكالها: تكون صناعة إحلال الواردات والصناعة المخصصة للتصدير على شكلين:

أ- صناعات تدخل في إطار الهيكل الاقتصادي الوطني، وهي صناعات يخصص جانب من إنتاجها لكفاية جزء من الاحتياج المحلي، وجانب آخر للتصدير.

ب- معامل مخصصة للتصدير مقامة خارج هيكل الاقتصاد الوطني، ضمن ما يعرف بالمناطق الحرة التي أنشأتها الدول النامية من أجل اجتذاب الرساميل، عن طريق منحها العديد من الضمانات، وتستفيد من كافة المزايا المتوفرة في البلد من استخدام اليد العاملة الرخيصة، وتتمتع بالدعم الحكومي والحماية، والاستفادة من البنى الهيكلية المتوفرة (كهرباء، طرقات، مخازن، وسائل، ... الخ). بل قد تحظى هذه المشاريع ببعض الضمانات المميزة خلافا لما هو سائد في البلاد من قوانين وتشريعات تنظيمية مختلفة.ث

ثانيا- **ستراتيجية صناعة التصدير**²: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها، حتى تزداد قيمتها في السوق العالمية. وقد أخذت هذه الإستراتيجية اتجاهاين:

01- أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما حدث في البلدان المنتجة للنفط مثل الصناعات البتروكيمياوية.

02- أقطار أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على استعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها مثل صناعة النسيج والمطاط، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا.

يعود سبب تخلي الدول المتقدمة عن مثل هذه الصناعات، أو عن مراحل من التصنيع إلى التناقضات الحديثة التي ظهرت في الدول المتقدمة والمتعلقة بالبيئة والتلوث ... الخ، وإلى

¹ نفس المرجع، ص 169.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

المواجهة بينها وبين دول العالم الثالث حول شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي¹.

وعليه نتج عن انتهاج هذه الإستراتيجية ما يلي:

01- إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهظة، لكن أغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة، مما أدى إلى امتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة، أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها.

02- مساعدة اقتصاديات الدول النامية على الاندماج في سياق تقسيم العمل الدولي الحديث الذي تفرضه الشركات المتعددة الجنسيات.

03- وجود صعوبات كبيرة أمام هذه الصناعات، نظرا للحواجز التي تفرضها الدول المتقدمة لدخول منتجاتها إلى السوق العالمية.

أشار كلود شيسون وهو مندوب التنمية في المجموعة الأوربية في السبعينات تحديدا لهذين النمطين من التصنيع، وقد أعلن عن ذلك فروبيه سنة 1977 قائلا: "هناك نمطين من التصنيع في الدول النامية، الصناعة التي تهدف أولا إلى سد الحاجات المحلية والإقليمية، وهي متناسقة بشكل أساسي. أما الصناعات المقامة أساسا من أوضاع اجتماعية وضرائبية خاصة (صناعة التصدير)، فإنها لا تندمج في اقتصاد هذه البلدان ولا تشارك في تنمية البلد".

ثالثا- إستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفيتي في التصنيع:

01- تعريفها وفروعها: محور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة. وقد جاء بهذه الاستراتيجية ج.د.دبرنيس اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار تدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

ويحدد دبرنيس هذه الصناعات في الفروع التالية:

أ- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.

ب- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

ج- إنتاج الطاقة أي الصناعات البتروكيمياوية.

02-نتائجها: كان نتيجة لاعتماد الدول النامية لهذه الاستراتيجيات ما يلي:

أ- لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.

ب- أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كلياً على الخارج، مما جعل أغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول.

ج- زادت من إنفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة على ضبط ميزانية الحكومات، وأدى هذا إلى انتشار معدلات عالية من التضخم.

د- أدت إلى ارتفاع الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وكان لذلك تأثيراً سلبياً على القطاع الفلاحي، وزاد ذلك من مشاكل المدن الاجتماعية، بسبب اكتظاظها بالمهاجرين¹.

03-عراقيلها: إن ما جاءت به هذه الاستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، إضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد، إلا أن هذه الإستراتيجية كانت نتائجها متواضعة كسابقاتها بسبب العراقيل التي واجهتها، منها:

أ- اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وبالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، وهذا ما تفتقر له الدول النامية، إضافة لعدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة. ومعنى ذلك أنها تستنزف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.

ب -تحتاج هذه الإستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة العبء المالي².

¹ حميدة بن نية ، مرجع سابق ، ص 10.

² سليم مخضار ، مرجع سابق ص 87.

الفصل الثاني:
واقع البطالة التقنية في القطاع
الصناعي الجزائري

يعرف القطاع الصناعي الجزائري عدة أزمات مالية جراء عدة اعتبارات تسييرية ، تموينية وكذا أحوال السوق المتقلبة نتيجة المنافسة وتضارب أسعار السوق الدولية ، مما ينجر عنه تأثر القطاع الصناعي الوطني ، و إغلاق بعض المؤسسات أو إعلان إفلاسها ، مما جعل السلطات العمومية في حالة حيرة لإنقاذ النسيج الصناعي القائم أساسا علي النفط ، والصناعات الثقيلة ، والخفيفة ومحاولة تجديده عن طريق الاستثمارات ، كما حاولت إنقاذ النسيج الصناعي من خلال تحسين المناخ الاستثماري ، ومنح المؤسسات الصناعية إمكانية إحالة العمال على البطالة التقنية لمواجهة الأزمات المالية والأوضاع الاستثنائية وللحفاظ علي المناصب العمل.ومنه يتضمن الفصل الثاني المباحث التالية:

المبحث الأول: هيكله القطاع الصناعي الجزائري.

المبحث الثاني: تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري.

المبحث الأول

هيكلية القطاع الصناعي الجزائري

أولت الجزائر المستقلة للقطاع الصناعي مكانة هامة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم الصادرات، لكن وبالنظر لاختلالات السياسات الصناعية وفي ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، أصبح إصلاح وإنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمراً حتمياً لقيادة التنمية الاقتصادية إلى جانب باقي القطاعات الأخرى، ففي سبيل تحقيق هذا المسعى تبنت الدولة إصلاحات هيكلية لتطوير القطاع الصناعي. وسنحاول في هذا المبحث تناول تطور وبنية القطاع الصناعي الجزائري وشرح المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور وبنية القطاع الصناعي في الجزائر:

عملت الجزائرية عقب الاستقلال مباشرة على تنظيم وضبط جهودها الإنمائية في إطار تصور تنموي بني على أساسين اثنين : أساس إيديولوجي وطني تمثل في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964 ، وأساس نظري تمثل في الأطروحات الإنمائية لبعض رواد الفكر التنموي " فرانسوا بيرو وألبرت هرشمان ودستان دوبرنيس ، المتمثلة في نظريات أقطاب النمو وآثار القيادة *les effets d'entrainement* ، والصناعات المصنعة.

و كانت البداية بإقرار التصنيع الذي يعد محرك كل تنمية اقتصادية وخيارا تنمويا استراتيجيا، باعتباره القطاع القادر على خلق تكامل حقيقي بين نشاطات الإنتاج المختلفة، وذلك أنه يمثل من جهة مصدر التموين بوسائل إعادة الإنتاج ، ويمثل من جهة ثانية سوقا مهمة لمنتجات الأنشطة والفروع الإنتاجية الأخرى.

وتم تجسيد ذلك بتخصيص استثمارات صناعية معتبرة تضمنتها المخططات التنموية الخمسة على مدار الفترة 1967-1989. استثمارات صناعية على أهميتها وإن عبرت عن الإرادة القوية للجزائر آنذاك في إقامة قاعدة صناعية تكون أساسا لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع وأداة لتحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته الكاملة للخارج ، إلا أن النتائج كانت دون المستوى المطلوب.

نتائج محتشمة إن لم نقل مخيبة ، اضطرت السلطات بموجبها إلى إخضاع الاقتصاد الوطني مطلع ثمانينيات القرن العشرين لإصلاحات عرفت بالهيكلية ، هدفت إلى تفعيل أداء المؤسسة الاقتصادية العمومية بإعادة هيكلتها.

هذه الإصلاحات رغم تحقيقها لنتائج موجبة اعتبرت مؤشرا جيدا عن فاعليتها ، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ أهدافها النهائية بسبب الانعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية 1986-1989 ، التي أثرت بشكل كبير على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني ، خاصة وأنه لم يكن قد استعاد توازنه الهيكلي بعد.

إن اتساع اختلالات الاقتصاد الوطني مع ما رافق ذلك من اضطرابات اجتماعية واسعة جعل السلطات تخضع الاقتصاد الوطني لإصلاحات ثانية لكن هذه المرة بدعم من مؤسسات "بريتين وودز". هذه الأخيرة حققت نتائج حسنة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى ، غير أن أثرها على أداء الجهاز الإنتاجي الصناعي كان سلبيا ، حيث تآكل نسيجه الإنتاجي بشكل كبير ، كما كان لتراجع حجم الطلب المحلي بسبب تحرير الأسعار وخفض قيمة العملة الوطنية أثر سالب مضاعف عليه.

دفع واقع الاقتصاد الوطني آنذاك السلطات إلى اعتماد مقاربة كنزية مستهدفة تحريك الجهاز الإنتاجي - الصناعي تحديدا ، باعتماد برامج إنفاق استثماري واستهلاكي بداية من سنة 2001 ، غير أن النتائج بعد عشر سنوات وبعد إنفاق زهاء ال 300 مليار دولار أمريكي لا توحى بأن الوضع صار أحسن.

إن المسار التطوري للصناعة الجزائرية من حيث الأداء والنتائج ، نبخته من خلال أربعة محاور تمثل أهم المراحل التطورية التي مرت بها الصناعة الوطنية من الاستقلال حتى يومنا هذا، تتمثل هذه المحاور في:

أولاً- اعتماد التصنيع كأولوية إنمائية غداة الاستقلال:

سعت الجزائر عقب الاستقلال مباشرة إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية قوية تمكن من تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنهار الموروث عن المستعمر الفرنسي ، وتلبي تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة.

لأجل ذلك تم منذ البداية وبشكل مباشر العمل على خلق قاعدة إنتاجية قوية ، بتسطير برامج استثمارية معتبرة بلغت قيمة مخصصاتها المالية 994.5 مليار دينار جزائري على مدار الفترة (1967-1989) أعطيت الأولوية فيها لقطاع التصنيع باعتباره القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها إنماء وتطوير المجتمع.

إقرار خيار التصنيع جعل الجزائر تخصص ما يزيد عن 300 مليار دج كاستثمارات صناعية وزعت على مدار فترة المخططات التنموية الخمسة كما يلي: 4.9 مليار دج خلال المخطط الثلاثي ، ثم 20.8 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول و 74.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني ، ثم 122 مليار دج و 85.5 مليار دج خلال المخططين الخامسيين الأول والثاني على التوالي وبالترتيب ، إضافة إلى 66.6 مليار دج خلال سنتي 1978-1979.

وتوفيرا للتمويل اللازم لهذه الاستثمارات¹ تم تركيز جهد استثماري كبير في قطاع المحروقات الذي خص بقيم استثمارية مهمة قدرت نسبتها من إجمالي مخصصات الاستثمار الصناعي للمخططات التنموية ب 51.32 % في المخطط الثلاثي و 47.01 % في المخطط الرباعي الأول ثم 48.55 % في المخطط الرباعي الثاني وبنسبة أقل خلال الخامسيين الأول 36.7 % والثاني 33.7 %².

استثمارات صناعية معتبرة عكست إرادة السلطات في جعل التصنيع محركا حقيقيا للنمو وعاملا استراتيجيا مولدا للتنمية ، إذ بلغت نسبة مساهمته كمتوسط سنوي للفترة حدود ال 40 % من الناتج الداخلي الخام ، ما جعل الجزائر تصنف آنذاك من بين الدول الأعلى استثمارا في العالم بمتوسط سنوي للفرد قدر سنة 1980 ب 1260 دولار أمريكي .

الاستثمارات الصناعية المرصدة والمنجزة فعلا في المخطط الثلاثي ونسبها إلى إجمالي استثمارات المخططات التنموية ، نوضحها من خلال الجداول التالية:

¹ أحمد دببش، "الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مجلد 21، عدد 65، 2014، ص 158.

² نفس المرجع، ص 157.

**الجدول رقم(01): التوزيع القطاعي لمخصصات الاستثمار الصناعي في المخطط الثلاثي
بالأسعار الجارية: ضرورة تحديد الفترة الزمنية.**

الوحدة : مليار دينار جزائري

الاستثمارات الفعلية	الاعتماد المالي
9.16	مجموع استثمارات المخطط الثلاثي 9.06
2.52	استثمارات قطاع المحروقات 2.27
1.58	استثمارات الصناعات الأساسية 2.18
0.37	استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى 0.49
0.44	استثمارات المناجم والطا 0.46
4.9	مجموع الاستثمارات الصناعية 5.4
%53.49	الاستثمارات الصناعية/ مجموع استثمارات المخطط % 59.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على : محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1993، ص 190

يظهر من الجدول الأهمية النسبية للاستثمارات الصناعية من مجموع استثمارات أول مخطط تنموي في الجزائر حيث بلغت نسبتها 59.6% كاعتمادات مالية و 53.49% كاستثمارات فعلية¹.

وحسب الجدول التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات على فروع النشاط الإنتاجي الصناعي كان كما يلي : استثمارات قطاع المحروقات 27.51 % ، استثمارات الصناعات الأساسية 17.51 % ، استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى 4.03% و 4.8 % لاستثمارات المناجم والطاقة.

¹نفس المرجع، ص163.

هذا التوزيع تظهر الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر آنذاك للاستثمار في قطاع المحروقات باعتباره مصدرا استراتيجيا للعملة الصعبة ومنه موردا لتمويل الاستثمار. نفس التوجه الإنمائي تم الاستمرار فيه خلال فترة التخطيط الرباعي (المخططين الرباعيين). حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية 60.4 مليار دج من مجموع استثمارات المخططين المرخص بها والمقدرة ب 137.97 مليار دج. وبلغت 94.95، مليار دج من مجموع الاستثمارات الفعلية المنجزة التي قدرت ب 157.54 مليار دج. وهي بالتأكيد استثمارات معتبرة بلغت نسبتها 43.77 % كاعتمادات مالية و 60.27 % كاستثمارات فعلية. والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات الصناعية في المخططين الرباعيين.

الجدول رقم(02): مخصصات استثمارات المخططين الرباعيين بالأسعار الجارية :ضرورة

تحديد الفترة الزمنية

الوحدة : مليار دينار جزائري

الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية	
137.97	157.54	مجموع استثمارات المخططين الرباعيين
24.5	45.78	استثمارات قطاع المحروقات
27.07	35.98	استثمارات الصناعات الأساسية
5.2	6.39	استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى
4.06	6.8	استثمارات المناجم والطاقة
60.4	94.95	مجموع الاستثمارات الصناعية
%43.77	%60.27	الاستثمارات الصناعية / مجموع استثمارات المخطط %

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص 341 و 351.

حسب الجدول، التوزيع النسبي للاستثمارات على فروع النشاط الإنتاجي الصناعي ، كان كما يلي: استثمارات قطاع المحروقات 29.05% ، استثمارات الصناعات الأساسية 22.83% ، استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى 5.96% و 4.31% لاستثمارات المناجم والطاقة. فترة التخطيط الخماسي بدورها لم تمثل الاستثناء. فقد ظلت أولوية الاستثمار الصناعي قائمة وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالمخططات السابقة . حيث قدرت نسبته من إجمالي الاعتمادات المالية لاستثمارات المخططين ب 34.67 % مقارنة ب 43.77 % خلال المخططين الرباعين و 59.6% خلال المخطط الثلاثي.

ومرد ذلك أن السلطات أولت خلال هذين المخططين اهتماما أكبر بقطاع الهياكل الأساسية الذي لم يلق نصيبه من الإنماء والتطوير في المخططات السابقة ولكونه قطاع إسناد مهم للقطاع الصناعي. حيث انتقلت مخصصاته المالية من 30.77% و 29.27% في المخططين الرباعين الأول والثاني إلى 39.36% و 43.11% خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني على التوالي وبالترتيب. والجدول الموالي يوضح أكثر حجم الاستثمارات الصناعية في المخططين الخماسيين.

الجدول رقم(03): مخصصات استثمارات المخططين الخماسيين بالأسعار الجارية: ضرورة تحديد الفترة الزمنية.

الوحدة : مليار دينار جزائري

مجموع استثمارات المخططين الخماسيين	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع استثمارات المخططين الخماسيين	950.6	714.8
مجموع استثمارات قطاع الهياكل الأساسية	380.79	364.96
مجموع الاستثمارات الصناعية	329.66	206.25
الاستثمارات الصناعية / مجموع استثمارات المخططين %	%34.67	%28.85
استثمارات ق الهياكل الأساسية / مج استت المخططين	%40.05	%51.05

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق، ص 130 .

هذا الجهد التنموي الكبير والإنفاق الاستثماري المعتبر الذي بلغ حدودا عالية جدا صنفت الجزائر بموجبها مثلما سبقته الإشارة من بين الدول الأعلى استثمارا في العالم ، للأسف لم يمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف ، في مقدمتها إرساء قاعدة إنتاجية - صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية وتؤمنه ضد التبعات السلبية لتقلباتها.¹

هذه الحقيقة تم الوقوف عليها مباشرة بعد تراجع عائدات صادرات النفط الجزائرية من العملات الصعبة في أعقاب أزمة النفط العالمية 1986-1989 ، التي أثرت سلبا على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني خاصة مع فقدان الدولار الأمريكي ل 50% من قيمته . حيث نتج عن ذلك تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52 % سنة 1985 إلى 0.6 % سنة 1986 و - 1.4 % سنة 1987 ثم - 2.9 % سنة 1988 متأثرا بالانخفاض الكبير للواردات التي تراجعت قيمها بالأسعار الجارية من 59.3 مليار دج سنة 1985 إلى 50.8 مليار دج سنة 1986، ثم 40 مليار دج سنة 1987.

تراجع، اتضح معه أن استراتيجية التصنيع الجزائرية في ظل الإطار التنظيمي الذي اعتمدت فيه لم تفشل فقط في كسر تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الدولية وإنما زادت تعقيدا، حيث تحولت من مجرد تبعية استهلاكية إلى تبعية تكنولوجية إنتاجية معقدة. وضع اقتصادي متأزم فرض حتمية إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات اقتصادية تكون أكثر عمقا وشمولا من إصلاحات مطلع الثمانينيات التي عرفت بإصلاحات إعادة الهيكلة.

ثانيا: إصلاحات إعادة الهيكلة:

تم اتخاذ قرار إعادة الهيكلة خلال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني سنة 1979 أين تم التأكيد على ضرورة إجراء تقييم اقتصادي واجتماعي لمرحلة التصنيع.تقييم بأبعاد تصحيحية تم حصرها في جانب الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية وتنظيمها الوظيفي جسد بموجب المرسوم رقم 80-242 مؤرخ في 04 أكتوبر سنة 1980 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، مستهدفا إعطاء حرية أكبر في المبادرة واستقلالية أوسع في التسيير .

¹ محمد دببش، مرجع سابق، ص164.

01-دوافع إعادة الهيكلة: تقرر إعادة الهيكلة على ضوء النتائج الضعيفة التي سجلتها مختلف القطاعات الصناعية على مدار ما يزيد على العشر سنوات من الإنفاق الاستثماري الصناعي الهائل في هذه الفترة.¹

والجدول التالي يوضح أكثر معدل النمو السنوي للقيمة المضافة المولدة ببعض القطاعات الصناعية.

الجدول رقم(04): معدل النمو السنوي للقيمة المضافة المولدة ببعض القطاعات الصناعية²:
 ضرورة تحديد الفترة الزمنية

صناعات الص والص المع والميك والكه	1970-1973	1974-1977	1967-1978 المحققة	
صناعة مواد البناء	المستهدفة	المحققة	المستهدفة	المحققة
الكيميائية والخشب	25.5%	11.9%	23.4%	7.1%
الصناعة الغذائية	14.4%	3.1%	31.6%	23.3%
صناعة النسيج والجلود	19.4%	10.4%	25.2%	9.7%
الصناعة المنجمية والمحاجر	6.7%	11.9%	10.0%	3.5%
	15.8%	10.8%	14.2%	0.1%
صناعات الص والص المع والميك والكه	19.8%	7.3%	24.2%	2.6%
صناعة مواد البناء	1974-1977	1967-1978 المحققة		

Source : ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p 179

¹ نفس المرجع، ص 165.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

حسب الجدول، سجلت صناعات الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (ISSME) على سبيل المثال نموا سنويا ب 11.9% عوضا عن 25.5 % المستهدفة ، أي 46.6 % فقط من تقديرات المخطط الرباعي الأول و 7.1 % عوضا عن 23.4 % خلال المخطط الرباعي الثاني ، ما يعادل 30 % فقط من أهدافه المسطرة.

نفس الشيء بالنسبة لصناعة مواد البناء التي سجلت نموا ب 3.1 % فقط بدلا عن 14.4 % المستهدفة وهي نتيجة جد ضعيفة عادت 21.5 % من أهداف المخطط الرباعي الأول.¹ وسجلت أضعف النتائج في قطاعات الصناعات النسيجية والجلدية والمحاجر والمناجم ، حيث سجلت صناعة النسيج والجلود نموا ب 0.1 % عوضا عن 14.2 % المستهدفة خلال المخطط الرباعي الثاني ، وسجل قطاع المناجم والمحاجر نموا ب 2.6 % عوضا عن 24.2 % المستهدفة خلال المخطط الرباعي الثاني.

دافع آخر من دوافع إعادة الهيكلة تمثل في التراجع الكبير لمعدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي ، والجدول التالي يوضح أكثر تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي .

الجدول رقم(05): تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي²:

الوحدة / مليار د ج

السنوات	1967	1973	1974	1977
الإنتاج الصناعي	2.12	5.31	5.58	8.7
الطلب الوطني	4.41	13.67	21.08	36.2
معدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي	%48	%38	%26	%24

Source : ABDELHAMID BRAHIMI, op cit , p 184

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 221.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

حسب الجدول، نلاحظ التراجع الكبير لمعدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي الذي سجل موازاة مع النمو المتزايد في مخصصات الاستثمار الصناعي على مدار الفترة 1967-1978 تراجعاً مستمراً منتقلاً من 48% سنة 1967 إلى 24 % سنة 1977. هذا الأداء الضعيف للصناعة الجزائرية ، كان راجعاً لجملة من الأسباب أهمها تراجع إنتاجية القطاع الصناعي خارج المحروقات ، التي انتقلت من 36752 دج سنة 1967 إلى 31988 دج سنة 1977 ثم 31025 دج سنة 1978 . تراجع يفسره من جهة الارتفاع الكبير لنسبة العاملين غير المنتجين (البطالة المقنعة) التي قدرت سنة 1978 ب 52 % من مجموع القوة العاملة . ومن جهة ثانية ضعف معدل استخدام الطاقات الإنتاجية الذي كان متذبذباً بين 40 و 50 % .

سبب آخر تمثل في التكاليف الزائدة الناتجة عن التأخر في الإنجاز والفوترة المبالغ فيها والأعباء المضخمة للدراسات التقنية وغيرها ، التي تراوحت كقيم تقديرية للفترة 1967-1978 في حدود 72.6 مليار دج ، ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي، حيث إن تأخرها في الإنجاز لمدة 12 شهراً في مشروع استثماري بقيمة أربعة 4 ملايين دج كان يولد أعباء إضافية تصل إلى 1.5 مليار دج، ما يعني أن كل تأخير في الإنجاز بسنة واحدة يكلف أعباء إضافية تعادل ربع قيمة المشروع الاستثماري .

أداء صناعي ضعيف سببه كذلك رغبة السلطات في إقامة صناعة وطنية قوية من خلال اتفاقيات إنجاز أبرمت مع شركات ومكاتب دراسات أجنبية بصيغة المفتاح في اليد التي تعتبر تجارية أكثر منها صيغة ناقلة للتكنولوجيا.

02-نتائج إعادة الهيكلة:

ساهمت إعادة الهيكلة في إعطاء حرية أكبر في المبادرة واستقلالية أوسع في التسيير من خلال إنشاء مؤسسات صناعية صغيرة الحجم نسبياً محددة التخصص، ومنه تحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني بأن حقق ولأول مرة نتائج جد إيجابية لم يسبق وأن حقق مثلها. حيث انتقل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 79.7 مليار دج سنة 1979 إلى 122.8 مليار دج سنة 1982 ، مسجلاً نمواً ب 44.1 % . وانتقل من 142 مليار دج سنة 1983 إلى 220.3 مليار دج سنة 1987 ، مسجلاً نمواً ب 78.3 % . نشير

فقط إلى اضطراب نسبي سجل سنة 1986 في نمو هذا الأخير نتج عن التراجع الكبير في أسعار النفط التي أثرت بدورها في شروط استغلال الجهاز الإنتاجي الوطني. من جانبه عرف معدل استخدام الطاقة الإنتاجية تطورا معتبرا بأن بلغ ولأول مرة حدود 80 % كمتوسط وطني سنتي 1984-1985 ، مقابل معدل ضعيف تراوح قبل إعادة الهيكلة بين 40 و 50% مثلما سبقت الإشارة . كما عرفت إنتاجية العمل نموا جيدا تجاوز حدود 06% سنتي 1984-1985 ، مقابل أقل من 02 % كمعدل متوسط للفترة 1967-1979.¹

نتائج جد إيجابية حققتها إعادة الهيكلة التي مست القطاعات الصناعي، بهدف نقل الجهاز الإنتاجي الوطني تدريجيا من مجرد إطار موزع للريع إلى جهاز منتج ومراكز للثروة. إلا أن هذا التحول النوعي في أداء الاقتصاد الوطني كان ظرفيا وأجهض بفعل عاملين اثنين: تمثل الأول في الانعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية التي أفقدته توازنه. وتمثل العامل الثاني في الأزمة السياسية مطلع التسعينات التي أعادته إلى نقطة الصفر، والتي لا زالت تبعاتها السلبية عليه قائمة إلى يومنا هذا.

ثالثاً-التصحيح الهيكلي:

اضطرت الجزائر أواخر ثمانينيات القرن العشرين بسبب اتساع اختلالات الاقتصاد الوطني اللجوء إلى مؤسسات " بريتن وودز " لطلب المساعدة المالية والتقنية اللازمة، أسفر ذلك عن إبرام نوعين من الاتفاق: الاتفاق الأول يخص آليات وسبل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلال اتفاقين (اتفاق 03 ماي 1989 واتفاق 03 جوان 1991). أما الاتفاق الثاني فقد استهدف استقرار الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اتفاقين غطتا الفترة الممتدة من 01 أفريل 1994 إلى 21 ماي 1998.²

الإصلاحات المدعومة من طرف مؤسسات " بريتن وودز " وإن كانت قد مكنت من تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، تمثلت أساسا في: -انتقال وضعية الميزانية العامة للدولة من حالة عجز قدر سنة 1993 ب 9 % من إجمالي الناتج المحلي إلى فائض زادت نسبته عن 3 % سنة 1996 و 2.4 % سنة 1997.

¹ محمد ديبش، مرجع سابق، ص 167

² محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 228.

-تراجع معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى حدود 6 % نهاية سنة 1997 ، على إثر تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

-ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار مع نهاية سنة 1995 ، ثم 08 مليار دولار في نهاية سنة 1997.

-تحسن الناتج المحلي الحقيقي ، حيث انتقل من -2 % سنة 1993 إلى -1% سنة 1994 ليسجل نموا حقيقيا ملحوظا تراوح في حدود 4 % سنتي 1995 و 1996 ، ثم 5 % سنة 1998 .

-تحسن الميزان التجاري بانتقاله من حالة العجز ب 4.64% و 2.87 % سنتي 1994 و 1995 على التوالي إلى وضع موجب بتخفيفه فائضا ب 33 % و 37 % خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي .

غير أن هذه الإصلاحات أثرت في مقابل ذلك سلبا على القطاع الصناعي الذي تراجعت فوائضه الصافية بشكل حاد قدر ب - 22 % بالنسبة لقطاع صناعة مواد البناء و - 15.59% بالنسبة للصناعة الكيماوية و - 267 % بالنسبة لصناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (ISSME) ، كما زاد عجز قطاع النسيج ب 130 % وقطاع الجلود وصناعة الأحذية ب 178%.

تطبيق إجراءات الإصلاح جعل أداء القطاع الصناعي يتراجع بشكل مستمر ومرتزايد حتى أواخر عشرية التسعينيات تقريبا. وهو ما يمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول التالي.

الجدول رقم(07): تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1989 - 1998 بالنسبة المئوية¹:

		98/89	1998	1997	1996	1995	1989 1994
المؤشر العام	18.5-	81.6	78.5	81.5	87.6	88.4	100

¹محمد ديبش، مرجع سابق، ص 166

27.1-	73.3	69.3	74.1	82.9	84.2	100	المؤشر خارج المحروقات
32.6-	67.4	63.4	68.7	79.9	80.1	100	10
43.5	144.0	144.0	138.0	132.4	133.1	100	الطاقة
18.5	118.5	117.0	113.0	107.6	106.1	100	المحروقات
27.0-	73.0	71.1	78.1	81.1	82.4	100	المناجم والمحاجر
50.1-	49.9	47.9	59.6	74.5	68.2	100	صناعة الص والص المع والميك والكهربائية والالك
8.3-	91.7	88.8	93.7	89.7	86.2	100	مواد البناء الخزف والزجاج
10.9-	89.2	78.8	75.0	86.2	94.3	100	الكيمياء المطاط والبلاستيك
9.2-	90.8	83.1	85.5	89.0	96.4	100	الصناعة الغذائية ، التبغ والكبريت
46.6-	53.4	49.1	53.1	73.1	82.5	100	النسيج والألبسة والخياطة
75.8-	24.3	23.7	29.3	42.6	53.5	100	صناعة الجلود والأحذية
52.9-	47.2	47.3	48.5	60.1	67.1	100	صناعة الخشب والفلين والورق

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، الدورة العامة الثانية عشرة ، نوفمبر 1998، ص 78.

الآثار السلبية لهذه الإصلاحات على القطاع الصناعي تم تسجيله أيضا على مستوى الطاقات الإنتاجية المستخدمة التي عرفت تراجعاً ملحوظاً مثلما يظهره الجدول التالي.

الجدول رقم (08): تطور استخدام الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية حسب فروع النشاط.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المناجم والمحاجر	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
الصناعات ح.م.م.ك.إ.	70.6	64.4	67.4	53.6	54.7	54.7	52.7
مواد البناء	63.0	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	39.7	34.4
الصناعات الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	61.0	65.0
النسيج	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	35.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب والورق	43.9	33.2	28.1	36.5	31.2	27.5	21.5
الصناعات المصنعة	57.2	54.6	51.2	51.8	48.5	46.7	42.1
الفارق %	-	2.6-	3.4-	0.6+	3.3-	1.8-	4.6-

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80

بالإضافة إلى هذه التأثيرات السلبية على القطاع الصناعي ، تأثير سلبي آخر من تأثيرات تطبيق إصلاحات "برتين وودز" تمثل في تسريح عمال القطاع والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(09): حصيلة تسريح العمال في القطاع الصناعي حتى السداسي الأول من سنة 1998¹.

¹ نفس المرجع ، ص 168.

المجموع	%	مؤسسات خاصة	%	مؤسسات عمومية محلية	%	مؤسسات عمومية اقتصادية
36868	31.1	323	7.5	6310	23.6	30235

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

تراجع دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني يمكن تبيانها من خلال عرض تطور حصته في مجموع القيمة المضافة المولدة خلال الفترة 1975-2000 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 10: يبين حصة قطاعات الاقتصاد الوطني في إجمالي القيمة المضافة المولدة خلال الفترة 1975-2000¹:
الوحدة : مليون دينار جزائري

	2000	1998	1994	1990	1986	1980	1975	
مضافة المولدة	3430857.3	2217445.4	1155644.0	429305.7	234805.4	132526.8	47480.0	
بالقيمة	1616314.7	638221.5	327346.7	125193.7	45537.2	51191.3	15567.7	
%	47.11	28.78	28.32	29.16	19.39	38.62	32.78	
بالقيمة	290749.6	256821.1	161647.6	66921.9	42862.9	1597.1	5894.6	
%	8.47	11.58	13.98	15.58	18.25	1.20	12.41	محروقات

Source : Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2004, , Alger : ONS, octobre 2005, p45

¹ نفس المرجع، ص 171.

حسب الكثير من الباحثين، إصلاحات بريتن وودز تمت بتاريخ 21 ماي 1998 ، إلا أن مهمة بعث الصناعة الوطنية لم تتم بعد. قدر لها أن تطول وطالت ، والظاهر أنها ستطول أكثر.

رابعاً - تطور القطاع الصناعي في الالفية الثانية:

مباشرة بعد انتهاء الجزائر من برنامج التعديل الهيكلي شهر ماي 1998 ، شهدت أسعار البترول انتعاشا ملحوظا ، منتقلة من 17.9 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 145 دولار للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008 مسجلة مستوى قياسيا غير مسبق. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(11): تطور أسعار البترول للفترة 1999-2010:

الوحدة : دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر	17.9	28.50	24.85	25.24	28.9	38.66	54.6	65.8	74.95	99.86	62.25	8015

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر ، (من تقرير 2002 إلى تقرير 2010) <http://www.bank-of-algeria.dz>

هذه الأسعار الجيدة التي قدرت كمتوسط للفترة ب 50.13 دولارا للبرميل ، سمحت بنمو عائدات الجزائر من العملة الصعبة بشكل معتبر، حيث انتقلت من 10.14 ملايين دولار سنة 1998 إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 ثم 72.88 مليار دولار سنة 2011. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): تطور عائدات الجزائر من العملة الصعبة خلال الفترة 1998-2010:

السنوات	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

عائدات التصدير	10.1	25.3	22.6	18.8	24.5	32.2	46.3	54.7	60.6	78.6	45.2	57.1
----------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سابق.

على إثر ذلك تراجعت المديونية الخارجية للبلد من 30.2 مليار دولار سنة 1998 إلى 5.68 ملايير دولار سنة 2010، ما جعل الجزائر في أرباحية لم تعشها منذ ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (13) : تطور مديونية الجزائر الخارجية خلال الفترة 2010-1998 الوحدة: مليار دولار أمريكي تصحيح الجدول

1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
30.2	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41	5.68

المديونية الخارجية

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2006-2007-2010، ص ص 216-227-237.

في مقابل ذلك نمت احتياطات الصرف بشكل معتبر ما أتاح للجزائر فرصة نادرة للنهوض بقطاعها الصناعي المتعثر والجدول التالي يوضح تطور قيم هذه الاحتياطات.

الجدول رقم (14): تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010 - 1998 الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطات الصرف	6.8	12.0	18.0	23.1	32.9	43.1	56.2	77.7	110.1	143.1	148.9	162.2

المصدر: الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 1998 إلى 2010، الملحق (4/9)، الصادر في 2011.

في ظل هذا الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمل¹ ، بقي أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات ضعيفا ودون المستوى مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة ، حيث لم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة 2000-2010 نسبة 5.34 % مقابل 39.03 % للصناعة الاستخراجية².

وبقي النمو المسجل بعيدا عن المستوى المطلوب، حققت الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2010 نتائج موجبة لكنها ضعيفة ومتذبذبة ، ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانيات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محتشمة مقارنة بالمساهمة المعتبرة للصناعات الاستخراجية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(15):القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2001-2010

السنوات	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة ((مليون دولار	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2001	3816	7.0	19389	35.5	23205	42.5
2002	4108.8	7.3	18339.1	32.8	22447.9	40.1
2003	4384.9	6.6	23888.3	36.1	28273.2	42.7
2004	4184.1	4.9	32174.6	37.9	36358.7	42.9
2005	4426.1	4.3	47192.3	46.0	51618.4	50.4

¹نفس المرجع، ص172.

²نفس المرجع، نفس الصفحة.

السنوات	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2006	4779.1	4.1	53439.4	45.9	58218.5	50.0
2007	5378.6	4.0	63651.2	47.0	69029.8	51.0
2008	6540.4	3.8	77454.3	45.5	83994.7	49.3
2009	5814	4.2	41894	30.0	47708	34.0
2010	8036	5.0	56185	34.7	64221	39.7

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 1998 إلى 2010، مرجع سابق.

هذا الأداء الضعيف الذي ميز الصناعة الوطنية خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2010 ازداد ضعفا سنة 2011. إذ رغم تسجيلها نموا يعتبر نسبيا حسنا ب 2.4 % إلا أنه يبقى دون أي أثر اقتصادي ، كونه نتج عن قطاعين اثنين فقط، قطاع الصناعة الغذائية الذي نما ب 21.0 % وقطاع الطاقة الذي نما ب 8.2 % . أما قطاعات النشاط الأخرى فعانت كلها من ركود حاد، حيث تراجع إنتاجها بنسب تراوحت بين 3.2 % و 13.1 %.

قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري بسبب مساهماته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وإن كان حقق نتيجة جيدة سنة 2011 مثلما سبق الإشارة بفضل انتعاش إنتاج أربعة من فروع الإنتاجية : معالجة الحبوب ، إنتاج الحليب ، إنتاج علف الماشية والمصبرات التي نمت ب 44.5 % ، 30.1 % ، 20.7 % و 11.5 % على التوالي ، إلا أن أدائه الإنتاجي تراجع ب 36.6 % مقارنة بما كان عليه سنة 1989.

أما قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (ISMME) فقد عرف هو الآخر ركودا للسنة الثانية على التوالي ، حيث تراجع إنتاجه ب 3.4 % سنة 2011، بعد ما كان تراجع ب 12.6 % سنة 2010.

بدوره قطاع المناجم والمحاجر سجل تراجعا ب 9.5 % ، نتج عن الانخفاض الكبير للسنة الثانية على التوالي في نشاط استخراج الفوسفات ب - 15.6 % والمواد المعدنية الأخرى ب - 21.9 %¹.

صناعة الكيمياء والبلاستيك والمطاط عرفت أيضا ركودا للسنة الثانية على التوالي مقارنة بسنتي 2008 و 2009 ، حيث تراجع إنتاجها ب 5.5 % سنة 2011 وب 10.6 % سنة 2010. هذا الركود يفسره التراجع الكبير الذي قدر ب - 4.2 9 % في أداء بعض فروعها وتحديدًا الكيمياء المعدنية ، والكيمياء العضوية والصمغ والبلاستيك ، منذ سنة 2000 . نفس الوضعية عرفت صناعات النسيج ، الخشب والفلين وصناعة الجلود ، حيث سجلت كلها تراجعا كبيرا سنة 2011 بنسب متفاوتة قدرت ب 13.1 % ، 11.8 % و 9.4 % على التوالي وبالترتيب.

هذا الأداء الضعيف جدا وإن كان يعبر عن الفشل الكبير في استغلال الإمكانيات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، على الأقل منذ سنة 2000 في ظل سنوات الوفرة ، إلا أنه يبين من جهة أخرى أن التنظيم والإنتاج الاقتصاديين في الجزائر يعانيان ما هو أكثر تعقيدا من مجرد ندرة التمويل والمورد.

المطلب الثاني-المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: تركز الاستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة في الجزائر في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية على المحاور التالية:

أولا-اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات وتقييم نقاط القوة

¹ نفس المرجع، ص 173.

ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابة و المحيطة بعوامل تطبيقها.

ثانيا-تكثيف النسيج الصناعي: أي الانتشار القطاعي وتوسيع حيز للصناعة، ضمن هذا البعد تم تحديد ثلاث أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي :الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي تركز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في البتروكيميا، فرع الأسمدة والنسيج الكيماوي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية . الصناعات الصيدلانية والبيطرية وصناعات الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم وصناعة البناء .الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.إن الهدف من ذلك تكثيف النسيج الصناعي وتشجيع الصناعات التي تساهم في التنمية والتشغيل.

ولتحقيق انتشار الصناعة، يتم اعتماد استراتيجية تقوم على: تحديد مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. هذه المناطق يتم تحديدها تدريجيا .فتطورها سيسمح بخلق تعاون بالتنسيق مع الشركات و المؤسسات الصناعية العمومية و مراكز البحث والتكوين والخبرة.إن التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة سيكون له مفعول لإحداث مناخ جاذب للأعمال والاستثمارات بشكل فعلي¹.

ثالثا-وضع سياسات التطور الصناعي: و تغطي أربع مجالات رئيسية: الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار في مجال التصنيع.إلا أن هذا التطور التدريجي إلا بتشجيع الإبداع في المجال الصناعي من خلال اعتماد ما يسمى بـ"النظام الوطني للإبداع"، فالصناعة تقوم اليوم على الأفكار المحركة للتطور، ونظام إبداع داخلي المنشأ لتطويره يحتاج إلى تدخل السلطات العمومية لتأطيره وتمويله.

النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني والصناعي، وهو لا يركز على الرأسمال المادي فحسب بل يهتم بالرأسمال البشري

¹حميدة بن نية ، مرجع سابق ،ص12.

وتطوير الموارد البشرية والمؤهلات، ويعمل على إدخال التكنولوجيات الصناعية العصرية، تكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية الحديثة، وتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، و توسيع المنافذ الخارجية للسوق الوطنية. لكن الاستثمارات الخارجية المباشرة يجب أن تلعب دورا تكميليا و تدريبيا بالنسبة للاستثمار الوطني، وذلك من خلال انتهاج سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية .

وقد دفعت الأزمة الجديدة الناتجة عن انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 الحكومة إلى تتبع نموذج اقتصادي جديد، والذي تهدف إلى تطبيقه بين عامي 2016 و 2019 لمواجهة هذه الأزمة، يركز على تطوير القطاع الصناعي لتحقيق التنويع الاقتصادي وجلب العملة الصعبة وترقية الصادرات خارج المحروقات والتركيز على الصناعات الخفيفة والغذائية والصناعة الصيدلانية وصناعة السيارات والصناعات التقليدية المرتبطة بالقطاع السياحي بهدف الخروج من التبعية للصناعة النفطية و جعل الميزانية في خدمة النمو ومن ثمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مع تحسين مناخ الاستثمار الصناعي ووضع قاعدة صناعية وإنتاجية تشجع المشروعات الصناعية الناشئة وحاضنات الأعمال وترقية المنتج المحلي وحل مشكل العقار الصناعي ومحاربة الفساد في مجال الاستثمار الصناعي. كذلك الانفتاح على الأسواق الإفريقية من أجل تصدير المنتجات الصناعية و الخدمات الجزائرية إلى بلدان القارة

أما واقع التجارة الخارجية بعد أزمة 2014، تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016¹ إلى عجزا في الميزان التجاري بـ 84.17 مليار دولار، وبشكل ارتفاعا طفيفا بـ 8,4 % المسجلة خلال سنة 2015. هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

ولا تزال المحروقات تمثل الجزء الأكبر من المبيعات الجزائرية في الخارج بـ 94,8 % من إجمالي حجم الصادرات ، و التي استقرت عند 18.27 مليار دولار أمريكي مقابل 04.23

¹ نفس المرجع، ص14.

مليار دولار في نفس الفترة من عام 2016 أي بزيادة قدرها 14.4 مليار دولار ما يمثل زيادة قدرها حوالي 18 % وذلك إثر انتعاش أسعار النفط العالمية . و بخصوص الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 149 مليار دولار بزيادة قدرها 4ر3 بالمائة عام 2016 . وتتمثل الصادرات خارج المحروقات في المنتجات نصف مصنعة بـ 05ر1 مليار دولار مقابل 07ر1 مليار دولار في 2015، وفي السلع الغذائية بـ 301 مليون دولار مقابل 246 مليون دولار أمريكي سنة 2015، وفي المعدات و التجهيزات الصناعية بـ 64 مليون دولار أمريكي مقابل 38 مليون دولار سنة 2015 ، وفي المواد الخام بـ 59 مليون دولار مقابل 71 مليون دولار سنة 2015، أما السلع الإستهلاكية غير الغذائية فقدرت بـ 16 مليون دولار مقابل 17 مليون دولار سنة 2015، والمعدات و التجهيزات الموجهة للقطاع الفلاحي بـ 15ر0 مليون دولار مقابل 05ر0 مليون دولار سنة 2015.

رابعاً - تحديد الصناعات ذات الأولوية: القطاع الصناعي ينقسم إلى أربعة قطاعات صناعية رئيسية هي:

01- الصناعات الهيكلية: وظيفتها تقديم الخدمات وتشمل هذه المجموعة صناعات المنافع العامة من نقل ومواصلات وكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة وغيرها وتحتاج هذه المشاريع لرؤوس أموال باهظة ولفترة طويلة حتى تؤتي ثمارها.

02-الصناعات الإستخراجية: تزداد أهميتها في الدولة التي تمتلك ثروات معدنية ضخمة، ويمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية لإقامة العديد من الصناعات أو تصديرها مصنعة أو خام لجلب العملة الصعبة ومن ثمة تمويل البرامج التنموية ،وتعد الصناعات الاستخراجية من عوامل النهوض والتقدم الاقتصادي¹.

03- الصناعات الرأسمالية: تحتاج إلى ارتفاع معدل رأس المال لاقامتها، وبما أن الدول النامية تتسم بندرة عنصر رأس المال، ينادي البعض بعدم إقامة هذه الصناعات في الدولة النامية في مراحل النمو الأولى وباستيراد هذه الدول الآلات والمعدات اللازمة من الدول المتقدمة لأنها في تلك الحالة ستكون أكثر جودة وأقل تكلفة.

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 230.

04-صناعات الإستهلاكية: تتضمن عملية التنمية زيادة في الدخول وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية لذا لا بد من التوسع في الصناعات الإستهلاكية لمقابلة الاحتياجات الإستهلاكية المحلية المتزايدة خاصة المعرضة لارتفاع الأسعار أو التي تضطر الدولة إلى استيرادها لتغطية الطلب الداخلي.

فعلى الدولة أن تحدد أي القطاعات الصناعية سيحظى باهتمام أكبر ويتوقف ذلك على مرحلة النمو الصناعي، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة إلى ثلاث مراحل في عملية النمو الصناعي في الدول النامية وهي:

01-المرحلة الأولى: حيث تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير والصناعات الإستهلاكية، وتتسم هذه المرحلة بتوجيه الإنتاج الصناعي للسوق الداخلية.

02-المرحلة الثانية: تقام فيها بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالأسمنت والأسمدة بجانب السلع الإستهلاكية مثل الأدوية ومستحضرات التجميل.

03-المرحلة الثالثة : تتطلب صناعات أشد تركيباً وتعقيداً¹.

خامسا- ترقية الصناعات الجديدة: أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخراً والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

سادسا-تثمين الموارد الطبيعية لتطوير الصناعات: الهدف من هذا البعد هو النهوض بالصناعات من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلات الطبيعة، والانتقال من بلد مستورد للموارد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر بقيمة مضافة.

¹ نفس المرجع، ص 232.

المبحث الثاني

تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

تشهد مؤسسات الصناعية في الجزائر أزمات عديدة مالية، اقتصادية، تمويلية، انخفاض التمويل بالمواد الأولية، وتواجه ظروفًا استثنائية تجعلها على حافة الإفلاس، مما يدفعها إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجنب الإفلاس و لإنقاذ مناصب الشغل أبرزها ، الإحالة إلى البطالة التقنية وتخفيض الأجور ، خصوصا مع الوضع الحرج المرتبط بوباء كورونا .وسنحاول في هذا المبحث دراسة واقع البطالة في القطاع الصناعي الجزائري لاسيما في بعض المؤسسات النموذجية.

المطلب الأول-تطور العمالة في القطاع الصناعي الجزائري:

من المبررات الأساسية لتنمية القطاع الصناعي الجزائري هو مساهمته في توظيف اليد العاملة، في هذا السياق يمكن أن نشير إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ 39.963 مليون نسمة في جويلية 2015 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، كما تشير ذات الإحصائيات لذات السنة إلى أن أكثر من نصف عدد السكان الجزائري تحت سن التاسع والعشرين قرابة 22 مليون نسمة، أي أن أغلب تركيبة السكان شباب الكثير منهم تمتع بتحصيل علمي وجامعي ،أي ما يقارب 311976 خريج من 106 جامعة و 7530 شخص حامل شهادة جامعة التكوين المتواصل و 7474 شخص حامل شهادة خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما أن عدد السكان النشطين قد بلغ 11.932 مليون شخص في سبتمبر 2015 منها 10594000 عامل في مختلف القطاعات الاقتصادية المتوفرة في البلاد .وقد شهد اتجاه نسبة العمالة الصناعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990 - 2017 حركة متذبذبة بين الزيادة والانخفاض وهذا ما تم ملاحظته خلال الفترة 1996-2003، وابتداء من سنة 2003 سجلت نسبة العمالة الصناعية الجزائرية زيادة متواصلة، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 24.68 % سنة 2003 إلى 46.98 % سنة 2017 أي بنسبة زيادة قدرت ب 22.3%.

أما إذا ما تم تتبع نسب العمالة الصناعية مقارنة بنسب العمالة على مستوى باقي القطاعات الأخرى الزراعية منها أو الخدماتية أو غيرها فيمكن توضيح ذلك بناء على ما ورد في إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية لسنة 2016، والتي تشير إلى ضعف نسبة العمالة في القطاع الصناعي والتي لا تتجاوز 13 % مقارنة بنسب العمالة في باقي القطاعات الأخرى، حيث نجد أن قطاع التجارة والخدمات الإدارية يستحوذ على أعلى نسبة قدرت بـ 61 % من إجمالي العمالة، أما باقي النسبة والمقدرة بـ 39 % من إجمالي العمالة، فتتشارك فيها كل من قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

المطلب الثاني: نماذج تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي في الجزائر:

عرفت الجزائر في فترة الأزمة المالية والاقتصادية وكذلك في فترة جائحة كوفيد 19 توقف آلاف المؤسسات الصناعية عن الإنتاج ، مما خلف خسائر بالمليارات وعجز في توفير السلع مما جعل المؤسسات تحيل عمالها علي بطالة تقنية ، سواء بتخفيض أوقات العمل أو تقديم عطل دون رواتب ، وحدث ذلك مع مؤسسات عمومية عديدة، كمؤسسة أونيام والتي تعد موضوع دراستنا الميدانية ومؤسسة كوندور ومؤسسة صيدال، كما لجأت الدولة لتعويض خسائر الشركات الصناعية لتجنب الإفلاس والمحافظة على مناصب العمل الدائمة وتجنب التسريح النهائي للعمال.

أولاً-تطبيق البطالة التقنية في مجمع كوندور المتخصص في الصناعات الإلكترونية: عرف مجمع كوندور المتخصص في الصناعات الإلكترونية بالمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج أزمات مالية وتمويلية لاسيما في ظل أزمة كورونا، ولمواجهة الوضع وإنقاذ المؤسسة من الإفلاس وكذا إنقاذ مناصب العمل، تم إحالة ما يقارب 40 بالمائة من عمال المجمع على البطالة التقنية حسبما أكدته إدارة ذات المجمع الاقتصادي.¹

وأوضحت إدارة المجمع، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية، بأن إجراء البطالة التقنية سيمس ما يعادل قرابة ألفي عامل من الجنسين ينشطون بوحدات الشركة على غرار تركيب

¹س،ع، إحالة 2000 عامل ب كوندور علي البطالة التقنية، 28 جانفي 2020:

الهواتف النقالة وأجهزة التلفاز والثلاجات وأجهزة التكييف على مستوى المنطقة الصناعية ببرج بوعريرج.

وبرر المصدر القرار بـ"نفاد مخزون المواد الأولية وتأخر وصول رخص الاستيراد"، مذكرا بأنه "تم في وقت سابق تسريح قرابة 2.400 عامل كانوا ينشطون على مستوى مختلف وحدات الشركة في إطار عقود محدودة المدة".

من جهة أخرى، نظم عمال من مختلف الوحدات الإنتاجية بالمجمع وقفة احتجاجية على مستوى مديرية الموارد البشرية لذات المجمع بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريرج، احتجاجا على قرار الإحالة على البطالة التقنية وخوفا على مستقبلهم المهني.

وأشار ممثلون عن المحتجين إلى "تخوفهم بشأن وضعياتهم عقب صدور قرار البطالة التقنية"، مطالبين بالحصول على "توضيحات بشأن مصيرهم وأيضا بشأن مصير المجمع".

وأفاد ممثل عن إدارة المجمع بأنه "قد تم مباشرة المفاوضات بين الإدارة وممثلين عن العمال بشأن آليات تطبيق البطالة التقنية للعمال المعنيين وذلك وفقا لما ينص عليه قانون العمل"، مطمئنا بأن المجمع "لن يغلق أبوابه ولن يفلس وسيتجاوز الوضعية الحالية في أقرب الآجال"، علما أن عدد عمال مجمع كوندور قرابة 6500 عامل ينشطون عبر مختلف وحداته الصناعية.

ثانيا-تطبيق البطالة التقنية في مجمع صيدال :

تم تأسيس صيدال سنة 1984 ،ففي هذه السنة تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني لتصبح تحت إسم صيدال saidal، وأصبحت مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير سنة 1989 وذلك تطبيقا لاستقلالية المؤسسات،وبموجب ذلك تم تحويل رأسمالها إلى أسهم لتصبح مؤسسة وطنية ذات أسهم.¹

وفي إطار الإصلاح المالي سنة 1993 ،ونظرا للأزمات المالية والهيكلية التي عرفها المؤسسة ومشكلة الديون،تحملت الدولة كل ديون وخسائر المؤسسة وسمحت لها بإنشاء فروع جديدة.واستنادا إلى مخطط إعادة الهيكلة الصناعية في 1997 تمت إعادة هيكلة المؤسسة

¹ أخبار صيدال، نشرة إعلامية داخلية لمجمع صيدال، العدد، 34 الثلاثي الرابع، 2017، ص05.

.وفي 02 فيفري 1998 وبموجب عقد رقم 97/085 تحولت المؤسسة إلى "المجمع الصناعي صيدال".وفي مارس 1999 وبعد قرار المجلس الإداري بفتح 20 بالمائة من رأسماله للمساهمين الخواص دخل مجمع بورصة الجزائر .

ويعتبر صيدال مؤسسة وطنية ذات أسهم،يقدر رأسمالها ب25000000000دج،تتكون من ثلاث فروع وعدة مديريات مركزية، ومركز للبحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع، ومديرية التسويق والمبيعات.¹ ومن مهامها:

-إنتاج المواد المخصصة لصناعة الدواء-صناعة المضادات الحيوية-القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجينية..إلخ.

عرف المجمع أزمة مالية وهيكلية عدة مرات منها الأزمة التي عرفها في 2010 والتي دفعته إلى إحالة مئات العمال على البطالة التقنية لعدة أسباب أبرزها:

-عدم قدرته على المنافسة الدولية،وعجزه عن فرض منتجاته في السوق الدولية للدواء التي تعرف منافسة شديدة،خاصة وأنه لا يسيطر إلا على 30 بالمائة من حجمه.

-صعوبات في الحصول على المواد الأولية خاصة وأن 80 بالمائة من احتياجاته من المواد الأولية تستورد من الخارج.²

-ضعف ثقافة استهلاك المنتج المحلي من قبل المواطن الجزائري الذي يفضل الدواء الأجنبي على الأدوية الجينية التي ينتجها مجمع صيدال، الأمر الذي أثر سلبا على تسويق منتجاته وإدى إلى كسادها ما جعله مهددا بالإفلاس

¹ Saidal infos,revue trimestrielle du groupe saidal,n° 04,4eme trimestre,2004,p 25-28.

² حسان بوزناق،التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية:دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال،أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير،تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة 01-الحاج لخضر،2019-2020،ص221-223.

هذا الوضع انعكس سلبا على العمالة التي أصبحت مهددة بالإحالة على البطالة التقنية لتوقف الإنتاج، إما لغياب المواد الأولية المستورة أو لكساد السلع وضعف القدرات التسويقية، أو للعجز عن سداد الديون البنكية أو لأزمة هيكلية وغياب إدارة رشيدة.

وكان الحريق الذي مس المجمع في 2010 و الذي دمر المخزون الاستراتيجي للمجمع الواقع بجسر قسنطينة في 2010 سببا قويا لأزمة أدت إلى اللجوء إلى تطبيق البطالة التقنية. حيث تسبب الحريق في تدمير مخزون المجمع من المواد الأولية الضرورية لصناعة الأدوية الحيوية المهمة جدا وعلى رأسها الأدوية الضرورية لعلاج أمراض مزمنة خطيرة مثل السكري بكل أنواعه وأمراض الضغط وعلاج الأمراض العصبية، وبعض الأدوية والمستحضرات الحيوية التي لا تقل أهمية، ما أدخل المجمع في أزمة مالية وأدى إلى توقف الإنتاج وإحالة حوالي 490 عامل على البطالة التقنية الإجبارية¹. وإلى جانب الحريق، فاقمت عوامل أخرى أزمة المجمع منها:

-الأزمة الهيكلية التي عرفها المجمع وبقائه بدون قيادة لأكثر من سنتين منذ 2009، أي بدون رئيس مدير عام وبدون مجلس إدارة، خاصة بعد تنحية الرئيس المدير العام السابق للمجمع علي عون وبعده تنحية المدير العام بالنيابة رشيد زواني.

- محاولة المخابر الأوروبية والأمريكية إحكام سيطرتها على سوق الأدوية الجزائري، خاصة في مجال الأدوية التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للمنظومة الصحية الوطنية ومنظومة الضمان الاجتماعي المهددة بالعجز كالأدوية الخاصة بعلاج السكري وأمراض القلب والضغط والاضطرابات النفسية والعصبية.

-القرار الصادر عن وزارة الصناعة والمساهمة والقاضي بمنع "صيدال" من كراء طاقتها الإنتاجية الفائضة لشركات الأدوية الخاصة، التي تستورد أدوية نصف مصنعة من الخارج وتقوم بتعليبها في الجزائر مما يسمح بالتحكم في أسعارها

¹ أخبار صيدال، نشرة إعلامية داخلية لمجمع صيدال، العدد 22، جانفي 2010، ص 03.

- ندرة بعض الأدوية الحيوية وعجز المخابر الجزائرية العمومية والخاصة ومنها صيدال من توفير الكميات اللازمة من الأدوية المنتجة.

- صعوبة التزود مجددا بالكميات الضرورية اللازمة من المواد الأولية ،وصعوبة إعادة تكوين مخزون إستراتيجي من المواد الأولية الخاصة بإنتاج أدوية بسبب الظروف الصعبة التي مر بها المجمع وبعد الحريق الهائل الذي دمر المخزون. وكشف مصدر مسؤول من داخل المجمع أن تجديد المخزون يتطلب على الأقل حوالي 6 أشهر.

-صعوبة الحصول على قروض بنكية ،وتعويضات على الحريق وثقل إجراءات التعويض .
وفي هذا الصدد، اتهم مسؤولو المجمع مخابر الأدوية الأجنبية بمحاربة صيدال، وبأنها انتقلت إلى السرعة القصوى في تفجير "صيدال" من الداخل، من أجل احتكار سوق الدواء في الجزائر¹.

المطلب الثالث: تقييم القطاع الصناعي وانعكاسات ومعوقات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري:

أولاً-تقييم أداء القطاع الصناعي الجزائري:

في إطار السياسات والاصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية مع مطلع التسعينيات قصد الخروج من تبعية المحروقات في تمويل الاقتصاد، أولت الحكومة اهتماماً واضحاً بدعم القطاع الصناعي عبر وضع التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات الهادفة لتطوير الاستثمار على مستوى قطاعاته، من هنا يتبادر إلى أذهاننا ضرورة تشخيص وتحليل أداء قطاع الصناعة لمعرفة مدى انعكاس تلك المجهودات الحكومية على القطاع الصناعي.

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وغيرها. ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة إذ يلاحظ غياب شبه تام

¹ عبد الوهاب بوكروح، 490 عامل يحالون على البطالة التقنية بعد "احتراق" مخزون المواد الأولية، 2010/02/20:

للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي. فهو يركز في الغالب على الصناعات الغذائية، أما نسبة مساهمة الصناعات الإلكترونية، الكهربائية والميكانيكية فلا تمثل سوى 11% منها. وتمثل الصناعات الكيماوية نسبة 06% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

وعليه، يركز القطاع الصناعي العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في : صناعات غذائية ، صناعات إلكترونية ، كهرومائية و ميكانيكية و كيمياء البلاستيك و المطاط ، في حين أن القطاع الخاص يركز هو على فرعين من الصناعات: الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة ويمثل ما نسبته 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص . حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة¹.

01-مؤشر التنافسية الصناعية في الجزائر: يعكس مؤشر التنافسية الصناعية قدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الدولية والاستمرارية داخلها، مع تطوير القطاعات الصناعية والأنشطة ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي العالي، فوفقاً لمؤشر الأداء التنافسي CIP لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد احتلت الجزائر المركز 88 من بين 144 دولة سنة 2014 بمجموع 024.0 والمركز 89 سنة 2013 ،في حين احتلت المركز 133 لسنة 2013 وسنة 2014 فيما يخص حصة القيمة المضافة للتصنيع بالنسبة للفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فقدرت بنسبة 12.0 %، ونسبة 09.0 % من إجمالي الصادرات المصنعة في العالم، هاته المؤشرات تؤثر وتؤكد ضعف الأداء الصناعي للاقتصاد الجزائري كماً ونوعاً.

02- تحليل تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري² للفترة 1990-2017: أخذت حالة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري في السنوات الأخيرة توجهاً وحركة صعوديه، حيث انتقلت هذه القيمة من 24.1291 مليار دج سنة 1990 إلى 32.2512

¹ حميدة بن نية ، مرجع سابق، ص9.

² وفاء رمضان ، حياة عثمانى " أثر مؤشرات القطاع المصرفي علي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1992/2017"،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالوادي الجزائري، 2019، ص61.

مليار دج سنة 2017، أي تضاعفت بنسبة 57.94 %. غير أن هذا التطور في معدلات نمو القطاع الصناعي لم يكن بنفس الوتيرة. إذ نجد أن معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري سجلت بالقيم السالبة خلال الفترة 1990-1994 وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة جراء الضائقة المالية¹ التي عاشتها البلاد نظير تدهور أسعار المحروقات سنة 1986 هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب شروط الإقراض التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الجزائر فيما يخص التقليل في حجم الإنفاق العام واتباع سياسة نقشفية.

وابتداء من سنة 1994 شهدت حركة معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري نتائج موجبة تتراوح ما بين 17.0 % و 68.6 %. هذا الاتجاه الإيجابي في حجم ومعدلات نمو القيم المضافة للقطاع الصناعي الجزائري يعكس مختلف الاستراتيجيات والإصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في سبيل دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب العمل، فقطاع الصناعة يعتبر من بين القطاعات الإنتاجية، التي استفادت بما قيمته 2.7 مليار دج من الإنفاق الحكومي في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي الذي شرع في تنفيذه مع مطلع عام 2005 والموجهة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

03-مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في الناتج الداخلي: بالنسبة لحجم مساهمة المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام باستثناء قطاع المحروقات فهو في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5 %. بالمقارنة مع لقطاع المحروقات الذي يساهم بـ 44 %. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر بـ 3.4 % سنة 2008 بالمقارن مع ارتفاع قدر بـ 8.2 % سنة 2006، يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار والتكيف مع الأسواق الدولية.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

04-مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في هيكل الصادرات: في ظل الاصلاحات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في سبيل الرقي¹ ونمو قطاع الصناعة تمثل الصادرات الصناعية وهيكلا الصورة العاكسة لمدى التطور الحاصل في هذا قطاع، و نتيجة للمساعي المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتطوير القطاع الصناعي وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة الصادرات الصناعية الجزائرية خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط 76.2 % و تعتبر نسبة محتشمة جداً نظير ما تتوفر عليه البلاد من مقومات والتي من شأنها أن ترفع وتحدث تغيير هيكلي وجذري في قطاع الصناعة والتجارة.²

ثانيا-انعكاسات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري:

01-الانعكاسات الإيجابية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-على المؤسسات الصناعية:

- إنقاذ المؤسسة من الإفلاس .

-التخفيف من حدة الازمات المالية التي تواجهها المؤسسة

-الحفاظ على مناصب الشغل الدائمة ومنع اللجوء الى التسريح النهائي للعمال .

ب-على العامل:

-تجنب التسريح النهائي من العمل والاحتفاظ بمنصب عمله وبحق العودة إلى العمل بعد تجاوز الأزمة.

-الاستفادة من تعويضات جراء الإحالة على البطالة التقنية،ويمكن أن تأخذ أشكالا عديدة أهمها:

- تعويضات مالية

- تسهيلات في الترقية بعد تجاوز المؤسسة للأزمة التي تمر بها.

¹نفس المرجع،ص62.

² نفس المرجع،ص57.

- تسهيلات في إجراءات التقاعد خاصة في حال العمل بالتقاعد المسبق.

02-الانعكاسات السلبية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-على المؤسسات الصناعية:

- إمكانية عرض المؤسسة على الخصخصة.

- فقدان المؤسسة لإطاراتها مستقبلا

- تراجع سمعة المؤسسة في السوق الوطنية والدولية

- تراجع القطاع الصناعي العمومي في الجزائر

ب-على العامل:

- تراجع الأداء المهني للعامل.

- تراجع شعور العامل بالرضى الوظيفي.

- زيادة هاجس الخوف لدى العامل من فقدان مناصب الشغل مستقبلا .

- هروب الإطارات من المؤسسة نحو مؤسسات أكثر استقرارا .

ثالثا-تحديات القطاع الصناعي ومعوقات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري:

01-معوقات وتحديات القطاع الصناعي الجزائري :ويمكن استخلاص أهم معوقات الصناعة الجزائرية فيما يلي:

-قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

-مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق

-ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

-ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات الصناعية .

- عدم قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية¹ في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة: فقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا بمشكل ضعف قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية² في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة، بالنظر للوضع الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون له آثار سلبية على إنتاجية المؤسسات و بالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرة السلع الصناعية الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوروبية في الأسواق الدولية.

-زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتج الصناعي الجزائري و جودة نظيره الأوروبي، ما يؤدي إلى زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية³.

¹حميدة بن نية ، مرجع سابق، ص10

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نفس المرجع، ص11.

02- معوقات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري:

-معوقات هيكلية وصعوبة تحديد وتوحيد معايير الإحالة على البطالة التقنية وتحديد العمال المعنيين بها بدقة وشفافية وحيادية.

- معوقات قانونية و تنظيمية: أي غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح يحمي حقوق العاملين المحالين على البطالة التقنية، ويحميهم من تعسف رب العمل في تطبيق هذا الإجراء على العاملين.

- مقاومة ورفض العمال الإحالة على البطالة التقنية، وتنظيمهم حركات احتجاجية قد تهدد استقرار المؤسسة.

- صعوبة دفع تعويضات للعمال المحالين على البطالة التقنية لأسباب مالية وقانونية.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع إستراتيجية صناعية صارمة، و هذا قصد الاستعداد للإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مبنية على الحلول الجزئية الظرفية. إستراتيجية تقيها من الدخول المتكرر في أزمات مالية تهدد مناصب الشغل وتدفع على الإحالة على البطالة التقنية. إلا أن البطالة التقنية تبقى آلية من شأنها إنقاذ مناصب الشغل ومنع التسريح الجماعي للعمال وكذا إنقاذ المؤسسات الصناعية من الإفلاس وتمكينها من تجاوز الأزمات المالية والاقتصادية ونقص التمويل والتمويل بالمواد الأولية و الظروف الاستثنائية كما هو الحال بالنسبة لظروف جائحة كوفيد19.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البطالة التقنية في
المؤسسة الوطنية للصناعات
الكهرومنزلية "أونيام" بتيزي وزو

تعد المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية بتيزى وزو مؤسسة عريقة عملت علي توظيف أبناء المنطقة وجلب العملة الصعبة وتموين المواطنين باحتياجاتهم من المنتجات الكهرومنزلية، رغم الصعوبات المتكررة التي تلاقيها نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة وكذا المنافسة الشرسة في السوق الوطنية التي لم تستطع المؤسسة مواكبتها لضعف التمويل والتموين بالمواد الأولية، ما جعلها تلجأ وبشكل متكرر لإجراء الإحالة على البطالة التقنية لعدد معتبر من عمالها بهدف تجنب التسريح الجماعي النهائي للعمال وتجنب الإفلاس. نتعرض في هذا الفصل لدراسة أزمة المؤسسة وتجربتها في تطبيق البطالة التقنية وفق المباحث التالية:

المبحث الأول-التعريف بحالة الدراسة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"
المبحث الثاني: أزمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية وواقع البطالة التقنية في المؤسسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات ونتائج الاستبيان

المبحث الأول :

التعريف بحالة الدراسة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

تعد المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" من أكبر المؤسسات الصناعية في الجزائر وفي ولاية تيزي وزو، وقبل التطرق لأزمة المؤسسة وتجربتها في تطبيق البطالة التقنية لا بد من التعريف بها وشرح هيكلها التنظيمي وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام":

أولاً: تعريف ونشأة المؤسسة: هي مؤسسة وطنية اقتصادية للصناعات الكهرومنزلية وهي أكبر شركة جزائرية لإنتاج وتسويق المنتجات الكهرومنزلية، تملك قدرات إنتاجية هائلة ، و من أهم الشركات الوطنية المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. وتعتبر منتجات ENIEM ، منتجات وطنية جزائرية 100% باستثناء المادة الأولية التي تستورد من الخارج، وتتكون المؤسسة من وحدات إنتاجية وهي التبريد و الطبخ و التكيف الهوائي وغيرها من الوحدات التي سنشرحها لاحقاً. تم تأسيسها في 02 فيفري 1983. مقرها واد عيسى بلدية تيزي راشد ولاية تيزي وزو. برقم الأعمال يقدر بـ 10.279.800. 000 دج. شعارها : مع أنيام تحلى الأيام.

ويمكن تعريف المؤسسة كما هو مبين أدناه:

-الاسم : المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية.

- النشأة : 02 فيفري 1983.

- المجال : مؤسسة اقتصادية لصناعات الأجهزة الكهرومنزلية.

- الموقع الجغرافي : واد عيسى بلدية تيزي راشد ولاية تيزي وزو.

- رقم الأعمال : 10.279.800. 000 دج.

- الشعار : مع أنيام تحلى الأيام.



- الرمز :

3-نشأة و مراحل التطور التاريخي للمؤسسة :

رغم أن إنشاء المؤسسة الصناعية الكهرومنزلية ENIEM كان في 2 جانفي 1983 ولكنها كانت موجودة منذ 1974 بوصاية سونيلاك (Sonelec)، وبعدها تحولت قانونيا إلى شركة مساهمة (SPA)، وهي مؤسسة مستقلة منذ 08 أكتوبر 1989 حيث ساهمت برأس مالي يقدر بـ 40.000.000 دج ثم 70.000.000.000 دج وبعد الإصلاحات قدرت من طرف المديرية المركزية للخزينة العمومية بـ 10.279.800.000 دج وبعد أن دخلت الجزائر اقتصاد السوق أصبحت المؤسسة تتكون من الفروع التالية:

ENIEM: بتيزي وزو.

ENEL: عزازقة.

ENPS: سطيف.

ENI: سيدي بلعباس.¹

ثانيا-مراحل تأسيس وتطور المؤسسة الصناعية الكهرومنزلية "أونيام":

مرت المؤسسة الصناعية الكهرومنزلية ENIEM بمراحل مختلفة من أجل الوصول إلى ما هي حاليا تتمثل في :

01-المرحلة الأولى(1980/1979):تمثل مرحلة الانطلاق في الانتاج وفيها تم ابرام اتفاقيات وعقود مع الشركة الوطنية(SONELEC) ومع الشركة الألمانية(DIAG) لصناعة وتركيب العتاد الكهربائي، وتضم هذه الاتفاقية مختلف العمليات المتعلقة بالتسيير الأولى للمركب، وقد بدأ نشاطه بإنتاج منتجات كهرومنزلية بسيطة كمجفف الشعر.

02-المرحلة الثانية (1986/1980): في هذه المرحلة عرفت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية تطورا في مجال التصنيع والتركيب من طرف عمال الوحدة داخل المؤسسة .

03-المرحلة الثالثة (1988/1986): في هذه المرحلة تطور إنتاج المؤسسة بشكل كبير و اكتسبت خبرات جديدة بعد التعاقد الذي برمته مع الشركة اليابانية MITSUI TOSHIBA المتخصصة في إنتاج الثلاجات و المبردات².

04-المرحلة الرابعة (1991/1989): حققت المؤسسة تطورا في الإنتاج في هذه المرحلة، و شرعت في إنتاج أجهزة الطبخ و ذلك مع الشريك الايطالي INTERCOOP / TECHNO .GAZ

و في أكتوبر 1989 ، استقلت المؤسسة ذاتيا و حملت اسم ENIEM- EPE- SPA و لكل من هذه التسميات معاني وهي :

ENIEM- كما أشرنا سابقا تعني المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية.

EPE- المؤسسة العمومية الاقتصادية.

¹ مقابلة مع السيد نسيم سلايمي ، مكلف بالمستخدمين في وحدة التبريد في قسم الموارد البشرية ، جوان 2020.

² نفس المرجع.

- SPA: مؤسسة ذات أسهم.

05-المرحلة الخامسة (1992/1996): عرف الإنتاج تطورا كبيرا واكتسبت المؤسسة خبرات جديدة، وفي هذه المرحلة تم إنشاء مصنع إنتاج المجمدات الأفقية مع الشريك اللبناني LEMAITI.

- جانفي 1993: عادت فيها المؤسسة الكهرومنزلية البسيطة.

- فيفري 1993: شرعت في صنع مدفآت تشتغل بغاز البوتان Catalytique.

- السداسي الأول من 1995 : تم الشروع في صناعة ثلاثيات 5201 بتفوق ونجاح.

ثالثا-الموقع الجغرافي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"¹:

تقع مؤسسة ENIEM للصناعات الكهرومنزلية في قلب المنطقة الصناعية عيسات إيدير بواد عيسي التابعة لبلدية تيزي راشد، والتي تبعد عن مقر الولاية ب-10 كلم وتقدر مساحتها ب-5.5 هكتار، وتضم 2000 عامل ولها فروع في تيزي وزو (شارع ستيتي)، عناية، الأغواط، المحمدية، وتوجد الإدارة العامة للمؤسسة وسط مدينة تيزي وزو بجوار البنك المركزي على بعد 100 متر عن مجلس قضاء تيزي وزو².

رابعا-تسمية المؤسسة:

الكثير منا لا يعرف أصل تسمية مؤسسة أنيام ENIEM سواء بالفرنسية أو بالعربية "م.و.ص.ك.م"، ولو أخذنا كل حرف نجد أن له معنى محدد، وتعكس مجموع الكلمات الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة. وذلك على النحو التالي:

- بالعربية (م.و.ص.ك.م) ← المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية. وبالفرنسية:

Entreprise Nationale des Industries de l'Electroménager ENIEME -

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

خامسا-رمز المؤسسة: يضم رمز المؤسسة المعاني التالية:

- **قطرة الماء:** تدل على التجميد وهي تعكس أجهزة التبريد ، بمعنى تدل على جهاز التبريد المنتج من المؤسسة مثل : مكيفات هوائيات ، ثلاجات .

- **الخطوط الحمراء:** على شكل دائرة تمثل شيء ساخن وترمز لآلات الطبخ وأجهزة التدفئة.

- **اللون الأبيض :** منتجات المؤسسة أغلبها ببيضاء اللون.

سبق وأن بينا رمز المؤسسة في الحيز الخاص بتعريف المؤسسة.

سادسا-شعار المؤسسة :

- **بالعربية:** مع أنيام...تحلى الأيام.

- **بالفرنسية:**le confort au quotidien، فهو يدل على الجودة والنوعية الرفيعة لأجهزتها، وهو الشعار الذي تتأدى به مؤسسة ENIEM الذي يقوي صورتها لدى زبائننا ويبرز حرصها على توفير الراحة و الرفاهية والحياة السهلة لزبائننا.

سابعا-أهداف المؤسسة: نجملها فيما يلي:

-تلبية الطلب المحلي من المنتجات الكهرومنزلية.

- تحسين نوعية الإنتاج .

- النهوض بالاقتصاد الوطني.

- الدخول في منافسة مع الأسواق العالمية.

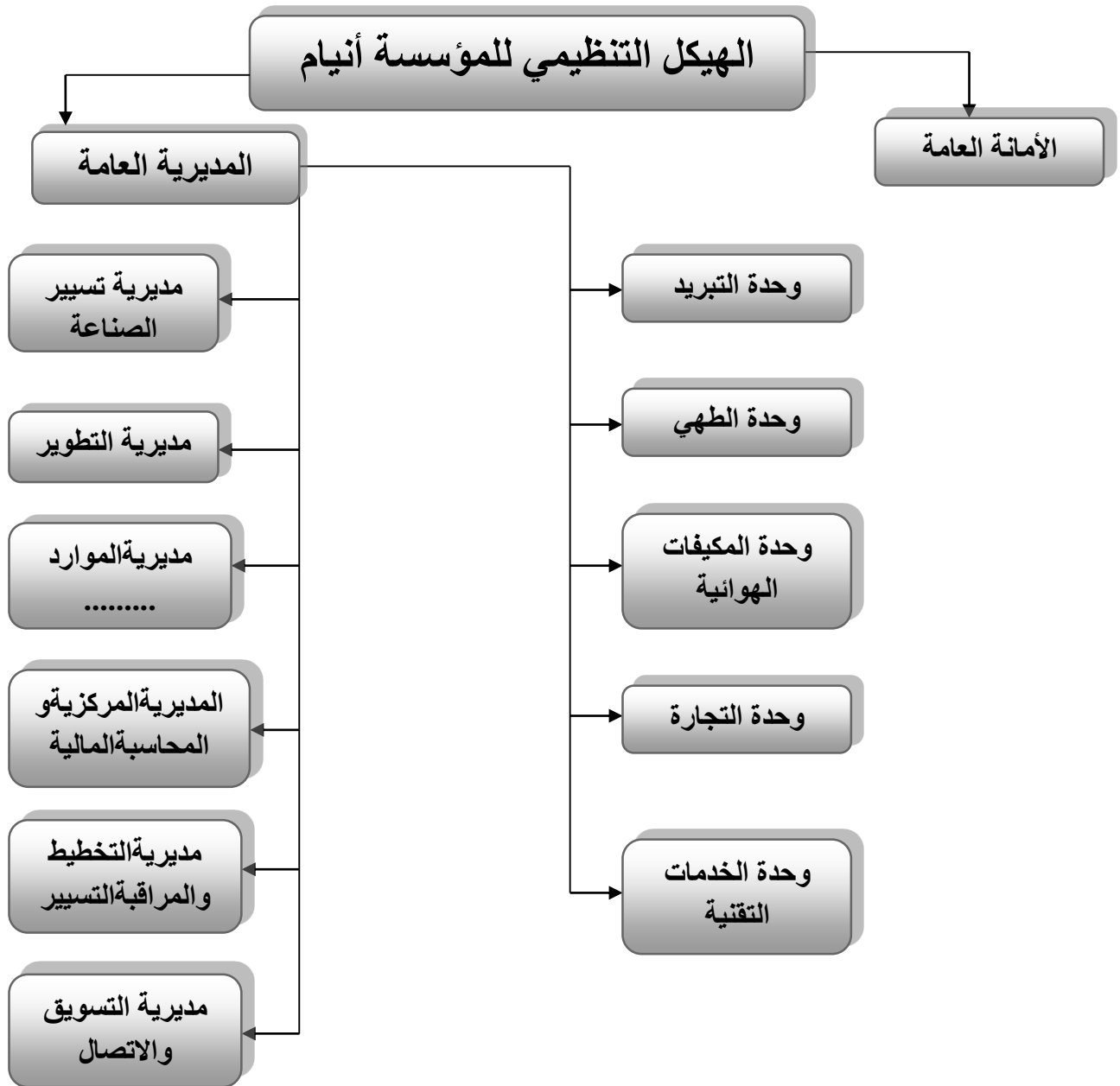
- اكتساب مكانة مهمة في الأسواق المحلية والأجنبية¹.

¹ نفس المرجع.

المطلب الثاني-الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام:

تتضمن المؤسسة مديريات، وحدات وأقسام نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: يبين الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"¹:



¹ نفس المرجع.

حسب الشكل، تتضمن المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" الهياكل التالية:

أولاً-المديريات: تتمثل في:

01-المديرية العامة: هي الجهاز الأساسي في المؤسسة ، تهتم بوضع إستراتيجية التنمية للمؤسسة و التكوين،تضم المجلس الإداري الذي يباشر سلطته الرئاسية في مختلف مديريات الوحدات الموجودة في المؤسسة، و تتشكل من عدة مديريات هي كالاتي:

02 - مديرية الموارد البشرية:تقوم هذه المديرية بتعريف ووضع حيز تطبيق لتسيير الموارد البشرية التي تتناسب مع الإطار الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة و ذلك باحترام القانون كما تسيير الهيكل التنظيمي للمؤسسة

03- مديرية التصنيع:تعمل على تطوير و توفير الوسائل الضرورية لتحقيق النتائج، و هذا بتمويل و تطوير تقنيات الإنتاج.

04- مديرية المالية و المحاسبة: تهتم بتسيير الموارد المادية للمؤسسة و إعداد الميزانية الاقتصادية و الاجتماعية، و مسك دفاتر المحاسبة للمؤسسة و تسجيلها في الدفاتر اليومية وتسجيل القيود .

05- مديرية التطوير و الشراكة : تعمل على تطوير المؤسسة من حيث الشراكة و العلاقات التجارية التي تربطها بمختلف الجهات المتعاملة معها أي الأعوان الإقتصاديين.

06- مديرية التخطيط و مراقبة التسيير: تعمل على تطوير و تنظيم التخطيط الإستراتيجي المبرمج لنشاط المؤسسة و المراقبة الداخلية لنتائج التسيير و الإعلام و توجيه و تنظيم ومراقبة سير العمليات المختلفة للمؤسسة.

07- مديرية التسويق و الاتصال : تتكلف هذه المديرية بتنظيم عمليات التسويق من حيث تحسين النوعية و توسيع مجالات المبادلات التجارية¹ .

¹نفس المرجع.

ثانيا-الوحدات والأقسام : تتكون المؤسسة الصناعية الكهرومنزلية من 5 وحدات و هي :

01-وحدة الخدمات التقنية :تتولى هذه الوحدة تزويد جميع الوحدات الإنتاجية في مجال التصليح للوسائل و قوالب صناعة قطع الغيار الأصلية و تسيير الطاقات ،و تحتوي على ورشة مركزية مجهزة بآلات تصنيع ميكانيكية، بالإضافة إلى خط معالجة حرارية لتجهيزات الإنتاج تقوم بتوزيع الضروريات و تسيير الوسائل العامة و تؤمن خدماتها للوحدات الأخرى كالحراسة ، أعمال الطباعة ، التجارة ، التنظيف ...إلخ.

02-وحدة التهوية : تقوم بصناعة المكيفات الهوائية.

03-وحدة الطبخ :تقوم بصناعة أجهزة الطبخ من النوع الصغير و الكبير ذات خمس مواقد.

04-الوحدة التجارية : و هي أهم وحدة في المؤسسة دون إهمال أو التقليل من شأن الوحدات الأخرى، تكمن مهمتها في الحصول على المنتجات المصنعة و القيام ببيعها في مختلف مؤسسات التوزيع عبر أرجاء الوطن أو تصديرها إلى الخارج، و تتكفل بخدمات ما بعد البيع، تتضمن الوحدة التجارية 190 عامل.

05-وحدة التبريد: تقوم بصنع الثلاجات و المبردات بمختلف أنواعها، تتكون من عدة ورشات و هي : ورشة الشق ، ورشة الصنع ، ورشة المكثف ، ورشة الأشكال ، ورشة الأنابيب ، ورشة التلحيم¹.ونظرا لأهميتها،وباعتبارها أكبر وحدة بالمؤسسة وتشغل أكبر عدد من العمال الذين مستهم البطالة التقنية، سنشرحها بشكل أكثر تفصيلا.

أ-تعريف وحدة التبريد : تعتبر أكبر وحدة في المؤسسة من حيث الفعالية، حيث يقدر عدد عمالها حوالي 650 عاملا، تنتج نماذج مختلفة من الثلاجات والمجمدات، من مهامها :

- إنتاج وتطوير منتجات التبريد المنزلي.
- تحويل الصفائح المعدنية.
- معالجة وطلاء السطح أي التكفل بخدمات الطلاء والتغليف.
- خلط البلاستيك والبولسترين.

¹ نفس المرجع.

➤ تصنيع القطع المعدنية.

➤ العزل

➤ تيرمو فورماج.

➤ التركيب.¹

ب-أقسام وحدة التبريد: تتضمن الأقسام التالية:

- قسم الإدارة والموارد البشرية: يشرف قسم الموارد و الإدارة التابعة لوحدة التبريد على توجيه و تنسيق و إنعاش نشاط الموارد البشرية (إدارة الشؤون الإجتماعية للمستخدمين و التوظيف التكوين ... إلخ. يعمل بهذا القسم 14 موظف و على رأسهم رئيس القسم الذي يحرص على توزيع المستخدمين بالوحدة على مختلف مصالحه بطريقة متوازنة و فعالة تخدم متطلبات الوحدة و تسهيل العمل في ظل العلاقات الإنسانية.

تتمثل مهمة القسم فيما يلي:

- المشاركة في تطوير إجراءات التسيير و إدارة أداء المستخدمين في الوحدة
- تصميم الأساليب التي تدعم تنظيم الإدارة و كذا تسيير المستخدمين و ذلك بالتعامل مع مختلف مصالح المنظمة
- المشاركة مع مديرية الموارد البشرية في التخطيط و إعداد سياسة الموارد البشرية على المدى البعيد
- التصرف كمستشار في كل المسائل المتعلقة بالموارد البشرية
- إنعاش توجيه و إعداد خطة تكوين أفراد الوحدة بما يناسب و توجيهات مديرية الموارد البشرية و الإجراءات سارية المفعول
- الإشراف و التنسيق و مراقبة عملية تسيير المستخدمين في الوحدة (إدارة الشؤون الإجتماعية للمستخدمين ، الأجرة ، التوظيف إلخ).

-تحسيس المستخدمين بضرورة تطبيق قواعد السلامة و الأمن و المحافظة على البيئة.²

¹نفس المرجع.

² نفس المرجع.

إلى جانب قسم الإدارة والموارد البشرية، تتضمن وحدة التبريد الأقسام التالية:

- قسم التخطيط ومراقبة التشغيل.

- قسم المخبر المركزي.

- قسم التسويق.

- قسم التقني .

- قسم الإنتاج .

- قسم النوعية .

- قسم الصيانة .

- قسم المالية والمحاسبة .

ج-منتجات وحدة التبريد: تكمن مهمة وحدة التبريد في إنتاج وتطوير منتجات التبريد

الكهرومنزلية كما يلي :

- مجمدات أفقية ذات النموذج الكبير CF 1986 .

- مجمدات أفقية ذات النموذج الصغير CF 1301 .

- ثلاجة ذات أبواب زجاجية "Armoire vitrée" .

- ثلاجة side by side .

وهذه المنتجات تتضمن أحجام مختلفة منها : حجم 160 ل ، حجم 240 ل ، حجم 350

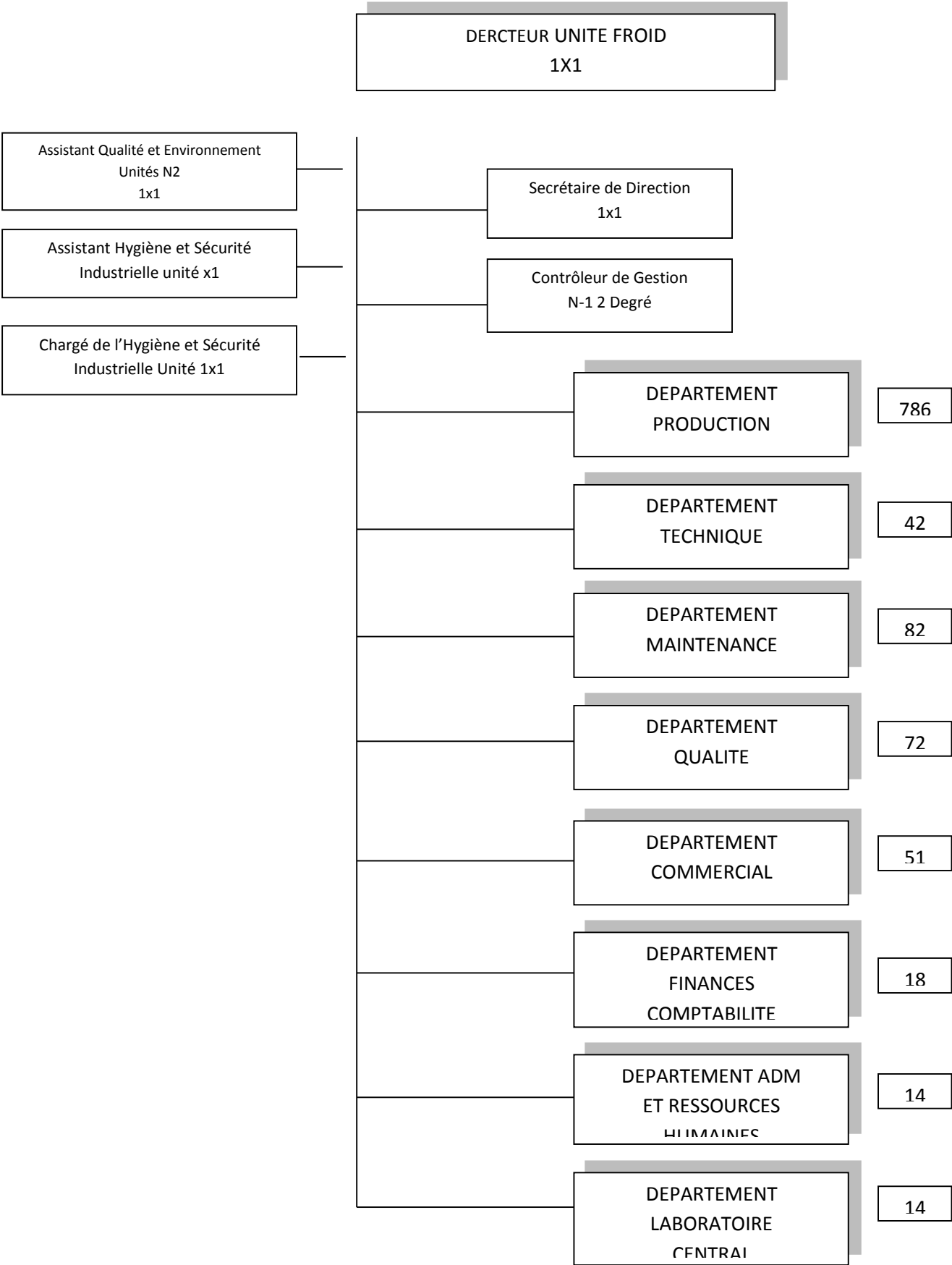
ل، حجم 320 ل، حجم 220 ل¹. والشكل الموالي يبرز الهيكل التنظيمي لوحدة التبريد بمؤسسة

"أونيام"

الشكل رقم 02: يوضح الهيكل التنظيمي لوحدة التبريد:

¹نفس المرجع.

ORGANIGRAMME GENERAL DE L'UNITE FR



المبحث الثاني:

أزمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية وواقع البطالة التقنية في المؤسسة

عرفت مؤسسة أونيام أزمة مالية وهيكلية أثرت على استقرارها واستقرار العمالة التي أصبحت مهددة بالتسريح النهائي بسبب التوقف عن الإنتاج، ما دفعها إلى تبني بعض الإجراءات لتجنب الإفلاس وللحفاظ على العمالة وتجنب التسريح النهائي للعمال. وسنحاول في هذا المبحث شرح أزمة أونيام وتطورها وأسبابها، واستعراض تجربتها في تطبيق إجراء البطالة التقنية وجهود الدولة لاحتواء أزمة المؤسسة.

المطلب الأول: تطور أزمة مؤسسة أونيام وتجربتها في تطبيق البطالة التقنية:

اكتسحت مؤسسة «أونيام» السوق الوطنية منذ عقود طويلة وارتبط اسمها بالجودة واحترام معايير التصنيع، مما خولها لأن تحتل الريادة في مجال الصناعات الكهرومنزلية، حيث أصبحت أحد أقطاب الاقتصاد الوطني. وتنتج «أونيام» حاليا 52 منتجا، ففي مجال الثلاجات تنتج أكثر من 20 نوعا، إضافة إلى أكثر من 10 أنواع من أفران الطبخ و6 منتجات تتعلق جلها بالتكييف، أما فيما يتعلق بأجهزة تسخين الماء فتخوض المؤسسة حاليا في إنتاج أكثر من 4 أنواع، إضافة إلى هذا كله، فإن «أونيام» كانت السبّاقة والرائدة في إنتاج آلات التدفئة عالية الجودة، خصوصا في الحمامات والمطابخ منذ بداية السداسي الثاني من عام 2019 بتكلفة أقل.

وفما يتعلق بسلسلة التوزيع، فإن «أونيام» خلال السنوات الأخيرة أصبحت لا تغطي كامل التراب الوطني، وهو ما تسعى المؤسسة لتجاوزه وتدارك النقص المسجل، حيث سطرت استراتيجية تتعلق بشبكات التوزيع على المستوى الوطني، إضافة إلى ذلك تسعى «أونيام» للمضي قدما بفتح العديد من محلات «الشوروم» للبيع بالتجزئة وهو الأمر الذي يجعلها

تضاعف رقم أعمالها بدرجة كبيرة لكون منتوجاتها معروفة بالجودة ومطلوبة بكثير في السوق المحلية.

لكن المؤسسة واجهت أزمات مالية وهيكلية عدية أثرت على قدراتها الإنتاجية وسمعتها وعلى استقرارها واستقرار العمالة، خاصة الأزمة المالية التي واجهتها في 2018، 2019 و 2020 دفعها إلى إحالة آلاف العمال على البطالة التقنية للتخفيف من كتلة الأجور مع تجنب التسريح النهائي والجماعي للعمال.

ولمواجهة الأزمة، رفعت المديرية العامة للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية تقارير لوزارة الصناعة تكشف فيها عن وضعيتها المالية الخطيرة التي أصبحت تهددها بالإفلاس، وتهدد مناصب الشغل. وحسب صحيفة "النهار أون لاين"، فإن التقرير الذي يوجد على مكتب وزير الصناعة يتحدث بكل التفاصيل عن الأزمة والتي تعاني منها المؤسسة. وأضافت أن ذات التقارير تناولت تجميد عملية إستيراد و إدخال قطع غيار "أس كا دي" كانت قد طلبتها المؤسسة قبل أشهر ولا تزال على المستوى الموانئ. بالموازاة مع ذلك، تسبب تجميد القروض الإستثمارية التي طلبتها المؤسسة لدى عدد من البنوك العمومية في تأزيم وضعيتها المالية. وأكد التقرير أن أزيد من 3 آلاف عامل بالمؤسسة مهددون بالبطالة التقنية بداية من شهر نوفمبر 2018 بسبب عدم توفر قطع الغيار لتكوين تجهيزات.

وكانت المؤسسة تهدف إلى الإعتماد على قروض بنكية لإطلاق عدد من الإستثمارات لتحسين وضعيتها وفق مخطط وضعه مجلس مساهمات الدولة، لكن تجميد القروض الاستثمارية وصعوبات التمويل البنكي والصعوبات الإدارية للحصول على رخصة استيراد المواد الأولية، أدخل المؤسسة في ضائقة مالية حادة جعلها على حافة الإفلاس وأثر على العمالة بسبب لجوء المؤسسة لإحالة فئة معتبرة من العمال على البطالة التقنية¹.

وحسب جريدة المحور اليومي فإن عملية الاقتراض من البنوك العمومية التي شرعت فيها مؤسسة أونيام، قد تعثرت بسبب إجراءات تحفظية، مما تسبب في تجميد العملية المدرجة

¹ وكالة الأنباء الجزائرية: كوفيد-19: التأكيد على ضرورة وضع تشريعات للطوارئ لتسيير علاقات العمل خلال الأزمات، 17

ضمن مخطط الانتعاش المستدام الذي اعتمدته السلطات العمومية لمساعدة هذه الشركة بطلب من الرئيس المدير العام للمؤسسة وممثل لجنة مساهمة الدولة، كما أن جميع الاجتماعات المنعقدة مع البنك لتوطين هذه المؤسسة لمحاولة العثور على الحلول المتعلقة بفتح قرض لاقتناء المادة الأولية وإعادة جدولة ديونها تقريبا تعثرت.

من جهة أخرى، يكمن السبب الثاني في تجميد عملية منح رخصة استيراد واستغلال المادة الأولية لتركيب الأجهزة المنزلية من قبل وزارة الصناعة، وهو المشكل الذي عطل عملية الإنتاج في المؤسسة خاصة سنتي 2019 و 2020، وفاقمت تداعيات جائحة كورونا الوضع المالي المعقد للمؤسسة¹. لمواجهة الوضع اضطرت إدارة الشركة إلى منح موظفيها من وحدة الإنتاج إجازة بعد انقطاع مخزون المادة الأولية الموجهة لصناعة مختلف الأجهزة الكهرومنزلية بسبب عدم تجديد رخصة الاستيراد، ونظرا لاستمرار الأزمة ولمواجهة الوضع أجبرت إدارة المؤسسة على تبني قرار إحالة 1700 عامل على البطالة التقنية ابتداء من يوم 02 فيفري 2020 لمدة شهر مع إمكانية تمديدتها لأشهر أخرى في حال عدم تسوية المشاكل المالية للمؤسسة².

المطلب الثاني- جهود الدولة لمعالجة أزمة أونيام: مخطط إنعاش أونيام :

ولمعالجة الأزمة، اجتمع وزير الصناعة والمناجم السابق فرحات آيت علي براهم بممثلي البنوك لمناقشة تمويل مخطط إعادة بعث مجععي "أوني" و "أونيام"، كما اجتمع مع رؤساء مؤسستي "أونيام" و "أوني" لمناقشة مخطط إنعاشهما على المدى المتوسط والبعيد، هذا الاجتماع تم بعد أن عرفت الشركتين صعوبات مالية ومشاكل تسبب في توقف العمل أكثر من مرة.

وأوضح فرحات آيت علي خلال ندوة صحفية على هامش اجتماع ترأسه مع المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين من القطاعين العام والخاص، أن دائرته الوزارية نظمت جلسة عمل يجمع مسؤولي المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية "أوني" والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" لمناقشة خطة إنعاش مستدامة "وليس خطة إنعاش استعجالية وظرافية"، ليضيف في الصدد ذاته قائلا: "سنعقد اجتماعا لمعالجة مختلف الانشغالات التي تواجه إعادة

¹ نفس المرجع.

² أغيلاس ب، عمال بأونيام تيزي وزو يُحالون على البطالة التقنية، 29 جانفي 2020: <http://elmihwar.com/ar>

إطلاق الصناعة الإلكترونية والكهربائية ولإيجاد حل سريع ولكن بعيدا عن التسرع بغية السماح لهذه المؤسسات عرض مخططاتها التنموية ومناقشتها مع البنوك في إطار إنعاش النشاط على المستويين المتوسط والبعيد¹.

وأشار أن "الاجتماع بالمتعاملين سمح بتبادل وجهات النظر حول المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وكيفية قبول المتعاملين الممارسين لأنشطة إنتاج المنتجات والمعدات الإلكترونية والكهرومنزلية للاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي واعطاء توضيحات وشروحات حول البنود التقنية التي يتضمنها. وأضاف البيان أن "المتعاملين أبدوا استعدادهم للانخراط في التوجه الجيد وكذا مجمل التدابير التي تضمنها المرسوم"².

وأكد المسؤول السابق على قطاع الصناعة، إلى أن المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية تواجه مشاكل هيكلية وعراقيل في التمويل البنكي، مؤكدا على ضرورة تنفيذ خطة إنعاش تقوم على أسس متينة، وصرح في هذا الإطار: "رؤيتنا هي أن القطاع العام يجب أن يستفيد من إنعاش وتمويل ولكن على أسس مالية سليمة".

في المقابل خلق قرار المؤسسة بإحالة الآلاف من عمالها على البطالة التقنية غضبا عماليا وحركة احتجاجية واسعة في صفوف العمال ومسيرات جابت الشوارع الرئيسية لمدينة تيزي وزو عبروا من خلالها عن قلقهم على مصيرهم ومستقبلهم المهني.

و دعا ممثلوا عمال مؤسسة "أونيام" تيزي وزو خلال ندوة صحفية نشطها في 2020 الناطق باسم الإتحاد الولائي للإتحاد العام للعمال الجزائريين كمال لوماني والأمين العام لنقابة مؤسسة "أونيام" مولود ولد الحاج ومندوبين عن عمال المؤسسة بمقر الإتحاد الولائي للإتحاد العام للعمال الجزائريين بتيزي وزو لاتخاذ موقف صريح من معضلتهم متهمين الطاقم المسير للمؤسسة "بالفاشل" ومعتبرين مؤسسة أونيام "خطأ أحمر" على حد تعبيرهم. كما جددوا تمسكهم بمطلبي إلغاء قرار إحالتهم للإجازة التقنية المتخذ دون استشارة الشريك الاجتماعي، ورحيل الرئيس المدير العام وطاقمه المسير دون نقاش.

¹ وسيلة قرياح، مخطط لإنعاش أونيام وأوني علي المدي المتوسط والبعيد، 11 ديسمبر 2020: <http://elmihiwar.com/ar>

² وزارة الصناعة تجند البنوك لإنقاذ أونيام، 10 ديسمبر 2020: <https://www.echoroukonline.com>

و تساءل ممثلو العمال عن سبب سكوت المدير العام للمؤسسة وعن تأخر تدخل السلطات لإنهاء معضلة مؤسسة "أونيام" التي اعتبروها "خطأ أحمر". وبقي خوف مصير العمال من مخطط التسريح وإحالتهم على البطالة التقنية هو محرك الحركة الاحتجاجية التي عرفتها المؤسسة والتي أثرت على استقرارها بشكل كبير.

وفي أول تعليق من وزير الصناعة السابق "آيت علي" على الأزمة التي نشبت بين الإدارة والعمال بسبب قرار الإحالة على البطالة التقنية انتقد تسيير المؤسسة وحملها مسؤولية الأزمة واستغرب دفاع البعض عن:¹ "مؤسسة التهمت الملايير بدون فائدة" على حد تعبيره، وأضاف: "لا يعقل أن تكون مؤسسة صناعية منتجة ولا تحقق أرباحاً". فحسبه "أونيام تعاني عجزاً مالياً مزمناً في انتظار إنعاشها بقروض بنكية إن وافقت البنوك".

عليه، نستنتج أن أزمة أونيام المالية، التمويلية والهيكلية إضافة إلى تداعيات جائحة كورونا أجبر المؤسسة على إحالة الآلاف من عمالها على البطالة التقنية، ما خلق حركة احتجاجية عمالية واسعة، دفعت وزارة الصناعة إلى التدخل لإيجاد حل مستديم للأزمة ومنع تجددتها مستقبلاً، كونها تهدد استقرار العمالة والقطاع الصناعي الجزائري.

¹مقابلة مع نسيم سلايمي، مرجع سابق.

المبحث الثالث

عرض وتحليل بيانات ونتائج الاستبيان

بعد تطرقنا للجانب النظري الذي تناولنا فيه البطالة التقنية في القطاع الصناعي قمنا بدراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" وظرف تطبيق البطالة التقنية بها، ووزعنا استبياناً على عمالها، وعليه سنحاول في هذا المبحث عرض وتحليل بيانات ونتائج الاستبيان لمعرفة مدى تأثير الأزمة على العمالة بالمؤسسة، وكذا إجراءات الإحالة على البطالة التقنية ومدى تأثيرها على الاستقرار الوظيفي للعمال، وكيف جنب هذا الإجراء الغلق النهائي للمؤسسة والتسريح الجماعي للعمال.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة البحث وبيانات الاستبيان:

أولاً-مجتمع البحث و عينة الدراسة

01- مجتمع البحث : إن أساس نجاح التعيين يقوم أولاً على تحديد مجتمع البحث الأصلي وما يحتويه من مفردات الى جانب التعرف على تكوينه الداخلي تعرفاً دقيقاً يشمل طبيعة وحداته هل هي متجانسة ام متباينة فمجتمع البحث هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها و يتم تحديد هذا المجتمع بناءاً على الأهداف التي تسعى الدراسة الى تحقيقها و بما إن دراستنا حول البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية اونيام ارتأينا إلى اختيار مجتمع البحث بحيث يتألف من رؤساء أقسام الموارد البشرية لجميع الوحدات وجميع عمال مؤسسة "أونيام".

02-عينة الدراسة : قبل الإقدام على اختيار العينة من المجتمع الأصلي لابد من ضبط العدد الحقيقي للمفردات الذي يدخل في تكوين هذه العينة في إطار التمثيل السليم للمجتمع المبحوث، و العينة في البحث العلمي هي: " الجزء الذي يختاره الباحث وفق طرق محددة ليمثل مجتمع

البحث تمثيلا علميا سليما ، و تستخدم طريقة العينة في البحث في حالة المجتمعات الكبيرة التي تعد مفرداتها بآلاف والملايين حين يتعذر إجراء دراسة عن طريق الحصر الشامل " ¹ .

و العينة هي اختيار مجموعة من الأشخاص من مجموع مجتمع البحث و هؤلاء الأشخاص يكونون العينة التي يهتم بها الباحث لفحصها و دراستها ، و العينة المختارة من مجتمع البحث يجب أن تكون ممثلة له " ²

و بما أن موضوع دراستنا يتعلق بالبطالة التقنية في القطاع الصناعي و عليه لجئنا الى اختيار عينة إجمالية من هذه الدراسة و المتمثلة في العينة القصدية ، ونعني بالعينة العمدية او القصدية هي العينة التي تختار عن عمد بما يتناسب مع تحقيق هدف بحث معين، حيث يقوم الباحث باعتبار مفردات عينة المبحوثين في ضوء انطباق سمات أو خصائص معينة عليهم، و تستبعد المفردات التي لا تتوفر فيها هذه السمات " ³.

وعليه، إعتمدنا في هذا البحث على العينة القصدية المتمثلة في عمال مؤسسة أونيام بالتحديد عمال وحدة التبريد، حيث قمنا بتوزيع 70 إستمارة واسترجعنا 35 إستمارة ما يعادل 50% .

ثانيا- بيانات الاستبيان: إعتمدنا في دراستنا علي الإستمارة لجمع البيانات الميدانية التي يمكن تعريفها بلائحة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة ترتبط بموضوع الدراسة ،يتم تصميمها بشكل صحيح ودقيق ، مع التقيد بالقواعد المنهجية خاصة الأسئلة والإفترضات التي تشكل اللبنة الأولى في بناء المنطلقات النظرية المعرفية للبحث المدروس.

والإستمارة وسيلة لجمع المعلومات تستعمل كثيرا في البحوث العلمية بحيث تستمد المعلومات مباشرة من المصدر الأصلي⁴. تحتوي إستمارة بحثنا على أسئلة مغلقة،مفتوحة، وأسئلة تجمع بينهما،وتتضمن محورين رئيسيين هما:

¹ محمد بن مرسل، مرجع سابق، ص 107 .

² محمد الحسن احسان ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي لبنان: دار الطليعة للطبع و النشر ، 1982،ص112

³ محمد بن مرسل، مرجع سابق، ص ص 203- 107.

⁴ محمد ترستكي ، مناهج البحث في علوم التربية وعلوم النفس ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984. ص 131

01- المحور الأول:البيانات الشخصية : تتضمن أسئلة حول الوضعية الاجتماعية للمبحوثين تتعلق أساسا ب:السن،النوع الاجتماعي أو الجنس،المستوى العلمي،الخبرة المهنية...إلخ.

02-المحور الثاني:بيانات موضوعاتية: تتضمن أسئلة حول الموضوع المبحوث وهو واقع البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري وفي المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام: تحديدا،حيث تضمن المحور أسئلة حول أزمة أونيام وانعكاساتها على العمال واستقرار المؤسسة، وكيفية وظروف تطبيق البطالة التقنية على العمال وإجراءات التطبيق، وأسباب اللجوء إلى الإحالة على البطالة التقنية،وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على المؤسسة والعمال،والحلول المقترحة لتجاوز أزمة المؤسسة وإعادة إدماج العمال في مناصبهم.

المطلب الثاني:عرض وتحليل بيانات الاستبيان:

أولا- عرض وتحليل بيانات المحور الأول:البيانات الشخصية: تتضمن أسئلة حول المبحوثين وهي كالتالي:

السؤال 01 الأول : متعلق بمتغير الجنس

الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
التكرار	25	10	35
النسبة المئوية	% 71.42	% 28.58	%100

الجدول رقم 01:يبين جنس العمال المبحوثين

حسب نتائج الجدول،يغلب الموظفين الذكور على الإناث بنسبة 71.42 % بما يعادل 25 عاملا نظرا لطبيعة المصلحة التي تقتضي التحكم في الجانب التقني ويتطلب مجهود بدني الذي لا يتناسب مع فيزيولوجية الإناث عموما الذين يمثلون 28.58% فحسب بما يعادل 10

عاملات ، كما أن موقع المركب الجغرافي أثر علي جنس التوظيف وحصره إلى حد كبير في الذكور .

السؤال رقم 02: يبين تصنيف المهن و نوع العمل الحالي للعمال

نوع العمل	إطار	عون تحكم	عون تنفيذ	إداري	المجموع
التكرار	5	13	17	0	35
النسبة المئوية	14.29 %	37.14 %	48.57 %	00.00 %	100 %

الجدول رقم 02: يبين تصنيف المهن و نوع العمل الحالي للعمال المبحوثين

حسب الجدول، نلاحظ أن غالبية العمال هم موظفون في الجانب العملي التنفيذي، لطبيعة المصلحة التي تركز على العمل المهني بنسبة 48.57% بما يعادل 17 عاملا، تليهم فئة أعوان التحكم بنسبة 37.14% بما يعادل 13 عاملا، بينما لا يتجاوز عدد الإطارات 05 عمال بنسبة 14.29 %.

السؤال رقم 03 :متعلق بمتغير سن العمال

المتغير	20 إلى 35 سنة	36 إلى 50 سنة	أكثر من 55 سنة	المجموع
التكرار	15	20	0	35
النسبة المئوية	42.86 %	57.14 %	00.00 %	100 %

الجدول رقم 03: يبين سن العمال المبحوثين

حسب الجدول، نلاحظ أن غالبية عمال المصلحة من فئة الكهول بنسبة 57.14% بما يعادل 20 عاملا تتراوح أعمارهم بين 36 إلى 50 سنة ، تليها فئة الشباب بنسبة 42.86 % بما يعادل 15 عاملا نظرا لسياسة التوظيف بالمؤسسة التي تتطلب الخبرة المهنية والتقنية ونظرا لسمعة المؤسسة باعتبارها من أكبر وأعرق المؤسسات الصناعية في الجزائر ما يجعلها تركز على تشغيل ذوي الخبرة والمهارة التي لا تتوفر عادة في الشباب اليافع، بينما نلاحظ غياب فئة العمال ما فوق 55 سنة نظرا لطبيعة العمل الذي يحتاج لجهد عضلي وإحالة أفراد هذه الفئة

على التقاعد أو اقترابهم من سن التقاعد ما يمكنهم الاستفادة من التقاعد المسبق قبل إلغاء العمل بالإجراء عام 2017.

السؤال رقم 04: متعلق بمتغير المستوى التعليمي للعمال

المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرار	5	12	13	5	35
النسبة المئوية	14.29 %	34.29 %	37.14 %	14.29 %	100 %

الجدول رقم 04: يبين المستوى التعليمي للعمال المبحوثين

حسب الجدول، نلاحظ أن المستوى التعليمي لغالبية العمال في المصلحة ضعيف، إذ لا تزيد نسبة ذوي المستوى الجامعي 14.29% بما يعادل 05 عمال فقط، وهي الأضعف مقارنة بفئة المتحصلين على المستوى الثانوي الذين يتصدرون طليعة العمال من حيث العدد بـ 13 عاملاً وبنسبة 37.14 %، تليها فئة المكتفين بالتعليم المتوسط بنسبة 34.29 % بما يعادل 12 عاملاً، وهذا نظراً لأن المطلوب في العامل بالمصلحة كفاءة عملية أكثر منها علمية أكاديمية، وهي شروط تتوفر عادة في العمال ذوي المستوى المتوسط والثانوي كونهم يوجهون إلى الحياة العملية والمهنية بعد الفشل في الانتقال إلى مستوى تعليمي أعلى.

ورغم ذلك يبقى هذا الجانب سلبي في المؤسسة وفي المصلحة، لأن الجمع بين التحصيل العلمي الأكاديمي والمهارات المهنية مطلوب للنهوض بمؤسسة "أونيام" خاصة والقطاع الصناعي عامة. لكن الملاحظ أن فئة المتحصلين على المستوى الابتدائي تعد الأضعف إلى جانب فئة الجامعيين 14.29 % بما يعادل 05 عمال فقط، لأن التعليم الابتدائي لا يفتح آفاق التكوين المهني واكتساب الكفاءة المهنية المطلوبين لشغل المناصب في المصلحة.

السؤال رقم 05: متعلق بمتغير الخبرة المهنية للعمال

الخبرة	أقل من 05 سنوات	من 06 الى 10 سنوات	من 11 سنة الى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
--------	-----------------	--------------------	----------------------	----------------	---------

التكرار	3	12	16	4	35
النسبة المئوية	8.57%	34.29%	45.71%	11.43%	100%

الجدول رقم 05: يبين الخبرة المهنية للعمال المبحوثين

حسب الجدول، نلاحظ أن غالبية عمال المصلحة من ذوي الخبرة من 11 إلى 20 سنة بنسبة 45.71% بما يعادل 16 عاملاً، وهذا لقلة عمليات التوظيف ولضمان استقرار المؤسسة، ولكون العمال من ذوي الخبرة مطلوبين في القطاع الصناعي لدورهم في رفع جودة المنتج خاصة وأن مؤسسة "أونيام" من أكبر وأعرق المؤسسات الصناعية في الجزائر، تليها فئة العمال ذوي الخبرة من 06 إلى 10 سنوات بنسبة 42.86% بنسبة 34.29% بما يعادل 12 عاملاً، أما الأكثر خبرة أي أكثر من 20 سنة فلا يمثلون سوى 11.43% بما يعادل 04 عمال لأن أغلبهم يحال على التقاعد أو التقاعد النسبي، لتتذيل الترتيب فئة العمال الأقل من 05 سنوات خبرة بنسبة 8.57% بما يعادل 03 عمال، ما يبرز ضعف عملية التوظيف بالمؤسسة بسبب أزمتها المالية التي تهدد الكتلة العاملة بها وتحد من قدرتها على فتح مناصب مالية جديدة. .

السؤال رقم 06: متعلق بالحالة الاجتماعية للعمال

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	المجموع
التكرار	8	27	35
النسبة المئوية	22.86%	77.14%	100%

الجدول رقم 06: يبين الحالة الاجتماعية للعمال المبحوثين

حسب الجدول، نلاحظ أن غالبية عمال المصلحة مرتبطون بنسبة 77.14% بما يعادل 27 عاملاً، في حين تصل نسبة غير المرتبطين 22.86% بما يعادل 08 عمال، وهو وضع إيجابي للمؤسسة، إذ يساهم الاستقرار الاجتماعي للعامل في استقراره المهني والعكس صحيح، ويساهم ذلك في الاستقرار العملي للمصلحة. .

السؤال رقم 07: متعلق بمنصب العامل في المؤسسة

المنصب	التكرار	النسبة المئوية
رئيس مصلحة التوظيف و التدريب	01	%02.86
المكلف بالتوظيف	01	%02.86
قائد فريق الإنتاج	04	%11.43
رئيس مصلحة التطوير	01	%02.86
المكلف بالتكوين	01	%02.86
مركب	20	%57.13
مراقب الجودة	07	%20
المجموع	35	%100

الجدول رقم 07: يبين منصب العامل في المؤسسة

حسب الجدول، نلاحظ أن غالبية الموظفين يشغلون مناصب ذو طبيعة تنفيذية بصفة مركب بنسبة 57.13% بما يعادل 20 عاملاً، نظراً لطبيعة المصلحة التي تركز على العمل التركيبي أي تركيب الأجهزة الكهرومنزلية، في حين أن عدد العمال الذين يشغلون منصب قائد فريق الإنتاج فيقدر بـ 04 مسؤولين بنسبة 11.43%، و يشغل فرد واحد منصب المكلف بالتوظيف وكذا المكلف بالتطوير، إضافة إلى رئيس مصلحة التوظيف ولا يمثل هذه الفئة سوى 02.86% وهذا راجع لطبيعة المنصب، باعتبار أن المناصب القيادية محدودة العدد.

السؤال رقم 08: متعلق بطريقة توظيف العمال

الطريقة	المسابقات	على أساس الشهادة	بطريقة أخرى	المجموع
التكرار	05	16	14	35
النسبة المئوية	%14.29	% 45.71	% 40	%100

الجدول رقم 08: يبين طريقة توظيف العمال المبحوثين

حسب الجدول، نلاحظ أن العمال الذين وُضفوا على أساس المسابقة لا يمثلون سوى 14.29% بما يعادل 05 عمال نظرا لطبيعة المناصب، أما العمال الذين وُضفوا على أساس على أساس الشهادة فيمثلون الجانب الأكبر بنسبة 45.71% بما يعادل 16 عاملا ، في حين صرح 14 عاملا ونسبة 40% من العمال بأنهم وُظفوا بطرق أخرى، في اعتراف ضمني بخضوع التوظيف لمعايير غير شفافة كالمحسوبية، العشوائية والجهوية، والرشوة، بعيدا عن معايير الكفاءة والجدارة، ما يفسر تراجع جودة منتجات المؤسسة مقارنة بالفترة السابقة ومعاناتها المزمنة من الأزمات المالية و الهيكلية لأسباب عدة من بينها سوء التسيير .

ثانيا-المحور الثاني: عرض وتحليل البيانات الموضوعاتية: تتضمن أسئلة حول الموضوع المبحوث وهو واقع البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري وفي المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام: تحديدا، ويمكن شرحها فيما يلي:

السؤال رقم 09: متعلق بأسباب اختيار العمل في القطاع الصناعي العمومي.

نص السؤال: لماذا اخترت العمل في القطاع الصناعي العمومي دون غيره من القطاعات الأخرى ؟

أسباب اختيار العمل في القطاع الصناعي العمومي	الأجر الملائم و الامتيازات المهنية	لأن تخصصي العلمي و تكويني يأهلني للعمل في القطاع الصناعي	الاستقرار الوظيفي الذي يوفره القطاع الصناعي العمومي	لأنني لا أحب العمل في القطاع الخاص	اختيار مؤقت إلى حين الحصول على فرصة عمل أفضل	الحصول على الخبرة المطلوبة للظفر بفرصة عمل أفضل مستقبلا	المجموع
التكرار	08	05	03	09	05	05	35

النسبة المئوية	%22.86	%14.29	%08.57	%25.71	%14.29	%14.29	%100
-------------------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	------

الجدول رقم 09: يبين أسباب اختيار العمل في القطاع الصناعي العمومي

حسب نتائج الجدول، نلاحظ ما نسبته 25.71% من العمال ما يعادل 09 عمال يفضلون العمل في القطاع الصناعي العمومي هربا من القطاع الخاص ، وفئة من العمال تمثل نسبة 22.86% ما يعادل 08 عمال صرحوا بأنهم اختاروا العمل في القطاع الصناعي العمومي من أجل الأجر المادي والامتيازات المهنية التي يوفرها كالتقاعد، بينما أرجع 05 عمال ونسبة 14.29% سبب اختيارهم القطاع الصناعي العمومي لتلائمه مع تخصصهم العلمي و تكوينهم المهني والتقني، وصرح 05 عمال آخرين ونسبة 14.29% بأن اختيارهم القطاع الصناعي العمومي اختيار مؤقت إلى حين الحصول على فرصة عمل أفضل، بينما صرح 03 عمال ونسبة 8.57% بأنهم اختاروا العمل في القطاع الصناعي بحثا عن ضمان الاستقرار الوظيفي الذي قد لا يوفره لهم العمل في القطاع الخاص.

السؤال رقم 10: متعلق بأسباب اختيار العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

نص السؤال: لماذا اخترت العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام؟

أسباب اختيار العمل في مؤسسة "أونيام"	الأجر الملائم و الاعتبارات المهنية	القرب من مقر السكن	تلاءم الوظيفة مع مؤهلاتي العلمية والمهنية والتقنية	الحصول على الخبرة المطلوبة للظفر بفرصة عمل أفضل	المجموع
--	---	-----------------------	--	--	---------

التكرار	03	16	04	12	35
النسبة المئوية	8.57 %	45.71 %	11.43 %	34.29 %	100 %

الجدول رقم 10: يبين أسباب اختيار العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام

حسب نتائج الجدول، نلاحظ ما نسبته 45.71% من العمال ما يعادل 16 عاملاً يفضلون العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام لقرب المؤسسة من مقر السكن ما يبين أولوية القرب الجغرافي في خيارات العمال المهنية، وفئة من العمال تمثل نسبة 34.29% ما يعادل 12 عاملاً صرحوا بأنهم اختاروا العمل في مؤسسة أونيام من أجل الحصول على الخبرة المطلوبة للظفر بفرصة عمل أفضل مستقبلاً ما يبين بأن عدد معتبر من العمال غير راضين على الوضعية الحالية ونشاطهم بالمؤسسة مؤقت ويسعون إلى تحقيق طموحهم المهني خارج المؤسسة، بينما أرجع 04 عمال ونسبة 11.43 % لتلائم الوظيفة مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية والتقنية، وصرح 03 عمال آخرين ونسبة 8.57 % بأن اختيارهم للعمل بالمؤسسة من أجل الأجر المادي والامتيازات المهنية التي يوفرها القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص كالتقاعد والعطل المدفوعة الأجر.

السؤال رقم 11: متعلق بمدى تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي

نص السؤال: هل القطاع الصناعي معرض أكثر من القطاعات الأخرى للبطالة التقنية ؟

القطاع الصناعي أكثر تعرضاً للبطالة التقنية	نعم	لا	أحياناً	المجموع
التكرار	27	5	3	35
النسبة المئوية	77.14 %	14.29 %	8.57 %	100 %

الجدول رقم 11: يبين مدى تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي

حسب نتائج الجدول، يعتقد 77.14% من المستجوبين ما يعادل 27 عاملا أن القطاع الصناعي أكثر عرضة للبطالة التقنية مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا للمنافسة القوية في هذا القطاع ومخاطر الكساد ، فيما إعتقد 14.29% ما يعادل 05 عمال أن هناك قطاعات أخرى معرضة للبطالة التقنية لأسباب متعددة ومختلفة وحسب حالة كل قطاع وبالتساوي مع القطاع الصناعي، أي لا فرق بين القطاعات وكلها معرضة للبطالة التقنية، فيما أجاب ما نسبته 8.57 % ما يعادل 03 عمال بأن تعرض القطاع الصناعي لوضعيات تفرض تطبيق البطالة التقنية يكون في حالات وفي فترات محددة وليس بشكل دائم.

السؤال رقم 12: متعلق بمدى شعور العامل في مؤسسة أونيام بالأمان الوظيفي

نص السؤال رقم 12: هل العمل في المؤسسة الصناعية أونيام يشعرك بالأمان على مستقبلك المهني؟

الشعور بالأمان الوظيفي	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	07	15	13	35
النسبة المئوية	20%	42.86%	37.14%	100%

الجدول رقم 12: يبين مدى شعور العامل في مؤسسة أونيام بالأمان الوظيفي

حسب نتائج الجدول، صرح 20% من المستجوبين بما يعادل 07 عمال بأن العمل في مؤسسة أونيام يمنحهم الشعور بالاستقرار و بالأمان المهني، نظرا لعراقتها وسمعتها في السوق الوطنية، فيما صرح 42.86% من العمال المبحوثين بما يعادل 15 عاملا بأنهم يفتقدون الشعور بالأمان الوظيفي نظرا لفشل المؤسسة في تجسيد تطلعات العمال لسنوات طويلة، وبالنظر للآزمات المالية والهيكلية والتمويلية التي تواجهها المؤسسة بشكل متكرر واضطرابها لإحالة آلاف العمال على البطالة التقنية أو التسريح النهائي دون ضمانات، وباعتبار أن المؤسسة فشلت في حماية مناصب الشغل والاحتفاظ بإطاراتها . بينما أجاب 37.14 % ما يعادل 13 عاملا بأن شعورهم بالأمان الوظيفي يكون أحيانا وليس دائما وهو مرتبط بوضعية المؤسسة إن استقرت ارتفع الشعور بالأمان وإن اضطرت تراجع هذا الشعور.

السؤال رقم 13: متعلق بكيفية تجنب البطالة التقنية

نص السؤال رقم 13: هل هاجس البطالة التقنية يجعلك تشعر بضرورة الاجتهاد في العمل لتجنب سيناريوهات مماثلة في المستقبل ؟

ضرورة الاجتهاد في العمل لتجنب البطالة التقنية	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	07	10	18	35
النسبة المئوية	20%	28.57%	51.43%	100%

الجدول رقم 13: يبين كيفية تجنب البطالة التقنية

حسب نتائج الجدول، صرح 51.43% من المستجوبين ما يعادل 18 عاملا، أن الاجتهاد في العمل قد يؤدي إلى تجنب الإحالة على البطالة التقنية أحيانا ولكن الأمر ليس مضمونا دائما ، في حين صرح 28.57 % من المبحوثين ما يعادل 10 عمال بلا، لأن العمال ليسوا المتسببين في أزمات المؤسسة كونها أزمات مرتبطة بمشاكلها المالية مع البنوك والممولين، وأجاب 20 % ما يعادل 07 عمال مبحوثين بنعم، وبأن الاجتهاد في العمل تجنبهم الإحالة على البطالة التقنية بالنظر لسلوكهم المهني وتفانيهم في العمل، ولأن العمل بجدية يرفع من إنتاجية المؤسسة ويجنبها الدخول في أزمات ويحميها من الإفلاس، ومن ثمة يؤدي إلى استقرار المؤسسة واستقرار مناصب الشغل .

السؤال رقم 14 : متعلق بأسباب البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

نص السؤال: ماهي أسباب البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري؟

أسباب البطالة التقنية	مشاكل هيكلية	نقص المواد الأولية	ضعف تسويق	الاضطرابات السياسية	كساد المنتجات الصناعية	الأزمات الاقتصادية	عدم القدرة	المجموع
-----------------------	--------------	--------------------	-----------	---------------------	------------------------	--------------------	------------	---------

في القطاع الصناعي					المنتجات الصناعية		على المنافسة	
التكرار	14	06	04	01	02	08	0	35
النسبة المئوية	%40	17.14 %	11.43 %	% 02.86	05.71 %	22.86 %	00.00 %	%100

الجدول رقم 14: يبين أسباب البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

حسب نتائج الجدول، صرح 40% من العمال المبحوثين بما يعادل 14 عاملا أن المشاكل الهيكلية هي التي تجعل عمل المؤسسة مضطربا ما تسبب في البطالة التقنية في القطاع الصناعي، وصرح 22.86 % بما يعادل 08 عمال بأن الأزمات الاقتصادية والمالية هي المسؤولة عن كثرة تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي، في حين أن 17.14 % من المبحوثين ما يعادل 06 عمال صرحوا بأن نقص المواد الأولية وضعف التمويل وإضطرابه سبب البطالة التقنية ، وأشار 11.43 % ما يعادل 04 عمال إلى أن السبب يعود لضعف السياسة التسويقية للمنتجات الصناعية ، في حين أرجع 5.71 % من المبحوثين ما يعادل عاملين اثنين السبب إلى كساد المنتجات الصناعية، وأرجع 2.86 % ما يعادل عامل واحد السبب للإضطرابات السياسية للإستقرار السياسي لاسيما في فترة الحراك ، بينما لم يصوت أي عامل لمقترح عدم القدرة على المنافسة كسبب للبطالة التقنية في القطاع الصناعي.

السؤال رقم 15: متعلق بأسباب البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

نص السؤال: ماهي أسباب لجوء مؤسسة أونيام لتطبيق البطالة التقنية في 2020؟

أسباب البطالة التقنية في مؤسسة أونيام	صعوبات مالية وتمويلية	صعوبات تقنية ونقص المواد الأولية	صعوبات في تسويق المنتج الصناعي للمؤسسة	صعوبات هيكلية	أزمة كورونا	عدم القدرة على منافسة المنتجات الكهرومنزلية للمؤسسات الصناعية العالمية	كساد سلع ومنتجات المؤسسة	عدم القدرة على تسديد ديون المؤسسة	المجموع
التكرار	13	07	01	05	03	00	00	06	35
النسبة المئوية	37.14%	20%	02.86%	14.29%	08.57%	00%	00%	17.14%	100%

الجدول رقم 15: يبين أسباب البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية أونيام

حسب نتائج الجدول، صرح 37.14 % من المستجوبين ما يعادل 13 عاملاً بأن الصعوبات المالية والتمويلية هي السبب الرئيسي لتطبيق البطالة التقنية في مؤسسة أونيام ، فيما أرجع 20 % من العمال المستجوبين بما يعادل 07 عمال السبب إلى نقص في المواد الأولية وصعوبات تقنية، وأرجع 17.14% من العمال المستجوبين بما يعادل 06 عمال السبب إلى عدم القدرة علي تسديد ديون المؤسسة للبنوك نظرا لضعف أرباح المؤسسة وإستهلاك الفائض المالي في شبكة الأجور ، وكانت جائحة كورونا سببا لتطبيق البطالة التقنية في مؤسسة أونيام في نظر 8.57% من العمال المبحوثين بما يعادل 03 عمال ، أما الفئة التي أرجعت السبب إلى صعوبات تسويق المنتج الصناعي للمؤسسة فلم تمثل إلا نسبة 2.86 % أي عامل واحد فقط، بينما لم يصوت أي عامل لمقترحي عدم القدرة على المنافسة العالمية وكساد سلع المؤسسة كسببين للبطالة التقنية في المؤسسة رغم أنهما من أبرز أسباب أزمة المؤسسة حسب الملاحظين.

السؤال رقم 16: متعلق بأهمية البطالة التقنية في مواجهة الأزمات المالية

نص السؤال: هل البطالة التقنية أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام من أجل التخفيف من الأعباء المالية على المؤسسة ؟

البطالة التقنية أفضل وسيلة لمواجهة الازمات المالية	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	07	10	18	35
النسبة المئوية	20%	28.57%	51.43%	100%

الجدول رقم 16: يبين بأهمية البطالة التقنية في مواجهة الأزمات المالية

حسب نتائج الجدول، أجاب 20 % من العمال المبحوثين ما يعادل 07 عمال بنعم ، وبأن البطالة التقنية أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام لمواجهة الأزمات المالية وتجنب الإفلاس ، وفي حين صرح 28.57 % من العمال المبحوثين ما يعادل 11 عاملا بأن البطالة التقنية ليست الحل الأمثل لأزمات القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام لأنها تؤدي إلى توقف الإنتاج وتتسبب بالتالي في ظهور مشاكل إضافية أخرى، بينما صرح غالبية العمال المبحوثين بنسبة 51.43 % ما يعادل 18 عاملا بأن البطالة التقنية تكون أحيانا أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام لمواجهة الأزمات المالية في حال غياب حلول أخرى، لكن لا يجب اللجوء إليها بشكل دائم ومتكرر لتداعياتها السلبية على العمالة وعلى استقرار مؤسسة أونيام والقطاع الصناعي عموما.

السؤال رقم 17 : متعلق بأهمية البطالة التقنية في الحفاظ على مناصب الشغل وتجنب التسريح النهائي للعمال

نص السؤال: هل البطالة التقنية أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام للحفاظ على مناصب الشغل وعدم التسريح النهائي للعمال ؟

البطالة التقنية أفضل وسيلة	نعم	لا	أحيانا	المجموع
-------------------------------	-----	----	--------	---------

للحفاظ على مناصب الشغل وتجنب التسريح الجماعي				
التكرار	02	22	11	35
النسبة المئوية	05.71%	62.86%	31.43%	%100

الجدول رقم 17: يبين أهمية البطالة التقنية في في الحفاظ على مناصب الشغل وتجنب التسريح النهائي للعمال

حسب نتائج الجدول، أجاب 62.68% من العمال المبحوثين أي الأغلبية ما يعادل 22 عاملا بلا، بمعنى أن البطالة التقنية لا تحمي العمال من التسريح ولا تحافظ على مناصب الشغل إلا مؤقتا لأن الأجر يتضاءل أو يتوقف وأمام توقف الإنتاج الطويل قد يؤدي إلى التسريح النهائي للعمال ، وفي حين صرح 31.43 % من المستجوبين ما يعادل 11 عاملا بأن البطالة التقنية قد تعمل على إنقاذ المناصب أحيانا وفي بعض الحالات وبشكل ظرفي لكنها ليس دائما خاصة على المدى الطويل ، بينما أجاب 5.71% من المستجوبين ما يعادل عاملين اثنين فقط بنعم ، ففي نظرهم البطالة التقنية أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام للحفاظ على مناصب الشغل وعدم التسريح النهائي للعمال، لكن تبقى هذه الفئة تمثل الأقلية.

السؤال رقم 18: متعلق بإمكانية اللجوء إلى أساليب بديلة عن البطالة التقنية

نص السؤال: هل هناك وسائل أخرى يمكن لمؤسسة أونيام و القطاع الصناعي اللجوء إليها بدلا من الإحالة على البطالة التقنية ؟

إمكانية اللجوء إلى أساليب بديلة عن البطالة التقنية	نعم	لا	المجموع
---	-----	----	---------

التكرار	30	05	35
النسبة المئوية	85.71%	14.29%	%100

الجدول رقم 18: يبين إمكانية اللجوء إلى أساليب بديلة عن البطالة التقنية

حسب نتائج الجدول، يرى 85.71% من المستجوبين ما يعادل 30 مستجوباً أن هناك خيارات أخرى مثل مضاعفة الإنتاج أو التمويل الإضافي أو مسح الديون كبديل عن البطالة التقنية، في حين 14.29% من المستجوبين ما يعادل 05 مستجوبين لا يرون حلولاً أخرى بديلة عن البطالة التقنية عند تعرض المؤسسة لأزمة.

السؤال رقم 19 : متعلق بمدى استفادة العمال المحالين على البطالة التقنية من رواتبهم

نص السؤال: هل في وقت الإحالة على البطالة التقنية يحصل العمال بالمؤسسة المعنيين على رواتبهم ؟

الإجابة	نعم	لا	أحياناً	المجموع
التكرار	35	00	00	35
النسبة المئوية	100%	00.00%	00.00%	%100

الجدول رقم 19: يبين مدى استفادة العمال المحالين على البطالة التقنية من رواتبهم

حسب نتائج الجدول، صرح 100% من العمال المستجوبين بما يعادل 35 عاملاً حصولهم على رواتبهم في ظل البطالة التقنية، لأن الأجر حق مكفول قانوناً مادام لم يتم فصلهم نهائياً عن العمل ويتمثل في الأجر القاعدي فقط. في حين لم يصرح أي عامل من المبحوثين عكس ذلك.

السؤال رقم 20 : متعلق بمعوقات تطبيق البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

نص السؤال: ماهي المعوقات التي تواجه المؤسسة أونيام أثناء تطبيقها للبطالة التقنية؟

الإجابة	معوقات هيكلية	معوقات قانونية و تنظيمية	رفض العمال الإحالة على البطالة التقنية	صعوبة دفع تعويضات للعمال المحالين على البطالة التقنية	المجموع
التكرار	01	05	25	04	35
النسبة المئوية	02.86%	14.29%	71.43%	11.43%	%100

الجدول رقم 20: يبين معوقات تطبيق البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام"

حسب الجدول، صرح 71.43% من العمال المستجوبين أي الأغلبية بما يعادل 25 عاملاً بأن رفض غالبية العمال تطبيق التعليمات الخاصة بالإحالة على البطالة التقنية من أبرز معوقات تطبيق الإجراء نظراً لانعكاساته السلبية على حياتهم مادياً واجتماعياً وعلى مستقبلهم المهني والاجتماعي . في حين تأتي المعوقات القانونية والتنظيمية في المرتبة الثانية بنسبة 14.29% بما يعادل 05 عمال، بينما صرح 11.43% ما يعادل 04 عمال بأن صعوبة دفع التعويضات للعمال المحالين على البطالة التقنية ومشاكل دفع الرواتب كونها تسدد فقط الأجر القاعدي تعد أبرز العراقيل التي تواجهها مؤسسة أونيام أثناء تطبيق البطالة التقنية، أما المعوقات الهيكلية فلم يقر بها سوى عامل واحد بنسبة 02.86%.

السؤال رقم 21 : متعلق بمدى استفادة العمال المحالين على البطالة التقنية من تعويضات

نص السؤال: هل يتلقى العامل بالمؤسسة المحال على البطالة التقنية تعويضات ؟

الإجابة	نعم	لا	أحياناً	المجموع
التكرار	35	00	00	35
النسبة المئوية	100%	00.00%	00.00%	%100

الجدول رقم 21: يبين مدى استفادة العمال المحالين على البطالة التقنية من التعويضات

حسب الجدول، صرح كل العمال المستجوبين بأنهم تحصلوا على تعويضات عن لبطالة التقنية، ولم يصرح أي مستجوب عكس ذلك.

السؤال رقم 22 : متعلق بنوع التعويضات عن البطالة التقنية بمؤسسة أونيام

نص السؤال: إذا كانت الإجابة بنعم فما هي نوع هذه التعويضات؟

الاجابة	تعويضات مالية	تسهيلات في الترقية بعد تجاوز المؤسسة للأزمة التي تمر بها	تسهيلات في إجراءات التقاعد	تعويضات اجتماعية والأولوية في الخدمات الاجتماعية	المجموع
التكرار	29	00	00	06	35
النسبة المئوية	82.86%	00.00%	00.00%	17.14%	%100

الجدول رقم 22: يبين نوع التعويضات عن البطالة التقنية بمؤسسة أونيام

حسب الجدول، يتلقى غالبية العمال تعويضات عن البطالة التقنية تنقسم إلى تعويضات مالية أشار إليها 29 عاملا مستجوبا بنسبة 82.86%، و تعويضات إجتماعية أكد على الاستفادة منها 06 عمال بنسبة 17.14% من العمال المبحوثين، أما التعويضات في شكل تسهيلات في الترقية بعد تجاوز الأزمة أو في التقاعد فلم يشر إليها أي مبحوث.

السؤال رقم 23: متعلق بحجم التعويضات ومدى تناسبها مع القدرة الشرائية للعامل

نص السؤال: هل حجم التعويضات المالية يناسب القدرة الشرائية للعامل بالمؤسسة؟

الإجابة	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
التكرار	12	14	09	35
النسبة المئوية	34.29%	40%	25.71%	%100

الجدول رقم 23: يبين بحجم التعويضات ومدى تناسبها مع القدرة الشرائية للعامل

حسب نتائج الجدول، صرح 40% من العمال المبحوثين بما يعادل 14 مبحوثا أن التعويضات غير كافية، فيما صرح 34.26% من العمال المبحوثين بأنها كافية كونها أجور قاعدية دون نشاط ما يسمح لهم بالنشاط في أعمال أخرى فترة البطالة التقنية لتوفر الوقت، بينما صرح 25.71% من العمال ما يعادل 09 عمال إلى أن التعويضات كافية إلى حد ما لتغطية بعض أساسيات الحياة فقط.

السؤال رقم 24 : متعلق بآجال الاستفادة من التعويضات عن البطالة التقنية بمؤسسة أونيام

نص السؤال: هل يحصل العامل المحال على البطالة التقنية في مؤسسة أونيام على تعويضات البطالة التقنية في الفترة القانونية المحددة ؟

الإجابة	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	21	09	05	35
النسبة المئوية	60%	25.71%	14.29%	100%

الجدول رقم 24: يبين آجال استفادة العمال المحالين على البطالة التقنية من التعويضات بمؤسسة أونيام

حسب نتائج الجدول، صرح 60 % من المبحوثين أي الأغلبية ما يعادل 21 عاملا بأنهم يحصلون على التعويضات في وقتها، في حين أن 25.71% لا يحصلون عليها في وقتها و 14.29% من العمال المبحوثين أكدوا بأنهم يحصلون عليها في وقتها المحدد أحيانا، بمعنى لا يحصلون عليها بانتظام وذلك تبعا للظروف المالية لمؤسسة أونيام وصندوق التعويض.

السؤال رقم 25: متعلق بتأثير اشتداد المنافسة في الصناعة الكهرومنزلية على البطالة التقنية بمؤسسة أونيام

نص السؤال: هل تخصص المؤسسة في الصناعات الكهرو منزلية واشتداد المنافسة في هذا القطاع يزيد من مخاطر إفلاسها ما يزيد من حالات الإحالة على البطالة التقنية؟

الإجابة	نعم	لا	أحيانا	المجموع
---------	-----	----	--------	---------

35	12	09	14	التكرار
%100	34.29%	25.71%	40%	النسبة المئوية

الجدول رقم 25 :يبيّن تأثير اشتداد المنافسة في الصناعة الكهرومنزلية على البطالة التقنية بمؤسسة أونيام

حسب نتائج الجدول، يرى 40% من المستجوبين ما يعادل 14 مبحوثا أن المنافسة الشديدة في الصناعات الكهرومنزلية لاسيما العلامات الدولية من الأسباب الرئيسية للبطالة التقنية في مؤسسة أونيام، ويؤكد 25.71% من المبحوثين ما يعادل 12 مبحوثا على ذلك لكن ليس دائما و لا تعتبر المنافسة حسبهم العامل الوحيد بل هناك عوامل أخرى كثيرة، في حين لا يعتبر 34.29 % من العمال المبحوثين ما يعادل 12 عاملا أن عجز أونيام على مواكبة المنافسة الشديدة سببا في أزمتها لأن أغلب القطاعات في الجزائر عاجزة عن منافسة العلامات والمنتجات الدولية، ومع ذلك لا تشهد أزمت متكررة ولا لجوء مكثف للإحالة على البطالة التقنية كما هو الحال مع مؤسسة أونيام،

السؤال رقم 26 : متعلق بتأثير مشكل قدم العتاد على مكانة مؤسسة أونيام في السوق وعلى مناصب الشغل

نص السؤال:هل مشكل قدم العتاد الصناعي داخل المؤسسة يعد سببا مقنعا لعدم قدرتها على الحفاظ على مكانتها في السوق الوطنية وعلى مناصب الشغل ؟

الإجابة	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	21	04	10	35
النسبة المئوية	60%	11.43%	28.57%	%100

الجدول رقم 26:يبيّن تأثير مشكل قدم العتاد على مكانة مؤسسة أونيام في السوق وعلى مناصب الشغل

حسب نتائج الجدول، صرح 60 % من المبحوثين أي الأغلبية ما يعادل 21 عاملا ، أن قدم العتاد المستخدم في التصنيع من الأسباب الرئيسية للبطالة التقنية وعجز مؤسسة أونيام

عن الحفاظ على القوى العاملة وعلى مكانتها في السوق الوطنية والدولية، في حين 11.43% من المبحوثين ما يعادل 04 مبحوثين لا يرون ذلك، بينما أقر 28.57 % ما يعادل 10 عمال بتأثير قدم العتاد لكن أحيانا وفي فترات معينة وهو أحد العوامل إلى جانب عوامل أخرى

السؤال رقم 27: متعلق مدى نجاعة إجراءات معالجة ملف العمال المحالين على البطالة التقنية في مؤسسة أونيام

نص السؤال: هل تعتبر الإجراءات المتخذة لمعالجة ملف العمال المحالين على البطالة التقنية داخل المؤسسة كافية لضمان حقوقهم ؟

الإجابة	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
التكرار	07	18	10	35
النسبة المئوية	20.00%	51.43%	28.57%	100%

الجدول رقم 27: يبين مدى نجاعة إجراءات معالجة ملف العمال المحالين على البطالة التقنية في مؤسسة أونيام

حسب نتائج الجدول، أبدى 51.43% من المبحوثين أي الأغلبية ما يعادل 18 عاملا عدم رضاهم على الإجراءات المتخذة في مجال التعويض عن البطالة التقنية بمؤسسة أونيام، واعتبروها غير كافية و لا تتم بشكل جيد، في حين صرح 28.57% من المستجوبين ما يعادل 10 عمال بأنها كافية إلى حد ما وأظهروا رضا نسبي، بينما أبدى ما نسبته 20% ما يعادل 07 عمال أي الأقلية رضاهم على الإجراءات المتخذة في مجال التعويض.

السؤال رقم 28 : متعلق بانعكاسات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي ومؤسسة "أونيام"

نص السؤال: ماهي انعكاسات اللجوء إلى إجراء البطالة التقنية على مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام تحديدا

الاجابة	إنقاذ المؤسسة من الإفلاس	التخفيف من حدة الازمات المالية التي تواجهها المؤسسة	الحفاظ على مناصب الشغل الدائمة ومنع اللجوء الى التسريح النهائي للعمال	إمكانية عرض المؤسسة على الخوصصة	فقدان المؤسسة لإطاراتها مستقبلا	تراجع سمعة المؤسسة في السوق الوطنية والدولية	تراجع القطاع الصناعي العمومي في الجزائر	المجموع
التكرار	01	03	04	8	04	10	05	35
النسبة المئوية	02.86 %	08.57%	11.43%	22.86%	11.43%	28.57%	14.29%	100%

الجدول رقم 28: يبين انعكاسات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي ومؤسسة "أونيام"

حسب نتائج الجدول، للبطالة التقنية انعكاسات إيجابية وسلبية على مؤسسات القطاع الصناعي عامة ومؤسسة أونيام خاصة، حيث يترتب على البطالة التقنية تراجع سمعة المؤسسة وطنيا حسبما أكده ما يعادل 10 عمال بنسبة 28.57 % من المبحوثين وهي الفئة التي تأتي في المرتبة الأولى، تليها فئة العمال الذين أجابوا بإمكانية خوصصة المؤسسات الصناعية المعنية مستقبلا لاسيما مؤسسة أونيام كانعكاس لأزماتها المتكررة وذلك بنسبة 22.86 % من المستجوبين ما يعادل 08 عمال.

وأجاب 14.29 % من المستجوبين ما يعادل 05 عمال باحتمال تراجع القطاع الصناعي العمومي في الجزائر مستقبلا، كما أجاب 11.43 % من المبحوثين ما يعادل 04 عمال بأن أبرز انعكاس سلبي هو احتمالية فقدان المؤسسة لإطاراتها. وبنفس النسبة والعدد يعتقد المبحوثين بأن للإحالة على البطالة التقنية انعكاسات إيجابية كونها تجنب التسريح النهائي للعمال وتحافظ على مناصب الشغل، كما أكد 8.57 % من المستجوبين ما يعادل 03 عمال

على التأثير الإيجابي لتطبيق البطالة في التخفيف من حدة الأزمات المالية التي تمر بها مؤسسة أونيام خاصة والمؤسسات الصناعية عامة، بينما أشار عامل واحد ونسبة 02.86 % إلى كون البطالة التقنية ساهمت في أنقاذ أونيام وعدة مؤسسات صناعية من الإفلاس.

السؤال رقم 29: متعلق بانعكاسات تطبيق البطالة التقنية على العامل في القطاع الصناعي وفي مؤسسة "أونيام"

نص السؤال: ماهي انعكاسات اللجوء الى إجراء البطالة التقنية على العامل في القطاع الصناعي عامة و في مؤسسة أونيام تحديدا ؟

الاجابة	تراجع الأداء المهني للعامل	تراجع شعور العامل بالرضى الوظيفي	زيادة هاجس الخوف لدى العامل من فقدان مناصب الشغل مستقبلا	هروب الإطارات من المؤسسة نحو مؤسسات أكثر استقرارا	المجموع
التكرار	08	07	13	07	35
النسبة المئوية	22.86%	20%	37.14%	20%	100%

جدول رقم 29: يبين انعكاسات تطبيق البطالة التقنية على العامل في القطاع الصناعي وفي مؤسسة "أونيام"

حسب نتائج الجدول، يرى 37.14 % من المستجوبين ما يعادل 13 عاملا أن البطالة التقنية تزيد هاجس الخوف لدى العامل من فقدان منصب الشغل مستقبلا وتصدرت هذه الفئة المرتبة الأولى، تليها فئة المستجوبين الذين أجابوا بأن البطالة التقنية تؤدي إلى تراجع الأداء المهني للعامل بنسبة 22.86 % ما يعادل 08 مستجوبا، وأجاب في المرتبة الثالثة 07 مبحوثين ونسبة 20 % بأنها تؤدي إلى تراجع شعور العامل بالرضا الوظيفي وبنفس العدد والنسبة أكد مبحوثون بأن البطالة التقنية تتسبب في هروب كفاءات وإطارات المؤسسة إلى مؤسسات منافسة أكثر استقرارا.

السؤال رقم 30: متعلق بكيفية اتخاذ قرار الإحالة على البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

نص السؤال: هل البطالة التقنية إجراء يتخذه المستخدم في مؤسسات القطاع الصناعي الجزائري بشكل فردي أم جماعي؟

الإجابة	بشكل فردي	بشكل جماعي	المجموع
التكرار	07	28	35
النسبة المئوية	20.00%	80%	%100

جدول رقم 30: يبين كيفية اتخاذ قرار الإحالة على البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

حسب نتائج الجدول، يرى 80% من المستجوبين ما يعادل 28 عاملا أن قرار الإحالة على البطالة التقنية يتخذ جماعيا وديمقراطيا مع استشارة العمال، بينما يرى 20% من المستجوبين ما يعادل 07 عمال أنه يتخذ بشكل فردي ودون استشارة العمال.

بالنسبة للأسئلة المفتوحة تضمنت الاستمارة ما يلي:

السؤال رقم 31: في رأيك كيف يمكن لمؤسسة أونيام الحصول على قروض من البنك؟ وهل هذا كاف لكي تتجاوز الأزمة المالية التي تعيشها حاليا ولمعالجة ملف العمال المحالين على البطالة التقنية؟

- حسب تحليلنا للإجابات لاحظنا أن غالبية العمال يرون أنه على الإدارة الإسراع في تسوية مشكل الديون البنكية و تقديم ضمانات للبنوك بتسديد الديون في أجلها المحددة حتى تتمكن من الحصول على قروض جديدة، في حين اقترح بعض العمال المستجوبين على المؤسسة ضرورة البحث عن طرق أخرى للتمويل وتنويع مصادر التمويل مع ترشيد النفقات

32-ولدت إحالة أكثر من 1700 عامل بمؤسسة أونيام على البطالة التقنية مؤخرا احتجاجات عمالية واسعة ، في رأيك ماهي الحلول المناسبة لتلبية مطالبهم بالعودة إلى مناصب عملهم، ولتجاوز المؤسسة لأزمته الحالية ؟

-حسب تحليلنا للإجابات لاحظنا أن غالبية العمال المستجوبون يرون أن الحل يكمن في إعادة تجهيز المؤسسة وهيكلتها وتجديد العتاد للتقليل من الأخطاء التي تؤثر على جودة المنتج ما يؤثر على سمعته في السوق الوطنية ويتسبب في كساد المنتج ويهدد المؤسسة بالإفلاس وخسارة مناصب العمل.في حين يرى البعض أن الحل يكمن في خوصصة المؤسسة والتوسط لدى الوزارة من أجل الاستفادة من مسح الديون لدى البنوك.

المطلب الثالث-نتائج الاستبيان والحلول المقترحة لمعالجة البطالة التقنية:

أولا-نتائج الاستبيان:من خلال دراستنا الميدانية،ومن خلال تحليلنا لبيانات الاستبيان،استخلصنا النتائج التالية:

-أغلبية الموظفين ذكور بنسبة 71.42 % بما يعادل 25 عاملا نظرا لطبيعة المصلحة التي تقتضي التحكم في الجانب التقني المهني ويتطلب مجهود بدني الذي لا يتناسب مع فيزيولوجية الإناث عموما الذين يمثلون 28.58% فحسب بما يعادل 10 عاملات .

-غالبية العمال هم موظفون في الجانب العملي التنفيذي، لطبيعة المصلحة التي تركز على العمل المهني بنسبة 48.57% بما يعادل 17 عاملا،تليهم فئة أعوان التحكم بنسبة 37.14% بما يعادل 13 عاملا،بينما لا يتجاوز عدد الإطارات 05 عمال بنسبة 14.29 %.

- غالبية عمال المصلحة من فئة الكهول بنسبة 57.14% بما يعادل 20 عاملا تتراوح أعمارهم بين 36 إلى 50 سنة ،تليها فئة الشباب بنسبة 42.86 % بما يعادل 15 عاملا نظرا لسياسة التوظيف بالمؤسسة التي تتطلب الخبرة المهنية والتقنية ونظرا لسمعة المؤسسة باعتبارها من أكبر وأعرق المؤسسات الصناعية في الجزائر ما يجعلها تركز على تشغيل ذوي الخبرة والمهارة التي لا تتوفر عادة في الشباب اليافع.

- المستوى التعليمي لغالبية العمال في المصلحة ضعيف، إذ لا تزيد نسبة ذوي المستوى الجامعي %14.29 بما يعادل 05 عمال فقط، وهي الأضعف مقارنة بفئة المتحصّلين على المستوى الثانوي الذين يتصدرون طليعة العمال من حيث العدد بـ13 عاملا ونسبة %14.37 ،تليها فئة المكتفين بالتعليم المتوسط بنسبة %34.29 بما يعادل 12 عاملا، وهذا نظرا لأن المطلوب في العامل بالمصلحة كفاءة عملية أكثر منها علمية أكاديمية.

-نلاحظ أن غالبية عمال المصلحة من ذوي الخبرة من 11 إلى 20 سنة بنسبة %45.71 بما يعادل 16 عاملا، وهذا لقلّة عمليات التوظيف ولضمان استقرار المؤسسة، ولكون العمال من ذوي الخبرة مطلوبين في القطاع الصناعي لدورهم في رفع جودة المنتج خاصة وأن مؤسسة "أونيام" من أكبر وأعرق المؤسسات الصناعية في الجزائر. لتتّذيل الترتيب فئة العمال الأقل من 05 سنوات خبرة بنسبة %8.57 بما يعادل 03 عمال، ما يبرز ضعف عملية التوظيف بالمؤسسة بسبب أزمتها المالية التي تهدد الكتلة العاملة بها وتحد من قدرتها على فتح مناصب مالية جديدة.

- غالبية عمال المصلحة مرتبطون بنسبة %77.14 بما يعادل 27 عاملا، ويساهم الاستقرار الاجتماعي للعامل في استقراره المهني والعكس صحيح، ويساهم ذلك في الاستقرار العملي للمصلحة.

-غالبية الموظفين يشغلون مناصب ذو طبيعة تنفيذية بصفة مركب بنسبة %57.13 بما يعادل 20 عاملا، نظرا لطبيعة المصلحة التي تركز على العمل التركيبي أي تركيب الأجهزة الكهرومنزلية.

- العمال الدين وُضفوا على أساس الشهادة يمثلون الجانب الأكبر بنسبة %45.71 بما يعادل 16 عاملا ، في حين صرح 14 عاملا بنسبة %40 من العمال بأنهم وظفوا بطرق أخرى، في اعتراف ضمني بخضوع التوظيف لمعايير غير شفافة كالمحسوبية والجهوية، والرشوة، بعيدا عن معايير الكفاءة والجدارة ، ما يفسر تراجع جودة منتجات المؤسسة مقارنة بالفترة السابقة ومعاناتها المزمّنة من الأزمات المالية و الهيكلية لأسباب عدة من بينها سوء التسيير.

-تتوعد إجابات العمال على السؤال المتعلق بأسباب اختيار العمل في القطاع الصناعي العمومي دون غيره من القطاعات الأخرى، لكن في تصدرت فئة العمال المستجوبين الذين أرجعوا السبب إلى تلاؤم القطاع الصناعي العمومي لتلائمه مع تخصصهم العلمي و تكوينهم المهني والتقني، وكذا فئة العمال الذين صرحوا بأنه اختيار مؤقت إلى حين الحصول على فرصة عمل أفضل صدارة الاختيارات بـ 14.29% لكل فئة.

-قاربة نصف العمال المبحوثين ما نسبته 45.71% من العمال بما يعادل 16 عاملا اختاروا العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام لقرب المؤسسة من مقر السكن ما يبين أولوية القرب الجغرافي في خيارات العمال المهنية.

- يعتقد 77.14% من المستجوبين ما يعادل 27 عاملا أن القطاع الصناعي أكثر عرضة للبطالة التقنية مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا للمنافسة القوية في هذا القطاع ومخاطر الكساد.

- صرح قاربة نصف العمال المستجوبين وتحديدًا 42.86% بما يعادل 15 عاملا بأنهم يفتقدون الشعور بالأمان الوظيفي نظرا لفشل المؤسسة في تجسيد تطلعات العمال لسنوات طويلة، وبالنظر للآزمات المالية والهيكلية والتمويلية التي تواجهها المؤسسة بشكل متكرر واضطراها لإحالة آلاف العمال على البطالة التقنية أو التسريح النهائي دون ضمانات، وباعتبار أن المؤسسة فشلت في حماية مناصب الشغل والاحتفاظ بإطاراتها.

- يعتقد نصف العمال المستجوبين وتحديدًا 51.43% ما يعادل 18 عاملا، أن الاجتهاد في العمل قد يؤدي إلى تجنب الإحالة على البطالة التقنية أحيانا ولكن الأمر ليس مضمونا دائما.

- صرح 40% من العمال المبحوثين بما يعادل 14 عاملا أن المشاكل الهيكلية هي التي تجعل عمل المؤسسة مضطربا ما تسبب في البطالة التقنية في القطاع الصناعي.

- صرح 37.14% من المستجوبين ما يعادل 13 عاملا بأن الصعوبات المالية والتمويلية هي السبب الرئيسي لتطبيق البطالة التقنية في مؤسسة أونيام ، فيما أرجع 20% من العمال المستجوبين بما يعادل 07 عمال السبب إلى نقص في المواد الأولية وصعوبات تقنية، وأرجع 17.14% من العمال المستجوبين بما يعادل 06 عمال السبب إلى عدم القدرة علي تسديد

ديون المؤسسة للبنوك. ما يبرز أن غالبية العمال المبحوثين أرجعوا أزمة البطالة التقنية لأسباب مالية، هيكلية وتمويلية، ولمشاكل المؤسسة مع البنوك.

- صرح غالبية العمال المبحوثين بنسبة 51.43 % ما يعادل 18 عاملا بأن البطالة التقنية تكون أحيانا أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام لمواجهة الأزمات المالية في حال غياب حلول أخرى، لكن لا يجب اللجوء إليها بشكل دائم ومتكرر لتداعياتها السلبية على العمالة وعلى استقرار مؤسسة أونيام والقطاع الصناعي عموما.

- يعتقد غالبية العمال المبحوثين أي 62.68 % ما يعادل 22 عاملا بأن البطالة التقنية لا تحمي العمال من التسريح ولا تحافظ على مناصب الشغل إلا مؤقتا لأن الأجر يتضاءل أو يتوقف وأمام توقف الإنتاج الطويل قد يؤدي إلى التسريح النهائي للعمال.

- غالبية العمال المستجوبين تحديدا 85.71 % ما يعادل 30 مستجوبا يرون بأن هناك خيارات أخرى بديلة عن البطالة التقنية مثل مضاعفة الإنتاج أو التمويل الإضافي أو مسح الديون ، في حين 14.29 % من المستجوبين ما يعادل 05 مستجوبين لا يرون حولا أخرى بديلة عن البطالة التقنية في حال تعرض المؤسسة لأزمة. .

- صرح كل العمال المستجوبين أي 100 % بما يعادل 35 عاملا حصولهم على رواتبهم في ظل البطالة التقنية، لأن الأجر حق مكفول قانونا مادام لم يتم فصلهم نهائيا عن العمل لكن اقتصر على الأجر القاعدي فقط.

- أكد غالبية العمال المستجوبين تحديدا 71.43 % بما يعادل 25 عاملا بأن رفض غالبية العمال تطبيق التعليمات الخاصة بالإحالة علي البطالة التقنية من أبرز معوقات تطبيق الإجراء نظرا لانعكاساته السلبية على حياتهم ماديا واجتماعيا وعلى مستقبلهم المهني والاجتماعي.

- صرح كل العمال المستجوبين بأنهم تحصلوا على تعويضات عن البطالة التقنية، في شكل تعويضات مالية حسبما أشار إليه 29 عاملا بنسبة 82.86 % من العمال المبحوثين. و صرح 40 % من العمال المبحوثين بما يعادل 14 مبحثا أن التعويضات المرصودة غير كافية، فيما صرح 34.26 % من العمال المبحوثين بأنها كافية كونها أجور قاعدية دون نشاط ما يسمح لهم بالنشاط في أعمال أخرى فترة البطالة التقنية لتوفر الوقت. في المقابل، صرح 60 % من

المبحوثين أي الأغلبية ما يعادل 21 عاملا بأنهم يحصلون علي التعويضات في وقتها، في حين أن 25.71% لا يحصلون عليها في وقتها المحدد.

- يرى 40% من المستجوبين ما يعادل 14 مبحوثا أن المنافسة الشديدة في الصناعات الكهرومنزلية لاسيما العلامات الدولية من الأسباب الرئيسية للبطالة التقنية في مؤسسة أونيام.

- صرح 60 % من المبحوثين أي الأغلبية ما يعادل 21 عاملا ، أن قدم العتاد المستخدم في التصنيع من الأسباب الرئيسية للبطالة التقنية وعجز مؤسسة أونيام عن الحفاظ على القوى العاملة وعلى مكانتها في السوق الوطنية والدولية.

- أبدى أكثر من نصف العمال المبحوثين أي 51.43% ما يعادل 18 عاملا عدم رضاهم على الإجراءات المتخذة في مجال التعويض عن البطالة التقنية بمؤسسة أونيام، واعتبروها غير كافية و لا تتم بشكل جيد.

-تنوعت تفسيرات العمال المستجوبين حول انعكاسات البطالة التقنية على القطاع الصناعي عامة ومؤسسة أونيام خاصة، وأكدوا على أن هناك انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، وتصدرت الفئة التي أشارت إلى أن أبرز سلبياتها هو تراجع سمعة المؤسسة ووطنيا والتي تمثل 28.57 % ما يعادل 10 عمال.

- تنوعت تفسيرات العمال المستجوبين حول انعكاسات البطالة التقنية على عمال القطاع الصناعي عامة وعمال مؤسسة أونيام خاصة، وأكدوا على أن هناك انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، وتصدرت الفئة التي أشارت إلى أن أبرز سلبياتها ارتفاع هاجس الخوف لدى العامل من فقدان منصب الشغل مستقبلا، والتي تمثل 37.14 % ما يعادل 13 عمال.

- يرى غالبية المستجوبين تحديدا 80% ما يعادل 28 عاملا أن قرار الإحالة على البطالة التقنية يتخذ جماعيا وديمقراطيا مع استشارة العمال في القطاع الصناعي وفي مؤسسة أونيام، وهي الإجابات التي اعتبرناها تحمل نوعا من المجاملة خوفا على مستقبلهم المهني نظرا لحساسية الموضوع.

- أغلب العمال المستجوبين يرون أنه على الإدارة الإسراع في تسوية مشكل الديون البنكية وتنويع مصادر التمويل، ترشيد النفقات، إعادة تجهيز المؤسسة وهيكلتها وتجديد العتاد تتجاوز الأزمة المالية بمؤسسة أونيام وإعادة العمال المحالين على البطالة التقنية لمناصبهم، في حين فئة تمثل الأقلية ترى أن الحل يكمن في خوصصة المؤسسة والتوسط لدى الوزارة من أجل الاستفادة من مسح الديون لدى البنوك.

ثانيا-الحلول المقترحة لمعالجة البطالة التقنية:

-إن معالجة مشكل البطالة التقنية يقتضي تطوير عمل المؤسسات وتشديد الرقابة المالية ، وتطوير النظام المالي ما يسمح للبنوك بالتعامل الشفافية مع المؤسسات الصناعية.

- ضرورة التوقف عن تمويل المؤسسات الفاشلة، واللجوء إلى إجراءات أخرى عميقة تحل الأزمة من جذورها حتى لا تتجدد مستقبلا.

-إقرار قانون يحدد ضوابط الإحالة على البطالة التقنية بوضوح.

- استقطاب قيادات كفوة للمؤسسات الصناعية تتولى التسيير وتعمل على ترشيد النفقات وتجنب المؤسسات الصناعية الدخول في أزمات مالية أو هيكلية ومن ثمة تجنب اللجوء إلى الأحالة على البطالة التقنية قدر الإمكان.

- تغيير السياسات الإنتاجية والتسويقية الفاشلة التي تتبعها أغلب المؤسسات الصناعية الجزائرية من بينها مؤسسة أونيام ما أضعف مكانتها في السوق الوطنية والدولية، وجعلها تتعرض لفترات كساد والتي من شأنها تعريض هذه المؤسسات للإفلاس وخسارة القوة العاملة.

- يجب على المؤسسات الصناعية التوجه نحو التصنيع الكلي وتخصيص مبالغ مالية هامة للبحث واكتساب التقنية و تكوين العمال.

-إصلاح نظام التوظيف الذي يتسبب عادة في توظيف حجم عمالة أكبر من احتياجات المؤسسة ما يفرض عليها أعباء مالية ويستنزف قدرتها المالية التي تذهب أغلبها لتغطية كتلة الأجور دون تحقيق الإنتاجية المطلوبة.

خاتمة

يمكن القول أن القطاع الصناعي هو بيئة مليئة بالمخاطرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية نتيجة المنافسة ومخاطر سوء التسيير والإفلاس المتكرر وعوائق التمويل، وكذا نقص كفاءة الموارد البشرية .

و يعاني القطاع الصناعي الجزائري من سوء التسيير فرغم مجهودات الدولة إلا أن مساهمته في الناتج المحلي يبقى ضعيفا، كما يفتقر لتوظيف التكنولوجيات الحديثة والكفاءات، ويعاني من المنافسة غير العادلة وقلة الشفافية، ومن التبعية للخارج خاصة في مجال المواد الأولية ، فأغلب المؤسسات الصناعية تعتمد على التركيب ولا تستطيع إنتاج مواد كاملة التصنيع محليا.

من جهتها، تواجه المؤسسة الوطنية لصناعات الكهرومنزلية أُنِيَام صعوبات مالية وهيكلية متكررة وسوء تسيير وإهمال لقدراتها ومشاكل تمويلية والعجز عن سداد القروض البنكية ،ونقص المواد الأولية، ما أدى إلى توقف أو ضعف الإنتاج وأصبحت مهددة بالإفلاس، هذا الوضع الصعب تسبب في هدر سمعتها الداخلية والخارجية خاصة بعد التوقف التقني عن العمل وإحالة العمال على البطالة التقنية وتهديدهم بالتسريح النهائي.

أمام هذا الوضع ونظرا لعقاقة المؤسسة وحجم العمالة المشغلة بها، تدخلت الدولة ممثلة في وزارة الصناعة من خلال عقد اجتماعات مع مسؤولي المؤسسة والبنوك والنقابة العمالية لدعم المؤسسة وحل مشكلتها مع البنوك وإنقاذها من الإفلاس ومن ثمة إنقاذ مناصب الشغل، كما نظم العمال لاسيما المحالين على البطالة التقنية حركة احتجاجية للمطالبة بحق العودة إلى مناصبهم وحققهم في التعويض المادي.

ولمواجهة أزمة البطالة التقنية في مؤسسة أُنِيَام والمؤسسات الصناعية عامة اقترحنا بعض الحلول والتوصيات أبرزها:

-إعادة هيكلة مؤسسة أُنِيَام والقطاع الصناعي.

-اعتماد حلول عميقة وشاملة وخطط على المدى البعيد وتجنب الحلول الجزئية الظرفية التي تحل المشكل ظرفيا سرعان ما يتجدد مستقبلا، والدليل على ذلك الحلول الظرفية التي اعتمدتها مؤسسة أُنِيَام سابقا والتي لم تمنع من تجدد أزمة التمويل والتمويل بالمواد الأولية مرة أخرى. فمعلوم أن مؤسسة أُنِيَام طبقت إجراء البطالة التقنية بشكل متكرر رغم طابعه الاستثنائي نظرا

لتجدد الأزمة المالية بالمؤسسة، وهو الوضع الذي أقلق وزارة الصناعة التي وصفت مؤسسة أونيام على لسان وزيرها السابق آيت علي بالمؤسسة الفاشلة بالنظر لتجدد أزمته المالية دون قدرتها على إيجاد الحل المناسب، واعتبرها عبئا على القطاع الصناعي العمومي بعد أن كانت مفخرته.

- إقرار قانون يحدد ضوابط الإحالة على البطالة التقنية بوضوح، وإصلاح نظام التوظيف المسؤول في كثير من الأحيان عن اللجوء المفرط لإجراء البطالة التقنية.

- تعيين قيادات كفؤة تعمل على ترشيد النفقات والتسيير ورفع الإنتاجية وتجنب الدخول في أزمات مالية وهيكلية، وتحرص على الحفاظ على مناصب الشغل واستقرار العمالة.

- تحسين طرق تسويق الإنتاج الصناعي الوطني وكذا منتجات مؤسسة أونيام وزيادة الإدماج بهدف الوصول إلى مؤسسة منتجة تستطيع إنتاج مواد كاملة التصنيع محليا وليس مجرد التركيب بالاعتماد على المواد الأولية المستوردة، ومن ثم تحقيق الاستقلالية عن السلطات العمومية حتى لا تبقى رهينة تمويل البنوك وتمويل السوق الدولية بالمواد الأولية، ما يجعلها دعامة الإقتصاد الوطني لا عبئا عليه.

قائمة المراجع

أولا-باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 01- أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2008.
- 02- عقيق حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة دبولي، 1999.
- 03- بن مرسل، أحمد ، محاضرات في الدراسات النظرية، وحدة منهجية العلوم الاجتماعية، قسم الماجستير، كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 04- بهلول، محمد بلقاسم حسن ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1993.
- 05- بن شهرة، مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :تجربة الجزائرية،الأردن: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2009.
- 06- الطائي، مصطفى حميد، مناهج البحث وتطبيقاته في الإعلام والعلوم السياسية، الإسكندرية: دار الوفاء ، 2007.
- 07- انجرس، مورييس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية ،(ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف وسعيد سبعون)،الجزائر: دار القصة للنشر، 2006.
- 08- دليو، فضيل وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة :منشورات جامعة منتوري، بقسنطينة.
- 09- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، ط4، القاهرة: دار الفكر العربي، 1992.
- 10- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالم الكتب ، 2001.
- 11- عطوي، جودت عزت، أساليب البحث العلمي، عمان: دار الثقافة للنش و التوزيع، 2007.

12- احسان، محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، لبنان: دار الطليعة للطبع و النشر ، 1982.

13- فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي: دار القلم، 1985.

14- ترستكي محمد ، مناهج البحث في علوم التربية وعلوم النفس ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.

15- الظاهر، محمد عبد الله ، ضرورات سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.

16- القرشي، مدحت ، اقتصاديات العمل، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

17- القرشي، مدحت ، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

18- رمزي، زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت: عالم المعرفة، 1998.

ب-المجلات والدراسات العلمية:

19- زوزي، محمد، "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، المجلد 08، العدد 08، 2010.

20- سويد ، إبتسام . "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر : ولاية بسكرة نموذجا"، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 2 ، ع 12 ، 2015.

21- العابد ، سميرة و عبا ز ، زهية ، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات" مجلة الباحث ، ع 11، الصادر في 2012.

22- بريقل ، هاشمي ، "البطالة و أثرها علي الفرد و المجتمع " ، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 03 ، أكتوبر 2014.

23- بن بدرة، عفيف، مدى تأثير المنافسة الاقتصادية على الحق في العمل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 04، ديسمبر 2014،

24- بولقراس، ابتسام، آليات مكافحة البطالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، يومي 17/18 جوان، 2014.

25- دبيش، أحمد، "الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مجلد 21، عدد 65، 2014.

26- بن نية ، حميدة ، "الإستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة علي لونيبي - البليدة، 2014.

27- بن حسين ناجي ، "البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة اقتصاد ومجتمع، العدد 01، 2002.

28- رمضان، وفاء و عثمانى حياة، "أثر مؤشرات القطاع المصرفي علي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1992/2017"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، 2019.

ج- الوثائق الرسمية والتقارير:

29- أخبار صيدال، نشرة إعلامية داخلية لمجمع صيدال، العدد 22، جانفي 2010.

30- أخبار صيدال، نشرة إعلامية داخلية لمجمع صيدال، العدد، 34، الثلاثي الرابع، 2017.

31- تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، الدورة العامة الثانية عشرة ، نوفمبر 1998.

32- بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2006-2007-2010.

33- الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 1998، 2000، 2001، الملحق (4/9)، الصادر في 2001.

د-الرسائل الجامعية:

34- خير احمد، تطور التشغيل و إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.

35- آيت عيسى عيسى، سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011 .

36- بوزناق، حسان ،التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية:دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01-الحاج لخضر، 2019-2020، ص221-223.

37- مخضار، سليم ، دراسة تحليلية لتنافس القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية 1962-2015، أطروحة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2018.

38- سايح، حنان و بوعناني، فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2010/2011.

39- قنيدرة ،سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة:دراسة حالة ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية،كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري-قسنطينة،2009/2020.

هـ-المواقع الإلكترونية:

40-الجامعة السعودية الإلكترونية، عمادة البحث العلمي:

<https://www.manaraa.com/post>

41-المنهج التاريخي موقع موضوع: <https://mawdoo3.com>

42-مدونة مكتبك: <https://www.maktabtk.com/blog/post>

43-الإقتراب بأنواعه في دراسة الظاهرة السياسية : <https://www.politics-dz.com>

44-بكوش ،زين الدين، بحث حول الإستبيان: تعريفه، أنواعه ،إيجابياته،في07/2019:

<https://www.ta3limkom.com/Questionnaire.html>

45- بوكروح، عبد الوهاب ،490 عامل يحالون على البطالة التقنية بعد "احتراق" مخزون المواد الأولية،20/02/2010: <https://www.echoroukonline.com>

46-وكالة الأنباء الجزائرية:كوفيد-19: التأكيد على ضرورة وضع تشريعات للطوارئ لتسيير علاقات العمل خلال الأزمات،17 أفريل2020:<https://www.aps.dz/ar/economie>

47- فويومييه،ماري،الوباء يدفع المزيد من الشركات للإستفادة من آلية البطالة الجزئية،02 أفريل2020:<https://www.swissinfo.ch/ara>

48- الحناشي، هاجر،أكثر من 10 آلاف عامل في تونس أحيلوا على البطالة الفنية جراء كورونا،06 نوفمبر2020:

<https://www.ifm.tn/ar/article>

49-س،ع،إحالة 2000 عامل بمؤسسة كوندور على البطالة التقنية،28 جانفي 2020: <https://www.echoroukonline.com>

50- وزارة الصناعة تجند البنوك لإنقاذ أونيام، 10 ديسمبر 2020:

<https://www.echoroukonline.com>

51-ب. أغيلاس، عمال بأونيام تيزي وزو يُحالون على البطالة التقنية، 29 جانفي 2020:

<http://elmihwar.com>

52- قراج ،وسيلة، مخطط لإنعاش أونيام وأوني على المدى المتوسط والبعيد، 11 ديسمبر

2020 : <http://elmihwar.com/ar/index.php>

53-التقارير السنوية لبنك الجزائر ، (من تقرير 2002 إلى تقرير 2010):

<http://www.bank-of-algeria.dz>

54- الخزاعلة، فيكتوريا ،تعريف الصناعة وأنواعها، 18 جوان 2019:

<https://mawdoo3.com>

د-المقابلة:

55-مقابلة مع السيد سلايمي نسيم ، مكلف بالمستخدمين في وحدة التبريد في قسم الموارد

البشرية ، جوان 2020.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

A-DOCUMENTS ET RAPPORTS

56-Saidal infos, revue trimestrielle du groupe saidal, n° 04, 4eme trimestre, 2004

57- Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2004, , Alger : ONS, octobre 2005 .

B-CITE INTERNET :

58- chomage-technique-definition-conditions-et-indemnisation :

<https://www.l-expert-comptable.com>

59- definition de chomage technique :

<https://jobphoning.com/dictionnaire/chomage-technique>

60- Tout sur le chômage partie :

<https://www.dossier familial.com/emploi/chomage>

الملاحق

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إدارة الموارد البشرية

استمارة بحث بعنوان
البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري
دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام بتيزي وزو

سيدي + سيدتي:

أنا طالب بقسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية ،تخصص: إدارة الموارد البشرية،بصدد
تحضير مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري: دراسة ميدانية في
المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية بتيزي وزو،الرجاء من المستجوبين الإجابة على أسئلة الاستمارة
بدقة و تركيز و بكل أمانة و موضوعية.

ونحيطكم علما أن معلوماتكم سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي.

وإجاباتكم على هذا الاستبيان تعد كرما وتعاوننا منكم.

شكرا على مساعدتكم وتعاونكم.

إشراف الأستاذة:

د/عزوق نعيمة

إعداد الطالب:

مصباح أمين

ملاحظة:ضعوا علامة (X)أمام العبارة التي تختارونها.

2020-2019

المحور الأول :البيانات الشخصية:

(01)-الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

(02)-تصنيف المهن:

☐ إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐ إداري

(03)-السن:

☐ من 20 الى 35 سنة ☐ من 36 الى 50 سنة ☐ أكثر من 55 سنة

(04)-المستوى التعليمي :

☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

(05) - الخبرة المهنية:

☐ أقل من 05 سنوات
☐ من 06 إلى 10 سنة
☐ من 11 سنة إلى 20 سنة
☐ أكثر من 20 سنة

(06) - الحالة الاجتماعية:

☐ أعزب ☐ متزوج

(07)-المنصب.....

(08)-طريقة التوظيف:

☐ مسابقات ☐ على أساس الشهادة ☐ طرق أخرى

(09)-إذا كانت بطريقة أخرى أذكرها؟ :

.....
.....

المحور الثاني: أسئلة حول واقع البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري و في مؤسسة أونيام

10)- لماذا اخترت العمل في القطاع الصناعي العمومي دون غيره من القطاعات الأخرى ؟

☐

01- الأجر الملائم والامتيازات المهنية

☐

02- لأن تخصصي العلمي و تكويني يأهلني للعمل في القطاع الصناعي

☐

03- الاستقرار المهني الذي يوفره القطاع الصناعي العمومي

☐

04- لأنني لا أحب العمل في القطاع الخاص

☐

05- اختيار مؤقت إلى حين الحصول على فرصة عمل أفضل

☐

06- الحصول على الخبرة المطلوبة للظفر بفرصة عمل أفضل مستقبلا

أسباب أخرى أذكرها؟

.....
.....

11)- لماذا اخترت العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية "أونيام" ؟

☐

01- لاعتبارات مادية (الأجر الملائم)

☐

02- لقربها من مقر السكن

☐

03- لكون الوظيفة التي أشغلها تتلائم مع مؤهلاتي العلمية و المهنية

☐

04- للحصول على الخبرة للظفر بفرصة عمل أفضل

12)- هل القطاع الصناعي معرض أكثر من القطاعات الأخرى للبطالة التقنية ؟

☐

-نعم

☐

-لا

☐

- أحيانا

- لماذا؟:.....

.....

13)- هل العمل في المؤسسة الصناعية أونيام يشعرك بالأمان على مستقبلك المهني؟

☐

-نعم

لا- ☐

- أحيانا ☐

لماذا؟

14)- هل هاجس البطالة التقنية يجعلك تشعر بضرورة الاجتهاد في العمل لتجنب سيناريوهات مماثلة في المستقبل ؟

- نعم ☐

- لا ☐

-أحيانا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا؟

15)- ماهي أسباب البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري؟ رتبها من 01 إلى 07؟

01- مشاكل هيكلية ☐

02- نقص المواد الأولية ☐

03- ضعف تسويق المنتجات الصناعية ☐

04- الاضطرابات السياسية ☐

05- كساد المنتجات الصناعية ☐

06- الأزمات الاقتصادية ☐

07- عدم القدرة على المنافسة ☐

إذا كانت هناك أسباب أخرى أذكرها؟

16)- ماهي أسباب لجوء مؤسسة أونيام لتطبيق البطالة التقنية في 2020؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة واحدة)

- صعوبات مالية وتمويلية ☐

- صعوبات تقنية ونقص المواد الأولية ☐

- صعوبات في تسويق المنتج الصناعي للمؤسسة ☐

- صعوبات هيكلية ☐

- ☐ - أزمة كورونا
- ☐ - عدم القدرة على منافسة المنتجات الكهرومنزلية للمؤسسات الصناعية العالمية
- ☐ - كساد سلع ومنتجات المؤسسة
- ☐ - عدم القدرة على تسديد ديون المؤسسة
- إذا كانت هناك أسباب أخرى أذكرها؟.....

(17)- هل البطالة التقنية أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام من أجل التخفيف من الأعباء المالية على المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

لماذا؟.....

(18)- هل البطالة التقنية أفضل وسيلة أمام القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام للحفاظ على مناصب الشغل وعدم التسريح النهائي للعمال ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

لماذا؟.....

(19)- هل هناك وسائل أخرى يمكن لمؤسسة أونيام و القطاع الصناعي اللجوء إليها بدلا من الإحالة على البطالة التقنية ؟

نعم ☐

لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها؟.....

(20)- هل في وقت الإحالة على البطالة التقنية يحصل العمال بالمؤسسة المعنيين على رواتبهم ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

كيف؟.....

(21)- ماهي المعوقات التي تواجه المؤسسة أونيام أثناء تطبيقها للبطالة التقنية؟ رتبها من 01 إلى 04؟

01- معوقات هيكلية ☐

02- معوقات قانونية و تنظيمية ☐

03- رفض العمال الإحالة على البطالة التقنية ☐

04- صعوبة دفع تعويضات للعمال المحالين على البطالة التقنية ☐

معوقات أخرى أذكرها؟
.....

22- هل يتلقى العامل بالمؤسسة المحال على البطالة التقنية تعويضات؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

23- إذا كانت الإجابة بنعم فماهي نوع هذه التعويضات؟

- تعويضات مالية ☐
- تسهيلات في الترقية بعد تجاوز المؤسسة للأزمة التي تمر بها ☐
- تسهيلات في إجراءات التقاعد ☐
- تعويضات اجتماعية والأولوية في الخدمات الاجتماعية ☐

تعويضات أخرى أذكرها؟
.....

24 هل حجم التعويضات المالية يناسب القدرة الشرائية للعامل بالمؤسسة؟

نعم ☐

لا ☐

إلى حد ما ☐

25- هل يحصل العامل المحال على البطالة التقنية في مؤسسة أونيام على تعويضات البطالة التقنية في الفترة القانونية المحددة ؟

نعم ☐

لا ☐

أحيانا ☐

26- هل تخصص المؤسسة في الصناعات الكهرو منزلية واشتداد المنافسة في هذا القطاع يزيد من مخاطر إفلاسها ما يزيد من حالات الإحالة على البطالة التقنية؟

- نعم ☐

- لا ☐

- أحيانا ☐

27- هل مشكل قدم العتاد الصناعي داخل المؤسسة يعد سببا مقنعا لعدم قدرتها على الحفاظ على مكانتها في السوق الوطنية ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

لماذا؟.....
.....

28- هل تعتبر الإجراءات المتخذة لمعالجة ملف العمال المحالين على البطالة التقنية داخل المؤسسة كافية لضمان حقوقهم؟

-نعم ☐

- لا ☐

- إلى حد ما ☐

29- ماهي انعكاسات اللجوء إلى إجراء البطالة التقنية على مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسة أونيام تحديدا ؟

- إنقاذ المؤسسة من الإفلاس ☐

-التخفيف من حدة الازمات المالية التي تواجهها المؤسسة ☐

-الحفاظ على مناصب الشغل الدائمة ومنع اللجوء الى التسريح النهائي للعمال ☐

- إمكانية عرض المؤسسة على الخوصصة ☐

- فقدان المؤسسة لإطاراتها مستقبلا ☐

- تراجع سمعة المؤسسة في السوق الوطنية والدولية ☐

- تراجع القطاع الصناعي العمومي في الجزائر ☐

30- ماهي انعكاسات اللجوء الى إجراء البطالة التقنية على العامل بالقطاع الصناعي و العامل في مؤسسة أونيام تحديدا؟

- تراجع الأداء المهني للعامل ☐

- تراجع شعور العامل بالرضى الوظيفي ☐

- زيادة هاجس الخوف لدى العامل من فقدان مناصب الشغل مستقبلا ☐

- هروب الإطارات من المؤسسة نحو مؤسسات أكثر استقرارا ☐

31-) هل البطالة التقنية إجراء يتخذه المستخدم في مؤسسات القطاع الصناعي الجزائري بشكل فردي أم جماعي؟

☐

- بشكل فردي

☐

- بشكل جماعي

لماذا؟

32-) في رأيك كيف يمكن لمؤسسة أونيام الحصول على قروض من البنك؟ وهل هذا كاف لكي تتجاوز الأزمة المالية التي تعيشها حاليا ولمعالجة ملف العمال المحالين على البطالة التقنية؟

33-) لقد ولدت إحالة أكثر من 1700 عامل بمؤسسة أونيام على البطالة التقنية مؤخرا احتجاجات وسخط العمال على ذلك، في رأيك ماهي الحلول المناسبة لتلبية مطالبهم، ولتجاوز المؤسسة لأزماتها الحالية؟

شكرا على حسن تعاونكم

فهرس المحتويات

مقدمة.....01

الفصل الأول - الإطار المفاهيمي للبطالة التقنية والقطاع الصناعي

المبحث الأول: ماهية البطالة التقنية.....	16
المطلب الأول: مفهوم البطالة.....	16
المطلب الثاني: مفهوم البطالة التقنية: تعريفها، شروطها، أسبابها وأهدافها.....	26
المطلب الثالث: نماذج عالمية، وإجراءات ومزايا تطبيق البطالة التقنية.....	29
المبحث الثاني : ماهية القطاع الصناعي	38
المطلب الأول: مفهوم القطاع الصناعي وأهميته الاقتصادية:	38
المطلب الثاني: بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات.....	39
المطلب الثالث: استراتيجيات التصنيع.....	42

الفصل الثاني

واقع البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري

المبحث الأول : هيكلية القطاع الصناعي الجزائري.	50
المطلب الأول : تطور وبنية القطاع الصناعي في الجزائر	50
المطلب الثاني : المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.....	69
المبحث الثالث: تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري.....	74
المطلب الأول: تطور العمالة في القطاع الصناعي الجزائري.....	74
المطلب الثاني: نماذج تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي في الجزائر:.....	75
المطلب الثالث:تقييم القطاع الصناعي وانعكاسات ومعوقات تطبيق البطالة التقنية في القطاع الصناعي الجزائري:.....	79

الفصل الثالث:

دراسة حالة البطالة التقنية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية أونيام

المبحث الأول: التعريف بحالة الدراسة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام".....	88
المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام":.....	88
المطلب الثاني-الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام".....	93
المبحث الثاني: أزمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" وواقع البطالة التقنية في المؤسسة.....	99
المطلب الأول: تطور أزمة مؤسسة أونيام وتجربتها في تطبيق البطالة التقنية.....	99
المطلب الثاني: جهود الدولة لمعالجة أزمة أونيام "مخطط إنعاش أونيام	101
المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات ونتائج الاستبيان.....	104
المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة البحث وبيانات الاستبيان:.....	104
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات الاستبيان:.....	106
المطلب الثالث: نتائج الاستبيان والحلول المقترحة لمعالجة البطالة التقنية:.....	129
خاتمة.....	135
قائمة المراجع.....	138
الملاحق.....	145
فهرس المحتويات.....	154